اصول المحاسبة المالية

الجزء الثانى

أ.د. وليدناجى الحيالى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

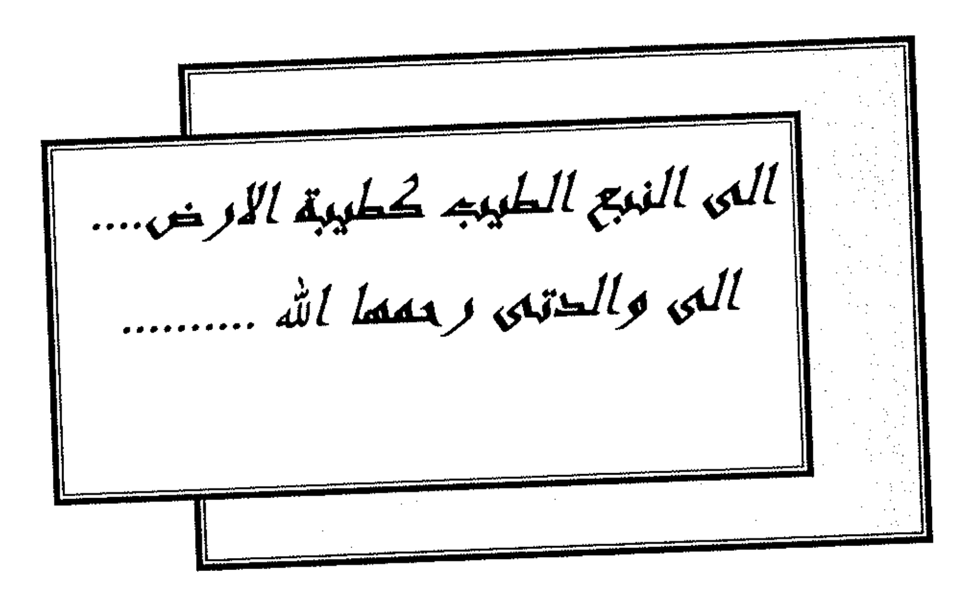
من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الاهداء



من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١٥
الفصل الأول	
المقدمات النظرية والعملية لمتطلبات الجرد والتسويات الجردية	١٧
مقدمة	١٩
مفهوم التسويات الجردية	٢٠
المفاهيم والمبادئ التي تحكم التسويات الجردية	٢١
أساس الاستحقاق والاساس النقدية	٢٢
مفهوم الايراد ومفهوم المصروف	٢٥
مبدأ تحقق الايراد	٢٦
مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات أو المصروفات	٣٠
تمارين الفصل	٣١
الفصل الثاني	
التسويات الجردية للمصروفات والايرادات	٣٥
مقدمة	٣٧

تسوية المصروفات	٣٨
المصروفات المدفوعة مقدماً	٣٨
اثبات المصروفات كأصل	٣٩
اثبات المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف	٤١
المصروفات المستحقة	٤٣
تسوية الايرادات	٤٦
الايرادات المستحقة	٣٨
الايرادات المستلمة مقدماً	٥٠
ورقة العمل	٥٣
تمارين الفصل	٦٣
الفصل الثالث	
التسويات الجردية للاندثار	٦٩
الأصول الثابتة	٧١
مقدمة	٧١
العوامل المؤثرة على تحديد الاندثار	٧١
طريقة القسط الثابت	٧٣
طريقة القسط المتناقص	٧٨

طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل ٨٠
طريقة ضعف نسبة القط الثابت ٨٢
طرقة عدد ساعات التشغيل ٨٤
طريقة اعادة التقدير ٨٥
طريقة معدل النفاذ ٨٦
طرق اثبات الاندثار ٨٩
تمارين الفصل ٩٥

الفصل الرابع

النقدية ٩٩
مقدمة ١٠١
النقدية بالخزينة
مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالنقدية ١٠٥
الرقابة الداخلية على النقدية ١٠٥
صندوق المصروفات النثرية ١٠٦
العجز والفائض بصندوق المصروفات النثرية وبالخزينة ١١١
النقدية بالبنك ١١٥
تسوية حساب البنك ١١٦

مذكرة تسوية حساب البنك ١١٩
تمارين الفصل الرابع ١٢٧

الفصل الخامس

الاستثمارات قصيرة الأجل للاوراق المالية ١٣١

مقدمة ١٣٣
تكلفة اقتناء الاستثمارات قصيرة الأجل بالاوراق المالية ١٣٤
ايراد الاستثمارات ١٣٨
تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في الاوراق المالية ١٤٤
الكلفة أو السوق أيهما أقل ١٤٤
تمارين الفصل الخامس ١٥٧

الفصل السادس

الذمم المدينة ١٦١

مقدمة ١٦٣
المدينين ١٦٣
تحديد القيمة الاسمية لحسابات المدينين ١٦٥
احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلاً ومشاكل الديون المعدومة ١٦٥
ديون معدومة محققة على وجه الدقة ١٦٦

ديون معدومة غير محققة على وجه الدقة	١٦٧
تحصيل الديون المعدومة	١٦٩
الديون المشكوك في تحصيلها	١٧٠
طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها	١٨٣
أوراق القبض	١٩٢
تمارين الفصل	٢٠٣
الفصل السابع	
المخزون السلعي	٢٠٩
مقدمة	٢١١
الافصاح عن المخزون السلعي	٢١٣
الجرد الدوري	٢١٥
الجرد المستمر	٢١٧
خطوات تقييم المخزون السلعي	٢٢٨
عناصر المخزون السلعي	٢٢٩
الجرد الفعلي للمخزون السلعي	٢٣١
عناصر تكلفة المخزون السلعي	٢٣٢
تسعير المخزون السلعي	٢٣٤

تدفق المخزون السلعي وفق مبدأ التكلفة ٢٣٥

تقييم المخزون السلعي بواسطة التمييز المحدد ٢٣٦

طريقة متوسط التكلفة ٢٣٧

طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ٢٤٠

طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ٢٤٤

تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي ٢٤٦

قواعد قياس المخزون السلعي على أساس التكلفة
أو السوق أيهما أقل ٢٥٠

قياس المخزون على أساس العناصر ٢٥١

قياس المخزون على أساس المجموعات ٢٥٣

قياس المخزون على أساس اجمالي المخزون ٢٥٣

معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على أساس التكلفة
أو السوق أيهما أقل ٢٥٣

طريقة التخفيض المباشر ٢٥٤

طريقة مخصص المخزون ٢٥٧

عيوب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ٢٦٥

قياس المخزون على أساس التقدير ٢٦٦

تمارين الفصل السابع ٢٧١

الفصل الثامن

الاخطاء المحاسبية وتصحيحها ٢٧٧

مقدمة ٢٧٩

أنواع الأخطاء ٢٨١

أخطاء الحذف ٢٨١

أخطاء الارتكاب ٢٨٢

الأخطاء الفنية ٢٨٥

الأخطاء المعوضة ٢٨٦

تصحيح الأخطاء خلال السنة الحالية التي وقعت فيها
وبعد عمل ميزان المراجعة ٢٩١

أخطاء تكتشف في السنة التالية مع عدم وجود حساب معلق ٢٩٢

أخطاء تكتشف في السنة التالية مع وجود حـــ/معلق ٢٩٧

تصحيح الأخطاء في السنة التالية مع وجود حـــ/المعلق ٣٠٠

تمارين الفصل ٣٠٥

الفصل التاسع

الطرق المحاسبية ٣٠٩

المقدمة	٣١١
الطرق المحاسبية	٣١٢
الطريقة الايطالية	٣١٤
الطريقة الفرنسية	٣١٦
الطريقة الانجليزية	٣٣٠
الطريقة الالمانية	٣٣١
الطريقة الأمريكية	٣٣٢
تمارين الفصل	٣٣٥
المراجع	٣٣٩

المقدمــــة

أردنا أن نتم ما بدأناه فجاء هذا الجزء مكملاً ومنسجماً مع الأهداف التي رسمناها فقد احتوى على جميع عناصر التسويات التي لا بد منها في القوائم المالية، وفقاً لمفردات مادة مبادئ المحاسبية الثانية، عاقدين العزم على اكمال سلسلة المحاسبة المالية، أو نسعى ومن الله التوفيق على أن يكن عملنا الأحق في المحاسبة المالية التي تدرس مفرداقا في المحاسبة المتوسطة.

يشـــمل الجزء الثاني على تسعة فصول في الجرد والتسويات الجردية للمصروفات والايـــرادات، واندثارات الأصول الثابتة، ومعالجة النقدية بالخزينة والبنك، والذمم المدينة، والمخـــزون السلعي والأوراق المالية والتجارية . كما تضمن على فصلين مستقلين أحدهما يعالج الأخطاء المحاسبية وطرق تصحيحها، بالاضافة إلى فصل ثاني يبحث في الطرق المحاسبية.

ســـنكون شاكرين الزملاء الذين يؤدون تثبيت ملاحظاقم حول العمل، لكي نعمل عـــلى الأخذ بها بالمستقبل، بالرغم من أننا عرضنا مسودة الجزئين على أكثر من متخصص مـــنهم الاكاديمي والمهني، وآخذنا بالكثير من ملاحظاقم، وبهذه المناسبة نود أن نتقدم بعمق شـــكرنا لكـــل من ساهم معنا كلاً حسب موقفه، سواء كانت بالكلمة الطيبة أو الملاحظة القيمة، وإلى لجنود المجهولين الذين حولوا هذا العمل بصيغته المطبوعة، ندعوا من الله العزيز القدير أن يوفقنا ويوفق كل من يسعى في جهده تقديم الخير للآخرين ، هدفه العمل الصالح والخير للآخرين .

المؤلف



المقدمات النظرية والعملية لمتطلبات الجرد والتسويات الجردية

الفصل الأول

المقدمات النظرية والعملية لمتطلبات الجرد والتسويات الجردية

المقدمة

لعل المهتم بالمحاسبة يدرك أن فرض الاستمرار يعني استمرار المشروع في ممارسة نشاطه دون النظر للعمر الطبيعي للمالكين، مادام يحقق أهدافه وخططه، وبشكل مستقل عن خطط وأهداف الملاك ، لحين التصفية الفعلية، إلا أن المشكلة التي نجمت عن تطبيق هذا الفرض تتمثل في حاجة أصحاب المشروع إلى معرفة نتائج أعمال مشروعهم من ربح أو خسارة بين فترة وأخرى، وهذه من الناحية الفعلية لا يمكن الاستجابة لها، إلا بتصفية المشروع تصفية فعلية ، يتم خلالها تسييل أصول المشروع لمجابهة الالتزامات الخارجية الناجمة عن امتلاك المشروع لهذه الأصول خلال ممارسة نشاطه الفعلي، ومن ثم معرفة الزيادة أو النقصان التي حدثت على رأس المال ، إلا أن التصفية الفعلية تناقض الغايات والأهداف التي أنشأ المشروع من أجلها، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا باستمرار المشروع في نشاطه. ولمعالجة هذا التناقض بين الاستمرار والتصفية الفعلية لغايات تستجيب مع رغبات أصحاب المشروع، لجأ الفكري المحاسبي إلى فكرة تقوم على المحافظة على استمرار المشروع في ممارسة نشاطه مع تصفيته دفترياً في نهاية كل فترة محاسبية بدلاً من انتظار أصحاب المشروع حتى التصفية الفعلية لمشروعهم. وقد عرفت هذه الفكرة بالأدب المحاسبي بمبدأ الدورية أو تقسيم حياة المشروع إلى فترات محاسبية متساوية. وقد أسس هذا المبدأ على تصور نظري مفاده

تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية متساوية تختلف مدها من مشروع إلى آخر، إلا أنها عادة ما تكون سنة ميلادية تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، ويطلق عليها الفترة المحاسبية .

وفي الممارسات المهنية ينظر إلى كل فترة محاسبية على أساس أنها مشروع قائم بذاته له ايرادته ونفقاته بالإضافة إلى أصوله وخصومه، وهي منفصلة من الناحية النظرية عن الفترات السابقة واللاحقة . بحيث يتم انشاء المشروع الدفتري(الفترة المحاسبية) بواسطة القيد الافتتاحي في بداية كل فترة، ثم يتم تصفيته دفترياً بواسطة قيود الاقفال الخاصة بالقوائم المالية المختصة بنتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع.

إلا أن المشروع من الناحية العملية مستمر في ممارسة أعماله خلال الفترات المحاسبية، مما ينجم عنه تداخل في عناصر الايرادات والمصروفات والأصول والخصوم. ولعل تداخل عناصر الايارادت والمصروفات والأصول والخصوم بين الفترات المحاسبية، تم اشتقاق قاعدة تسمى بأساس الاستحقاق والتي تقوم من أجل أن يحقق مبدأ الدورية الأهداف التي اشتق المبدأ من أجلها .

ولغايات تفعيل أساس الاستحقاق محاسبياً ابتكرت بعض الاجراءات المحاسبية والتي عرفت بالتسويات الجردية .

مفهوم التسويات الجردية

يقصد بالتسويات الجردية المراجعات التفصيلية التي يقوم بها المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية لأرصدة الحسابات التي تظهر بميزان المراجعة، وتشمل هذه المراجعة، الايرادت، والمصروفقات ، والأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية. ولاجراء فصل

محاسـبي بين القيم المتداخلة لكل حساب من الحسابات السابقة عن الفترات المحاسبية المتعاقبة بفعل استمرارية النشاط خلال الفترات المحاسبية .

ولتحقيق الهدف السابق تستخدم في الممارسات المهنية معالجات محاسبية تسمى بقيود التسوية للحسابات التي تحتاج لمثل هذا الاجراء، طبقاً لأساس الاستحقاق الذي يطبقه النموذج المحاسبي المعاصر.

وتهـدف قـيود التسـوية إلى إجراء تعديل أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة والتي تحتاج إلى هذا التعديل. ثم بعد انجاز هذا الاجراء يتم اعداد القوائم المالية بالقيم المعدلة بواسطة قيود التسوية. بحيث يتم الافصاح عن أرصدة الحسابات بالقوائم المالية المختصة بعد إجراء التعديلات على قيم الأرصدة التي تحتاج لمثل هذه التعديلات. إذ لا يصـح تطبـيق مـبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات بدونها . وبعد اتمام التسويات الجردية تظهر قائمة لدخل أو حسابات النتيجة بأرصدة الحسابات المعدلة بالاضافة إلى تلك التي لا تحتاج إلى التعديل . وذات الاجراء ينطبق على أرصدة حسابات لميزانية أو قائمة المركز المالي .

المفاهيم والمبادئ التي تحكم التسويات الجردية

تقـوم التسـويات الجردية على قاعدة نظرية أساسها بعض المفاهيم والمبادئ المحاسبية، والتي تشكل في مجملها الفلسفة المحاسبية للتسويات الجردية . لذلك فإنه من الأهمـية بمكان دراسة هذه المفاهيم والمبادئ ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع. ولعله مـن المفـيد في هـذا الشـأن أن نستعرض تلك المفاهيم والمبادئ المرتبطة بموضوع التسويات الجردية كما يلي :

١ – أساس الاستحقاق والأساس النقدي .

٢ – مفهوم الايراد ومفهوم المصروف.

٣ – مبدأ تحقق الايرادات.

٤ – مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات (المصروفات)

أساس الاستحقاق والأساس النقدي

يعتبر أساس الاستحقاق المنهج المتبع في قياس دخل الوحدة المحاسبية الهادفة إلى الربح وفق النموذج المحاسبي المعاصر، وطبقاً لأساس الاستحقاق تثبت الاثار المالية للأحداث الاقتصادية بمجرد تحققها، وتعتبر في تاريخ التحقق جزءاً من ايرادات الفترة المحاسبية التي تحققت فيه سواء استلمت هذه الايرادات أو لم تستلم فعلاً، وكذلك الحال بالنسبة للمصروفات تحمل على دخل الفترة المحاسبية التي تخصها سواء دفعت فعلاً أم لم تدفع . بالاضافة إلى ذلك أن وظيفة الاعتراف المحاسبي (الاثبات في السجلات)يتسع نطاقها عند تطبيق هذا الأساس بالاضافة إلى العمليات النقدية، والعمليات الآجلة، وعمليات المقايضة (المبادلة) Barter Exchange.

في الحياة العملية من الطبيعي أن تحدث عمليات بيع وشراء، والحصول أو تقديم خدمات في فترة محاسبية دون استلام أو دفع قيمتها، أو استلام ايرادات أقل أو أكبر من قيمة الخدمات المقدمة، أو دفع مصروفات أكبر أو أقل من قيمة الخدمات المتحصل عليها . فوفقاً لأساس الاستحقاق يصبح أسلوب قياس قيمة الايرادات أو النفقات التي تحمل على الفترة المحاسبية، وفصل ما يخص الفترات المحاسبية الأخرى

بقيود التسوية على أساس تحقق الايراد في نقطة تحقق البيع أو تقديم الخدمة، بصرف النظر عن طريقة استلام أو تسديد القيمة . فمثلاً أن شركة في تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٢ باعت بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار واستلمت قيمة المبيعات في ١/٢/٢٠٠٣ ، فبموجب الاستحقاق يعتبر مبلغ ١٠٠٠٠ دينار يخص الفترة المحاسبية لسنة ٢٠٠٢، وليس لها علاقة بسنة الاستلام ٢٠٠٣. وبالتالي يحمل مبلغ ١٠٠٠٠دينار على حساب دخل أو حساب متاجرة ٢٠٠٢، ولا يظهر بقوائم سنة ٢٠٠٣. وكذلك الحال لو دفعت نفس الشركة مبلغ ٣٠٠٠ دينار في ١/٧/٢٠٠٢ تحت ايجار مقر الشركة لمدة عام، فإن مبلغ ٣٠٠٠دينار لا يحمل على حساب دخل ٢٠٠٢ بالكامل، بالرغم أن المبلغ دفع بالكامل في سنة ٢٠٠٢ . وإنما يحمل عليها ما يخصها من ايجار ، والتي هي ٦ أشهر وبالتالي أن حساب أرباح وخسائر سنة ٢٠٠٢ يحمل فقط بمبلغ ١٥٠٠ دينار والباقي يدور إلى السنة القادمة تحت اسم مصروفات مقدمة . وكل ذلك يحدث بفضل تطبيق أساس الاستحقاق . وبمساعدة قيود التسوية كأدوات اجرائية لفلسفة أساس الاستحقاق.

أما المحاسبة بمقتضى الأساس النقدي فإن ايرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر مستحققة بمجرد اتمام عملية البيع ، وإنما في الوقت التي يتم تحصيل قيمة المبيعات، والمصروفات والتكاليف تعتبر متحققة عند دفع قيمتها . عندئذ يتم الاعتراف بها والافصاح عنها خصماً على ايرادات تلك السنة المتحققة بمقتضى هذا الأساس .

مثال:

فيما يلي بيانات تخص شركة تجارية عن سنتين متتاليتين ٢٠٠١، ٢٠٠٢:

التفاصيل	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية مصروفات	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠

معلومات إضافية :

-مبلغ ١٠٠٠٠ دينار دفعت في عام ٢٠٠١ وهي تخص مصروفات ٢٠٠٢.

-مبلغ ٥٠٠٠ دينار ايراد استلم في عام ٢٠٠٢ وهو يخص عام ٢٠٠١.

فبموجب المثال يكون صافي دخل ٢٠٠١، و ٢٠٠٢ على الأساس النقدي وعلى أساس الاستحقاق كما يلي :

١- صافي الدخل على أساس النقدي:

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	(٤٠٠٠٠)	(٧٠٠٠٠)
صافي الدخل	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠

٢- صافي الدخل على أساس الاستحقاق:

	٢٠٠١	٢٠٠٢
نقدية محصلة عن المبيعات	١٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠
مدفوعات نقدية لتغطية المصروفات	(٣٠٠٠٠)	(٨٠٠٠٠)
صافي الدخل	٧٠٠٠٠	٦٥٠٠٠

مفهوم الايراد ومفهوم المصروف

يمثل الايراد في كل ما يتولد من قيم سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات وسواء تم تبادل هذه السلع أو لم يتم تداولها خلال الفترة المحاسبية . وينظر هذا التعريف إلى الايراد على أنه مؤشر منجزات accomplishments الوحدة المحاسبية خلال فترة معينة .

والقاعدة العامة في قياس الايراد تقوم على أساس القيمة المتبادلة لناتج النشاط من السلع والخدمات . أي أن الايراد يقاس على أساس قيمة الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم نتيجة بيع السلع أو تأدية الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحده.

ويكتسب الإيراد وفق النموذج المحاسبي المعاصر أنه بصفة تدريجية من خلال دورات النشاط المتصلة، ومتى ما توفر عنصر الاكتساب عند تحقق الايراد يحق للمحاسب إثباته بالقوائم المالية . وقد بين الأدب المحاسبي أن الايراد يعتبر مكتسباً عند اتمام عملية البيع وانتقال ملكية ومخاطر ادارة السلع أو الخدمات إلى المالك الجديد. إلا أن النقطة التي تثار في هذا المجال هي مشكلة توزيع الايرادات بين الفترات المحاسبية المختلفة فيما لو كانت متداخلة بين هذه الفترات، وقد وفر أساس الاستحقاق القاعدة لمعالجة هذه المشكلة عن طريق استخدام التسويات الجردية . وذلك عن طريق تخصيص الفترة بالايرادات التي تخصها سواء حصلت أم لم تحصل. وينسحب نفس الاجراء على المصروفات حيث تحمل الفترة بالمصروفات التي تخصها سواء دفعت أم لم تدفع . فمثلاً لو استلمت شركة في ٢٠٠٢/٧/١ مبلغ ٢٤٠٠ دينار عن إيجار عقار تمتلكه ولمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١ إلى ٢٠٠٣/٧/١ ووفق أساس الاستحقاق يجري

تخصيص ١٢٠٠ دينار للفترة ٢٠٠٢ و ١٢٠٠ للفترة ٢٠٠٣ على اعتبار أن الفترة المحاسبية تبدء في ١/١ من كل سنة .

أما فيما يتعلق بالمصروف فيعرف بأنه التدفق المالي الخارج من الوحدة المحاسبية والذي يؤدي إلى زيادة في التزاماتها أو نقص في أصولها أو كليهما معاً جراء إنتاج سلع أو تقديم خدمات للغير. والمشكلة الأولى المتعلقة بالمصروفات هي قياسها . وقد دأب الفكر المحاسبي على قياس المصروفات عن طريق افتراض وجود علاقة سببية بينه وبين ايرادات معينة أو أنشطة معينة . ومتى ما توفرت هذه العلاقة يتم تحديد نصيب الفترة أو نصيب النشاط بمقدار المصروفات التي تخص كل منهما . أما إذا كان المصروف متداخل بين الفترات المحاسبية فيجري معالجة هذه المشكلة كما ذكرنا سابقاً بواسطة التسويات الجردية التي وفرها أساس الاستحقاق.

مبدأ تحقق الايراد

وفقاً لمبدأ تحقق الايراد فإن الايراد / يعتبر متحققاً متى ما توفر واقعه أو حدث يمكن الاعتماد عليه كقرينة أو معيار تحقق أو اكتساب الايراد، وذلك ليكون بالامكان الاعتراف بالايراد دفترياً. ويختلف المحاسبون حول معايير تحقق الايراد، إلا أن الرأي الأرجح، هو أن الايراد من بيع السلع أو تقديم الخدمات ، يتحقق بمجرد اتمام نقطة البيع وتسليم البضاعة للعميل. وهذا الرأي يعتبر قاعدة أساسية لتحقق الايراد. وهي في الواقع المطبقة في الحياة المهنية، التي يستند عليها المحاسبون والذي يتم سواء كانت طريقة البيع نقداً أو على الحساب، وسواء كان البيع معززاً بورقة تجارية أو على الثقة.

لكن القاعدة السابقة في تحقق الايراد لا تعتبر الوحيدة حيث هناك بعض الاستثناءات عليها، حيث توجد حالات أخرى يعتبر فيها الايراد متحققاً منها .

١ – تحقق .يراد بعد البيع :

يتحقق الايراد بعد البيع في بعض الحالات: كما هو الحال عند البيع بالتقسيط والبيع الايجاري، ففي النوع الأول يقوم البائع ببيع البضائع للمشتري ويتم سداد الثمن على أقساط، وبموجب هذا الأسلوب البيعي فإن ملكية البضاعة تنتقل إلى المشتري بمجرد إتمام الصفقة ووصول البضاعة إلى مخازن المشتري، وبصرف النظر عن المبلغ المتبقي بذمة المشتري ومصير هذا الدين وخصوصاً عند توقف المدين عن سداد الأقساط المستحقة، إذ لا يحق للبائع استرداد بضاعته المباعة، وإنما يحق له القيام بالاجراءات القانونية للحصول على حكم قضائي لاسترداد ما تبقى له من دين بذمة المشتري.

٢– تحقق الايراد عند الانتهاء من الإنتاج :

في حالات معينة يجوز اعتبار الايراد محققاً بمجرد الانتهاء من الإنتاج وخصوصاً عندما يكون بالإمكان تقدير ثمن بيع السلعة بشكل موضوعي، وقد أيدت هذه القاعدة التوصيات الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ، ووفقاً لترصيات المعهد الأخير فإنه يمكن تطبيق القاعدة الاخيرة متى ما توفرت الشروط التالية :

- امكانية احتساب تكلفة الانتاج بدرجة عالية من الدقة .
- إمكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي.
- عندما يكون المنتج نمطياً.
- عند توفر سوق منتظمة ومؤكدة للمنتج .

ولعل أفضل مواقع يتم تطبيق القاعدة الأخيرة هي في بعض الصناعات المتعلقة بالمناجم الخاصة بالفحم والماس والذهب والفضة وكذلك بصناعة التعدين وآبار البترول.

٣- تحقق الايرادات أثناء عملية الإنتاج :

من المعلوم أن الدورة الإنتاجية تختلف من صناعة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة المنتج، إذ هناك صناعات تستغرق دورتها الإنتاجية فترة تقل عن الفترة المحاسبية الواحدة، بينما في أنواع أخرى تكون دورتها الإنتاجية أطول من الفترة المحاسبية الواحدة، أي أن دورة الإنتاج تستغرق عدداً من الفترات المحاسبية، إلا أن الحال يختلف في الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية أكثر من دورة محاسبية، وخصوصاً في الحالات التي يتحقق فيها الايراد بالتدريج، وحسب مراحل الإنتاج وفق مستوى الانجاز ، كما هو الحال في عقود الانشاءات طويلة الأجل Long-Term Contracts ، وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار فترات محاسبية نظراً لعدم تزامن استنفاذ نفقاته وتحقق ايراداته خلال الفترة المحاسبية نفسها، كما أنه يمكن عادة أكثر جسامة سواء من زاوية النفقات، أم من زاوية الايرادات مما جعل الجميعات المحاسبية في معظم البلدان تضع معايير محاسبية خاصة به. ولعل الحل الأمثل لهذه المشكلة جاء عن طريق لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية حيث أصدرت عام ١٩٨١ بياناً محاسبياً لمعالجة تخصيص ايرادات مثل هذه الصناعات . قد أوردت في معرض بيانها أن ايراد عقود الانشاءات طويلة الأجل وما يشابها من صناعات، يخصص على الفترات المحاسبة التي تشهد تنفيذه وذلك بنسب يتلاءم مع قيمة العمل المنجز خلال كل فترة تماشياً مع متطلبات أساس الاستحقاق، وقد

عرفـــت الطـــريقة لأخيرة بطريقة نسبة الاتمام أو نسبة الانجاز Percentage of Completion Method . وعـــلى هذا الأساس يتم على مدار الفترات المحاسبية الاعتراف بجزء من نفقات العقد وايراداته وأرباحه بموجب نسبة اتمامه.

٤ – تحقق الايرادات عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج:

يقصـــد هـــذا المعيار أن الايراد يتحقق ويسجل في الوقت الذي يتم فيه انجاز النشـــاط الاقتصـــادي الأكبر متى أمكن قياس هذا النشاط والتحقق منه دون تحيز. ويتفق هذا الرأي مع وجهة نظر الاقتصاديين التي ترى أن القيمة المضافة بواسطة المشروع والتي تسجل باعتبارها صافي الربح تصاحب العملية الكاملة للإنتاج .

وبســـبب تلازم القيمة المضافة لكل عملية من هذه العمليات على مر الزمن، فإنه يكون من الصعب تخصيص القيمة المضافة على العمليات المختلفة غير أنه ينـــبغي أن يقـــوم المشروع بتسجيل القيمة المضافة في نقطة زمنية معينة وهي الوقـــت الـــذي يتخذ فيه القرار الرئيسي أو عند انجاز الجزء الأكبر في عملية الانـــتاج، أو في لحظة توقيع العقد، أو لحظة تقديم الخدمات، أو لحظة تحصيل قيمته، وقد أطلق على هذا المفهوم " مفهوم الحدث الرئيسي Critical Event" .

إن قـــاعدة تحقق الايراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي الرئيسي لعملية الإنتاج يمكن تطبيقها في الحالات التالية :

- عندما يكون الإنتاج بناءاً على طلبات العملاء وسعر البيع فيها محدد مسبقاً وكذلك تكلفة الإنتاج .

- عـــندما يكـــون ســـعر البيع محدداً تنافسياً في سوق التنافس الكامل ويمكـــن فيه تصريف كامل الإنتاج في وقت قصير دون تخفيض سعر البيع .

مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات (المصروفات)

بموجـــب هذا المبدأ يتم تحديد ايرادات كل فترة محاسبية لتحمل بالنفقات التي تكـــبدها لتحقيق تلك الايرادات، على أن يجري الفصل بين ايرادات ونفقات الفترات المحاســـبية المختلفة من دون النظر لتاريخ دفع النفقة أو استلام الايراد، تطبيقاً لأساس الاستحقاق آنف الذكر.

وقد سعى النموذج المحاسبي المعاصر إلى خلق ترابط مقبول إلى حد معين ما بين ايـــرادات ونفقات كل فترة محاسبية من خلال ايجاد علاقة سببية مقبولة بين طرفيها (الايرادات والنفقات) ، فكانت هذه العلاقة : هو أن النفقات التي تؤدي إلى خدمات فوريـــة يجـــب تحمليها (حسمها) للإيرادات التي حققتها، أو كانت سبباً في تحقيقها، عـــلى أن يجـــري تطبـــيق هذه العلاقة بعيداً عن تاريخ دفع النفقة أو استلام الايراد المتحقق، من خلال الفصل الكامل لكل منهما على الفترات المحاسبية .

مما تقدم يتضح أن مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات يتطلب تطبيق المحاسبة على أســـاس الاســـتحقاق. وهذا الأساس يقوم على فكرة أن القوائم المالية التي تخص فترة مالـــية معيـــنة يجب أن تشمل كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بصرف النظر عما إذا كانـــت دفعـــت أم لم تدفـــع، وكذلك بالنسبة للإيرادات والتي يجب أن تشمل جميع الايرادات المكتسبة خلال الفترة سواء حصلت ام لم تحصل .

تمارين الفصل الأول :

١- علل ما يأتي باختصار :

- تعتـــبر الوحدة المحاسبية (النمشروع) ومنذ نشوئها وحدة متصلة، ومستمرة النشاط دون النظر للعمر الطبيعي للملاك .

- يعتـــبر أساس الاستحقاق القاعدة الأساسية في معالجة التداخل بين الايرادات والنفقات خلال الفترات المحاسبية المتعاقبة .

- وإن كانـــت تحقق نقطة البيع المعيار الرئيسي في تحقق الايراد إلا أنها الأساس الذي يعتمد للاعتراف بالايراد محاسبياً.

٢- استخدم الكلمات (مصروفات، إيرادات، حقوق الملكية، صافي ربح أو صافي خسارة) في ملء الفراغات التالية :

إن ايـــرادات أي فترة يتم مقابلتها .... وفقاً لمبدأ .... فإذا كانت .... أكبر من .... فالنتيجة تكون .... ومن الطبيعي إذا كانت النتيجة موجبة سوف تؤدي إلى زيادة .... بمقدار صافي الربح المحقق. أما إذا كانت النتيجة سالبة فإنها تؤدي إلى نقص .... بمقدار صافي .... الفترة .

٣- إن مـــبدأ مقابلـــة الايـــرادات بالـــنفقات يتطلب تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق ما المقصود بأساس الاستحقاق. وكيف يجري تنفيذه عملياً.

٤- ١-في ٢٠٠٢/١/١ أنشـــأ المهندس عبد الباسط سعيد مكتباً هندسياً برأسمال قـــدره ١٠٠٠٠ ديـــنار أودع لـــدى البنك العربي، وبنفس التاريخ اقترض مبلغ

٨٠٠٠ ديـــنار مـــن البنك وقد سحب البنك عليه كمبيالة تستحق بعد ستة أشهر بفائدة ١٠% سنوياً.

٢-دفع المكتب المصروفات التالية :

١٠٠٠ دينار مصرف تأمين لمدة خمسة أشهر .

٢٠٠دينار ايجار المكتب لمدة شهرين .

٢٠٠ دينار مرتبات لمدة شهر .

٣-تم شـــراء قرطاســـية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار دفع من قيمتها ٢٠٠٠ دينار في شهر كانون الثاني والباقي يستحق الدفع في نهاية شهر مارس. واستهلك منها ٥٠٠ دينار.

٤-حقـــق المكتـــب ايراداً قدره ٥٠٠٠ دينار عن خدمات استثنائية قدمها المكتب حصل منها في شهر كانون الثاني ٣٠٠٠ دينار.

المطلـــوب: احتســـاب صـــافي الـــربح أو الخسارة بموجب الأساس النقدي وأساس الاستحقاق لشهر كانون الأول.

٥- بـــين كيف لجأ الفكري المحاسبي لمعالجة مشكلة التناقض بين التصفية الفعلية لغايات احتساب خسائر أو أرباح المشروع حسب حاجات ورغبات أصحاب المشروع وبين استمرار المشروع .

٦- نـــاقش هـــذه العبارة " في الممارسات المهنية ينظر إلى كل فترة محاسبية على أســـاس أنهـــا مشـــروع قـــائم بذاته له ايراداته ونفقاته بالاضافة إلى أصوله وخصومه".

٧- التســـويات الجردية احدى الادوات المحاسبية الاجرائية التي طبقها النموذج المحاســـبي المعاصـــر استجابة لمتطلبات أساس الاستحقاق. تكلم بالتفصيل عن مفهوم التسويات الجردية .

٨- تقـــوم التسويات الجردية على قاعدة نظرية أساسها بعض المفاهيم والمبادئ المحاسبية، والتي تشكل في مجملها الفلسفة المحاسبية للتسويات الجردية . ما هي هذه المفاهيم والمبادئ، اذكرها، واشرحها باختصار.

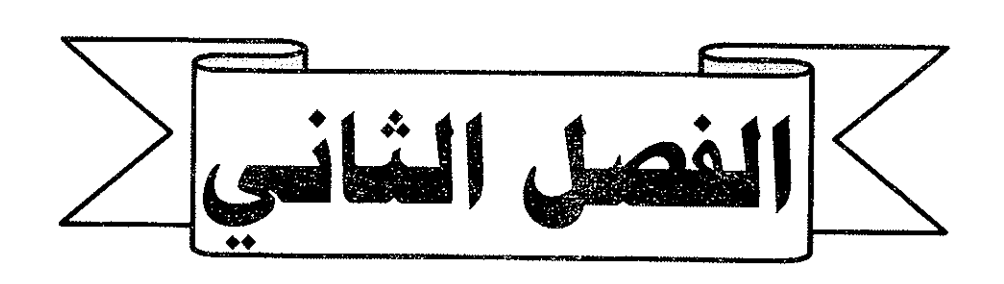
٩- هـــناك شـــركة باعـــت بضاعة في ٢٠٠٢/١٠/١٠ بمبلغ ٢٠٠٠٠ دينار واستلمت قيمة المبيعات في ٢٠٠٣/٤/١.

فكيف ينظر إلى موضوع اكتساب الايراد والاعتراف به ، وفق :

- أساس الاستحقاق.
- الأساس النقدي.

١٠- هـــناك شـــركة دفعـــت مبلغ ٢٦٠٠ دينار في ٢٠٠٢/٧/١ عن ايجار مقر الشركة لمدة عام. فكيف يعالج هذا المصروف، وفق .

- أساس الاستحقاق.
- الأساس النقدي .



التسويات الجردية للمصروفات والايرادات

الفصل الثاني

التسويات الجردية للمصروفات والايرادات

مقدمـــــة :

لقـــد كانـــت من نتائج قاعدة الاستحقاق تحميل الفترة المحاسبية بكافة نفقاتها المســـتنفدة ســـواء دفعت فعلاً أو لم تدفع، وينسحب الاجراء الأخير على الايرادات الخاصـــة بالفـــترة المحاسبية ذاتها حيث يحمل وعاء دخل الفترة بايراداتهاالمكتسبة سواء قبضت أو لم تقبض.

ولتحقـــيق أغراض القاعدة السابقة يطبق المحاسب بعض الاجراءات المحاسبية يطلـــق عليها " التسويات الجردية " باعتبارها جزءاً من الدورة المحاسبية. وعادةً تطبق إجـــراءات التسويات الجردية في نهاية الفترة المحاسبية، عند اعداد القوائم المالية لتلك الفترة.

والتســـويات الجردية هي إجراءات محاسبية دفترية تهدف إلى تحميل الفترات المحاســـبية بايـــراداتها ونفقاتهـــا لفك التداخل بين ايرادات ونفقات الفترات المحاسبية المخـــتلفة، التي تحدث نتيجة التداخل الفعلي للأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الوحدة المحاسبية .

والهدف الأساسي من إجراء التسويات المحاسبية هو بيان نتيجة عمل المشروع مـــن ربـــح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية مستقلة عن الفترة التي تسبقها أو التي تلحقها من حيث ايراداتها ونفقاتها وكذلك أصولها وخصومها، وهي فكرة نظرية تهدف

إلى تحقيق رغبة أصحاب المشروع في معرفة نتيجة عمل المشروع في فترات دورية بدلاً من اللجوء إلى التصفية الفعلية للوصول إلى نفس الغرض.

تسوية المصروفات :

في عـــام ١٩٧٠ قدم مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكـــــــي (FASB) تعريفـــاً للمصــــروفات جـــاء فيه بأنها اجمالي النقص في الأصول أو اجمالي الزيادة في الخصوم أو كلاهمـــا معاً نتيجة التدفقات المالية الخارجة من الوحدة المحاسبية ، خلال فترة محاسبية معيـــنة . ويجري تحديد نصيب كل فترة محاسبية من مصروفاتها على أساس العلاقة بين الفترة المحاسبية واستنفاذ المصروف. بمعنى أنه يتم توقيت الاعتراف بالمصروفات تحديد الـــلحظة الزمنية التي يتحقق فيها المصروف واثباته محاسبياً. فتحقق المصروفات بشكل عـــام يتم بمجرد أن يتضح للمحاسب أن هناك منافع اقتصادية قد تم استنفاذها في أداء النشـــاط خـــلال فترة معينة . إلاأن المشكلة تكمن هنا في تخصيص المصروف وتحميله عـــلى الفـــترة المحاســـبية التي استنفذ من أجلها، مما يتطلب معالجة المصروفات محاسبياً وتحديـــد قيمة المستنفذ منها فعلاً وقياس أقيام المصروفات المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة منها بموجب قيود محاسبية تسمى بقيود التسوية.

المصروفات المدفوعة مقدماً:

يقصد بالمصروفات المدفوعة مقدماً مقدار قيمة المصروفات التي تدفعها الوحدة المحاســـبية خـــلال فترة محاسبية معينة عن خدمة أكبر من قيمة الخدمة المخصصة للفترة المحاسبية، ومن الأمثلة على ذلك : مصروف الايجار المدفوع مقدماً، الرواتب المدفوعة مقدماً، التأمين المدفوع مقدماً.... وغيرها . بمعنى آخر أن المبالغ المدفوعة والتي تزيد عن قـــيمة مصروف معين عن فترة معينة تعتبر مصروفات مدفوعة مقدماً، أي تخص الفترة

المحاســبية الــتي تلي الفترة المحاسبية الحالية . ووفقاً للأعراف والقواعد المحاسبية يجب اســتبعاد أي قــيمة تــزيد عن قيمة مصروف الفترة واعتباره مصروفاً يخص الفترات المحاسبية التالية . لمعالجة هذا النوع من المصروفات توجد طريقتان هما :

أولاً: اثبات المصروفات كأصل :

بموجــب هــذه الطريقة تعتبر جميع المصروفات المدفوعة خلال الفترة كأصل يجــري اثباتها تحت اسم المصروف المدفوع مقدماً ويعتبر مديناً، ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

في ٢٠٠٢/١/١ دفعــت شــركة الاحلام مبلغ ٤٨٠٠ دينار ايجار المحل لمدة سنتين وقد سجل محاسب الشركة هذه العملية بموجب القيد التالي :

٤٨٠٠ من حـ / ايجار المحل المدفوع مقدماً ٢٠٠٢/١/١

٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية

وعــند تحليل هذه العملية يتضح أن مصروف الايجار المدفوع من قبل الشركة في ١/١/ ٢٠٠٢ عن مدة سنتين اعتبر بالكامل أصل من أصول الشركة يظهر رصيده في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بدفتر الاستاذ بالصورة التالية :

حـ/الايجار المدفوع مقدماً

مدين	دائن
٤٨٠٠ إلى حـ / النقدية ٢٠٠٢/١/١	
	٤٨٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٨٠٠	٤٨٠٠

وتطبيقاً لقاعدة الاستحقاق فإنه يجب تحميل كل فترة محاسبية بقيمة المصروف التي تخصها ، ولذلك فإن قيمة مصروف الايجار المستنفذ عن عام ٢٠٠٢ تبلغ ٢٤٠٠ دينار، يجري قيد التسوية اللازم لتحميل قيمة المصروف المذكور عن افترة التي استنفذ فيها وبالصورة التالية :

٢٤٠٠ من حـ / مصروف ايجار المحل   ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ/مصروف الايجار المدفوع مقدماً

ثم يتم اقفال مصروف الفترة بحساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل بموجب القيد التالي وبنفس التاريخ :

٢٤٠٠من حـ / الأرباح والخسائر (ملخص الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ /مصروف ايجار المحل

وبناءاً على ما تقدم فإن حساب مصروف الايجار وحساب الايجار المدفوع مقدماً يظهر بالصورة التالية :

مدين	حـ/مصروف ايجار المحل	دائن
٢٤٠٠ إلى حـ/الايجار المدفوع مقدماً		
		٢٤٠٠ من حـ/الأرباح والخسائر
٢٤٠٠		٢٤٠٠

مدين	حـــ/الايجار المدفوع مقدماً	دائن
٤٨٠٠ إلى حـــ/النقدية ٢٠٠٢/١/١		٢٤٠٠ من حـــ/مصروف ايجار المحل ٢٠٠٢/١٢/٣١
		٢٤٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١ (تظهر بالميزانية)
٤٨٠٠		٤٨٠٠

مما تقدم يتضح أن الرصيد المتبقي من الايجار المدفوع مقدماً في ١٢/٣١/ ٢٠٠٢ هو ٢٤٠٠ ديناراً يظهر ضمن الأصول المتداولة بالميزانية في ١٢/٣١/ ٢٠٠٢.

ثانياً: اثبات المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف :

بموجب هذه الطريقة يتم اثبات كافة المصروفات المدفوعة مقدماً كمصروف ، ثم يجري تسويتها في نهاية السنة وفق قاعدة الاستحقاق، ولتوضيح هذه الطريقة نستخدم بيانات المثال السابق، وفق الخطوات التالية :

١- عند دفع مبلغ الايجار البالغ ٤٨٠٠ دينار في ٢٠٠٢/١/١ يسجل المحاسب القيد التالي :

٤٨٠٠ من حـــ/ مصروف ايجار المحل ٢٠٠٢/١/١

٤٨٠٠ إلى حـــ / النقدية

٢- في ٢٠٠٢/١٢/٣١ يتم اثبات قيد التسوية التالي:

٢٤٠٠ من حـــ / ايجار مدفوع مقدماً ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـــ / مصروف ايجار المحل

٣- يتم اقفال مصروفات الفترة في حساب الأرباح والخسائر:

٢٤٠٠ من حـ/الأرباح والخسائر(ملخص الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـ / مصروف ايجار المحل .

وبناءاً على ما تقدم تظهر حسابات الاستاذ المختصة بالعملية السابقة بالصورة التالية :

مدين حـ/مصروف ايجار المحل دائن

مدين	دائن
٤٨٠٠ إلى حـ/النقدية ٢٠٠٢/١/١	٢٤٠٠ من حـ/ايجار مدفوع مقدم
	٢٤٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر
٤٨٠٠	٤٨٠٠

مدين حـ/الايجار المدفوع مقدماً دائن

مدين	دائن
٢٤٠٠ إلى حـ/مصروف ايجار المحل٢٠٠٢/١/١	٢٤٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١
	(تظهر بالميزانية)
٢٤٠٠	٢٤٠٠

وفي نهاية الفترة يظهر رصيد حساب الايجار المدفوع مقدماً بالميزانية كأحد عناصر الأصول المتداولة .

المصروفات المستحقة :

يقصد بالمصروفات المستحقة، تلك المصروفات التي تخص الفترة المحاسبية التي يهدف المحاسب اعداد قوائمها المالية، إلا أنها ولغايات انتهاء الفترة المحاسبية لم تدفع بعد، ولذلك تعتبر هذه المصروفات وفق قاعدة الاستحقاق من المصروفات التي تخص الفترة المحاسبية التي يجب أن تسدد في الفترة المحاسبية التالية . وطبقاً للإجراءات المحاسبية يجب على المحاسب حصر هذه المصروفات واجراء تسويتها ومن ثم تحميلها على القوائم المالية المختصة خصماً على ايرادات الفترة بقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر، وبالنظر لكون هذه المصروفات لم تسدد فيجب والحالة هذه أن تظهر بقائمة المركز المالي ضمن الالتزامات قصيرة الأجل. والمعالجة المحاسبية للمصروفات المستحقة التي يقتضيها مبدأ المقابلة وقاعدة الاستحقاق، توجد طريقتان تهدف كل منهما إلى تحميل قائمة الدخل أو الارباح والخسائر، بما يخص الفترة المحاسبية من مصروف وترحيلها للعام التالي. وهاتين الطريقتين هما :

الطريقة الأولى:

يتم بموجب هذه الطريقة فتح حساب مستقل للمصروفات المستحقة ويجعل دائناً بقيمته وحساب المصروف مديناً بنفس القيمة ثم يقفل حساب المصروفات بقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر في نهاية الفترة المحاسبية .

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن مؤسسة وادي الأردن التجارية دفعت في ١ /٢٠٠٢/١ مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً عن ايجار المعرض لمدة سنة بواقع ٢٠٠ ديناراً شهرياً. فيقوم المحاسب عند دفع المبلغ باثبات القيد التالي :

٢٠٠٠من حـــ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١/١

٢٠٠٠ إلى حـــ/ النقدية

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ يجري قيد التسوية التالية :

٤٠٠ من حـــ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٤٠٠ إلى حـــ/مصروف الايجار المستحق

وفي نفـــس الـــتاريخ يقفل مصروف الايجار الذي يخص عام ٢٠٠٢ بقائمة الدخل أو حساب الارباح والخسائر بالقيد التالي :

٢٤٠٠ من حـــ/ الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠ إلى حـــ/ مصروف الايجار

وبـــناءاً على القيود السابقة فإن حسابات الاستاذ المختصة للعمليات السابقة ستكون في نهاية الفترة المحاسبية بالصورة التالية :

مدين حـــ/مصروف الايجار دائن

مدين	دائن
٢٠٠٠ إلى حـــ/مصروف ايجار المحل	٢٤٠٠ رصيد من حـــ/الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٠٠ إلى حـــ/مصروف الايجار المستحق ٢٠٠٢/١٢/٣١	
٢٤٠٠	٢٤٠٠

مدين	ح/مصروف ايجار مستحق	دائن
٤٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١	٤٠٠ من حـ/مصروف الايجار ٢٠٠٢/١٢/٣١
٤٠٠	٤٠٠

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ سوف يظهر رصيد حساب الايجار المستحق بجانب الالتزامات المتداولة من قائمة المركز المالي لنفس الفترة .

الطريقة الثانية :

إن أساس هذه الطريقة قائم على أن المصروفات المستحقة تعالج مباشرةً بنفس حساب المصروفات دون أن تكون هناك حاجة لفتح حساب مستقل للمصروفات المستحقة، وذلك بأن يتم تحميل قائمة الدخل أو حساب الأرباح الخسائر بكامل قيمة مصروفات الفترة بصرف النظر عن ما دفع منها فعلاً.

والمثال التالي يوضح الاجراءات المستخدمة في تطبيق هذه الطريقة :

من الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لشركة عين الباشا التجارية في ١٢/٣١/ ٢٠٠٢ ان رصيد مصروف اجور العمال ٣٠٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للمصروفات المتعلقة بالأجور تبين أن ما يخص الفترة هو ٣٦٠٠ ديناراً.

ولمعالجة هذه العملية يقوم المحاسب في ٢٠٠٢/١٢/٣١ باجراء قيد محاسبي يسمى بقيد الاقفال والتسوية بالصورة التالية :

٣٦٠٠ من حـــ/ قائمة الدخل الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٦٠٠ إلى حـــ/ مصروف الاجور

واستناداً لما سبق فإن حساب الاستاذ المختص سوف يظهر بالشكل التالي:

مدين	حـــ/مصروف الايجار	دائن
٣٠٠٠ رصيد (بالميزان)		٣٦٠٠ من حـــ/الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١
٦٠٠ رصيد ١٢/٣١ (يمثل أجور مستحقة)		
٣٦٠٠		٣٦٠٠

والأجــور المستحقة البالغة ٦٠٠ دينار الظاهرة كرصيد في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بحساب مصروف الأجور يظهر بالميزانية بجانب الالتزامات المتداولة، بالصيغة التالية:

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
		الالتزامات المتداولة
	٦٠٠	أجور مستحقة

تسوية الايرادات :

يعــرف الايراد بأنه اجمالي التدفقات المالية الداخلة إلى الوحدة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة في اجمالي أصولها، أو نقص في اجمالي خصومها أو في كليهما معاً وعادة تنتج الايرادات من :

- بيع السلع التي تنتجها أو تتاجر بها الوحدة المحاسبية .

- بيع أصول المشروع .

- الاستثمار في أوجه استثمارية مختلفة .

وقـد حـددت المفاهيم والمبادئ المحاسبية الاجراءات المتعارف بها للاعتراف بالايراد والتعبير عنه بالقوائم المالية وفق قاعدتي التحقق والاستحقاق، إذ يعتبر الايراد مـستحقاً بمجـرد اتمـام عمليات الاكتساب أو الاقتراب منها بدرجة معقولة، أوعند الانـتهاء مـن عملية المبادلة التجارية، وبموجب الشرطين السابقين يجب اثبات القيد المحاسـبي الـذي يؤكـد اكتساب الايراد سواء قبض فعلاً أو لم يقبض واعتباره من ايرادات الفترة، ولتحقق ذلك يستخدم المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية قيود التسوية كاجراء محاسبي يحقق قاعدة الاستحقاق المحاسبية. إذ دلت التطبيقات المهنية أن المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية وعند اعداد القوائم المالية سيواجه ثلاث احتمالات فيما يتعلق بالايرادات وهذه الاحتمالات هي :

- الايراد المقبوض فعلاً مساوي لإيراد الفترة المكتسب، وفي مثل هذه الحالة لا يتطلـب مـن المحاسـب إجراء قيد تسوية وانما فقط يحمل الايرادات المـستحقة والمقبوضة فعلاً لقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر بموجب قيد اقفال محاسبي عادي.

- الايـراد المقـبوض فعـلاً أقل من الايراد المكتسب، والفرق يسمى هنا بايـرادات مستحقة تتطلب من المحاسب إجراء التسوية المحاسبية اللازمة الذي سوف يتم شرحها فيما بعد .

- الايـــراد المقبوض فعلاً أكبر من الايرادات المكتسبة خلال الفترة والفرق يســـمى هـــنا بايرادات مقبوضة مقدماً يتطلب من المحاسب معالجتها وفقاً لقاعدة الاستحقاق والتي سوف يتم شرحها فيما بعد .

الايرادات المستحقة :

عندما تكون الايرادات المكتسبة للوحدة المحاسبية في نهاية الفترة المحاسبية أقل مـــن الايـــرادات المستلمة فعلاً فيسمى هذا المبلغ غير المستلم بايراد مستحق، وهو في حقيقته أصلاً متداولاً يخص الفترة التي اكتسب فيها ويجب تسويته بقيد تسويه بموجب احدى الطريقتين التاليتين :

الطريقة الأولى :

بموجب هذه الطريقة يفتح حساب بقيمة الايراد الذي لم يستلم يسمى حساب الايرادات المستحقة يجعل دائناً، يضاف مع المبلغ المستلم فعلاً لإيرادات الفترة بموجب قيد اقفال محاسبي، ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

في ٢٠٠٢/٥/١ اســتلمت شركة وادي الأردن التجارية مبلغ ٢٠٠٠ دينار عن ايراد استثمارات في الأسهم، وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح من الجرد المستندي ان مقـــدار ايرادات الاسهم تبلغ ٢٥٠٠ دينار، ولمعالجة هذه الحالة يقوم المحاسب باجراء القيود المحاسبية التالية:

٢٠٠٠ من حـــ/ النقدية ٢٠٠٢/٥/١

٢٠٠٠ إلى حـــ/ ايراد استثمارات بالاوراق المالية

وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ عـسند اعداد القوائم المالية لعام ٢٠٠٢ لا بد من قياس قـيمة ايـراد الاسـتثمارات في الاسهم والاعتراف بجميع مبالغها المستلمة منها وغير المسـتلمة . ولهذا لا بد من إجراء قيد التسوية التالي للجزء غير المستلم كما هو مبين أدناه:

٥٠٠ من حـ/ ايراد استثمارات أوراق مالية مستحق ٢٠٠٢/١٢/٣١

٥٠٠ إلى حـ/ إيراد استثمارات بالأوراق المالية

ثم يـتم تحميل قائمة الدخل أو حساب الارباح والخسائر بالايرادات المستلمة فعلاً والمستحقة بموجب القيد التالي :

٢٥٠٠ من حـ/ ايراد استثمارات بالأوراق المالية ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٥٠٠ إلى حـ/ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

وبناءاً على القيود السابقة فإن حساب ايراد استثمارات الأوراق المالية سوف يقفـل في نهايـة السنة بكامل المبلغ المكتسب، أما حساب ايراد استثمارات مستحقة فسوف يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول المتداولة .

الطريقة الثانية :

بموجب هذه الطريقة فالمحاسب في نهاية الفترة يجري قيداً محاسبياً واحداً، يسمى قـيد اقفال وتسوية بكامل المبلغ المكتسب من الايراد، والفرق الذي يظهر في حساب اسـتاذ الايـرادات المكتسبة يعتبر رصيد نهاية الفترة وهو عبارة عن حساب ايرادات مسـتحقة يتم الافصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل متداول. ولتطبيق هذه الطريقة على بيانات المثال السابق فإنه من ٢٠٠٢/١٢/٣١ يثبت المحاسب القيد التالي:

٢٥٠٠ من حـ/ ايرادات استثمارات بالأوراق المالية ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٥٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

واستناداً للقيد السابق فإن حساب الأستاذ المختص بالايرادات المكتسبة للأوراق المالية سيظهر بالشكل الآتي :

منه	حـ/ايرادات استثمارات أ.مالية	له
٢٥٠٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١		٢٠٠٠ من حـ/النقدية ٢٠٠٢/٥/١
		٥٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١ (يظهر بالميزانية)
٢٥٠٠		٢٥٠٠

الايرادات المستلمة مقدماً:

تمثل الايرادات المستلمة مقدماً التزاماً مالياً قصير الأجل بذمة الوحدة الاقتصادية التي استلمتها لكونها تمثل حقوقاً للغير عن قيمة خدمات لم تقدم أو لم تستنفذ لغاية اعداد الحسابات الختامية والميزانية، وهي في حقيقة أمرها تخص فترة مالية لاحقة، تكون في الغالب الفترة المالية التالية، وقد اعتبرت هذه الايرادات من ضمن الالتزامات المتداولة لكونها تستحق الأداء خلال فترة قصيرة من تاريخ اعداد الحسابات الختامية والميزانية للسنة الحالية، وطبقاً لقاعدة الاستحقاق التي تنص على تخصيص ايرادات كل فترة بما يخصها بصرف النظر عن المبلغ المستلم منها . لذلك فإن المعالجة المحاسبية لهذه الايرادات تتم بطريقتين هما :

الطريقة الأولى :

يتم فتح حساب منفصل للايرادات المستلم مقدماً يجعل دائناً وبنفس القيمة يجعل حساب الايراد مديناً، ثم يتم اقفال حساب ايرادات السنة المالية الحالية بحساب ملخص الدخل أو حساب الأرباح والخسائر.

مثال: اتضح من الأرصدة الظاهرة بميزان مراجعة شركة عنبر التجارية في ٣١ /٢٠٠٢/١٢ ان رصيد حساب ايراد العقار ٤٥٠٠ ديناراً.

ومن الجرد المستندي للايرادات، اتضح ان ما يخص عام ٢٠٠٢ من ايراد العقار ٣٥٠٠ ديناراً.

ولمعالجة هذا المثال بموجب الطريقة السابقة يجري المحاسب في ٢٠٠٢/١٢/٣١ القيود التالية :

١٠٠٠ من حـ/ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـ /ايراد عقار مقدم

٣٥٠٠ من حـ/ ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـ/ قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

وعلى ضوء القيود السابقة فإن حسابات الأستاذ المختصة سوف تظهر بالصورة التالية :

منه	ح/ ايرادات العقار	له
١٠٠٠ إلى حـ/ ايراد عقار مقدم		٤٥٠٠ رصيد دائن ٣١/١٢/٢٠٠٢
٣٥٠٠ إلى حـ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٢		
٤٥٠٠		٤٥٠٠

منه	ح/ ايرادات العقار مقدم	له
١٠٠٠ رصيد (يظهر بالميزانية) ٣١/١٢/٢٠٠٢		١٠٠٠ من حـ/ ايراد عقار ٣/١٢/٢٠٠٢
١٠٠٠		١٠٠٠

وعلى ضوء ما تقدم، فإن رصد ايراد عقار مقدم سوف يظهر بالميزانية بجانب الالتزامات قصيرة الأجل أما ايراد العقار البالغ ٣٥٠٠ ديناراً فيقفل في حساب الأرباح والخسائر .

الطريقة الثانية :

بموجب هذه الطريقة يتم معالجة الايراد المقبوض مقدماً في نفس حساب الايراد دون الحاجة إلى فتح حساب جديد باسم ايراد العقار المقدم حيث يحمل ملخص الدخل أو حساب الارباح والخسائر بكامل قيمة الايراد الخاص بالسنة المالية بصرف النظر عن المبلغ المقبوض فعلاً. والرصيد الباقي يمثل حساب الايراد المقبوض مقدماً يظهر بقائمة المركز المالي ضمن بنود الالتزامات قصيرة الأجل .

مثال:

باستخدام بيانات المثال السابق وتطبيقاً للطريقة الثانية نحصل على المعالجة المحاسبية التالية :

٣٥٠٠ من حـ / ايراد العقار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل (الارباح والخسائر)

وعلى ضوء القيد السابق فإن حساب ايراد العقار سوف يظهر بالصورة التالية:

منه	حـ/ايرادات العقار	له
٣٥٠٠ إلى حـ/الأرباح والخسائر ٢٠٠٢/١٢/٣١		٤٥٠٠ رصيد بالميزان في ٢٠٠٢/١٢/٣١
١٠٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١٢/٣١ (يمثل ايراد مقدم)		
٤٥٠٠		٤٥٠٠

الواضح من حساب استاذ ايراد العقار أن الرصيد المتبقي في نهاية السنة والبالغ ١٠٠٠ دينار يمثل ايراد عقار مقدم يظهر بقائمة المركز المالي باعتباره التزاماً قصير الأجل واجب السداد في الفترة المحاسبية التالية .

ورقة العمل Working Paper:

غالباً ما يعتمد المحاسب لاعداد التسويات الجردية والقوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية إلى اعداد ورقة عمل تساعده في أن تكون القوائم المالية صحيحة

وخالية من الأخطاء قبل اعدادها بصيغتها النهائية. وورقة العمل هي ورقة يعدها المحاسب خارج الدفاتر والسجلات المحاسبية ولا تكون جزءاً من الدورة المحاسبية وانما الغاية منها توخي الدقة في اعداد القوائم المالية قبل اعدادها بصورها النهائية كما ذكرنا.

وتتكون ورقة العمل من ستة اعمدة رئيسية هي :

العمود الأول : يخصص لبيان أسماء الحسابات

العمود الثاني: يخصص لميزان المراجعة قبل التسوية .

العمود الثالث: يخصص لاجراء التسويات الجردية .

العمود الرابع: يخصص لاعداد ميزان المراجعة بعد التسوية.

العمود الخامس: يخصص لقائمة الدخل.

العمود السادس: يخصص لقائمة المركز المالي .

طريقة اعداد ورقة العمل :

لغرض اعداد ورقة العمل يتم اتباع الخطوات التالية :

١. اعداد ميزان المراجعة قبل التسوية .
٢. إجراء قيود التسوية وبيان اثر هذه القيود على ورقة التسوية وفي العمود المخصص لذلك .
٣. اعداد ميزان المراجعة بعد التسوية عن طريق تعديل الحسابات التي تتأثر بالتسويات المحاسبية مع بيان الحسابات الجديدة التي تظهر نتيجة التسويات في أسفل ميزان المراجعة بعد التسوية .

٤. اعـداد القوائـم الماليـة المتعلقة بحساب النتيجة والمركز المالي من واقع الحسابات التي تظهر في ميزان المراجعة بعد التسوية .

مثال:ظهرت الأرصدة التالية بميزان مراجعة شركة الأمل التجارية في٢٠٠٢/١٢/٣١

ميزان المراجعة كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١

اسم الحساب	دائن	مدين
نقدية		٢٥٠٠٠
أوراق بض		٥٠٠٠
مشتريات		٣٥٠٠٠
ايجار مقدم		٥٠٠٠
تأمين مقدم		٧٠٠٠
آلات		٤٠٠٠٠
مجمع اندثار الات	٤٠٠٠	
قروض قصيرة الاجل	١٠٠٠٠	
ايراد استثمارات مكتسبة	٢٠٠٠٠	
مصروف ايجار		٣٠٠٠
مصروف الرواتب		٧٠٠٠
رأس المال	٩٣٠٠٠	
	١٢٧٠٠٠	١٢٧٠٠٠

وعند الجرد في ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح ما يلي :

١- المخزون السلعي آخر المدة بلغ ٢٠٠٠٠ ديناراً.

٢- يمثل الايجار المقدم ايجار مبنى الإدارة بموجب عقد لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١.

٣- بند التأمين المقدم يمثل بوليصة تأمين لمدة سنتين اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١.

٤- تندثر الآلات بنسبة ١٠% سنوياً قسط ثابت.

٥- يمثل قروض قصيرة الأجل قرض، حصلت عليه الشركة من البنك العربي لمدة ستة أشهر اعتباراً من ٢٠٠٢/١١/١ وبفائدة سنوية ٢٠ % تدفع عند استحقاق القرض.

٦- بند ايراد الاستثمارات يمثل ايراد استثمارات بالاسهم بلغت لنهاية عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢١٠٠٠ ديناراً.

المطلوب:

١. اعداد ورقة العمل لاعداد القوائم المالية للشركة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٢. إجراء قيود التسوية اللازمة في ذلك التاريخ.

٣. إجراء قيود الاقفال اللازمة في ذلك التاريخ.

٤. اعداد قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

الحل:

أولاً ـ قيود التسوية:

(أ) ٣٧٥٠ من حـــ/ مصروف الايجار ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٧٥٠ إلى حـــ / ايجار مقدم

(ب) ٣٥٠٠ من حـــ/ مصروف التأمين ٢٠٠٢/١٢/٣١

٣٥٠٠ إلى حـــ / التأمين المقدم

(ت) ٤٠٠٠ من حـــ / مصروف اندثار الالات ٢٠٠٢/١٢/٣١

٤٠٠٠ إلى حـــ / مجمع اندثار الالات

(ث) ١٦٧ من حـــ / مصروف فائدة القرض ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٦٧ إلى حـــ / مصروف فائدة قرض مستحقة

(ج) ١٠٠٠ من حـــ / ايراد استثمارات مستحقة ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـــ / ايراد استثمارات مكتسبة

ثانياً: قيود الاقفال:

٥٦٤١٧ من حـــ/ملخص الدخل ٢٠٠٢/١٢/٣١

إلى مذكورين

٣٧٥٠ حـــ/مصروف الايجار

٣٥٠٠ حـــ/مصروف التأمين

٤٠٠٠ حـــ / مصروف اندثار الآلات

١٦٧ حـــ/مصروف فائدة قرض

٧٠٠٠ حـــ/مصروف الرواتب

٣٥٠٠٠ حـــ/المشتريات

٢٠٠٠٠ من حـــ/ ايراد استثمارات ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠٠٠ إلى حـــ / ملخص الدخل

٢٠٠٠٠ من حـــ/مخزون سلعي آخر المدة ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠٠٠ إلى حـــ /ملخص الدخل

قائمة التسوية

البيان	ميزان المراجعة قبل التعديل		التسويات الجردية		ميزان المراجعة بعد التعديل		قائمة الدخل		المركز المالي	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	أصول	خصوم
النقدية	١٢٥٠٠٠	–	–	–	٢٥٠٠٠	–	–	–	٢٥٠٠٠	–
أوراق القبض	٥٠٠٠	–	–	–	٥٠٠٠	–		–	٥٠٠٠	–
مشتريات	٣٥٠٠٠	–	–	–	٣٥٠٠٠	–	٣٥٠٠٠	–	–	–
ايجار مقدم	٥٠٠٠	–	–	٣٧٥٠	١٢٥٠	–	–	–	١٢٥٠	–
تأمين مقدم	٧٠٠٠	–	–	٣٥٠٠	٣٥٠٠	–	–	–	٣٥٠٠	–
ألات	٤٠٠٠٠	–	–	–	٤٠٠٠٠	–	–	–	٤٠٠٠٠	–
تجميع اندثار	–	٤٠٠٠	–	٤٠٠٠	–	٨٠٠٠	–	–	–	–
قروض قصيرة الأجل	–	١٠٠٠٠	–	–	–	١٠٠٠٠	–	–	–	٨٠٠٠
ايراد استثمارات بنكية	–	٢٠٠٠٠	–	١٠٠٠	–	٢١٠٠٠	–	٢١٠٠٠	–	١٠٠٠٠
مصروف الايجار	٣٠٠٠	–	٣٧٥٠	–	٦٧٥٠	–	٦٧٥٠	–	–	–
الرواتب	٧٠٠٠	–	–	–	٧٠٠٠	–	٧٠٠٠	–	–	–
رأس المال	–	٩٣٠٠٠	–	–	–	٩٣٠٠٠	–	–	–	–
مصروف التأمين	٣٥٠٠	–	٣٥٠	–	٣٥٠٠	–	٣٥٠٠	–	–	٩٣٠٠٠
مصروف اندثار الألات	٤٠٠	–	٤٠٠٠	–	٤٠٠٠	–	٤٠٠٠	–	–	–
مصروف فوائد القروض	١٦٧	–	١٦٧	–	١٦٧	–	١٦٧	–	–	–
فوائد مستحقة	–	١٦٧	–	١٦٧	–	١٦٧	–	–	–	١٦٧
ايراد استثمار مستحق	١٠٠٠		١٠٠٠		١٠٠٠		–	–	١٠٠٠	
بضاعة آخر المدة							–	٢٠٠٠٠		
بضاعة آخر المدة في قائمة المركز المالي									٢٠٠٠٠	–
خسائر أ.خ							–	١٥٤١٧		–
خسائر أ.خ									١٥٤١٧	
							٥٦٤١٧	٥٦٤١٧	١١١١٦٧	١١١١٦٧

رابعاً : قائمة الدخل :

شركة الأمل التجارية

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيان	المبلغ	
	جزئي	الكلي
ايرادات مكتسبة	٢١٠٠٠	
مخزون آخر المدة	٢٠٠٠٠	
		٤١٠٠٠
مصروفات:		
مصروف ايجار	٦٧٥٠	
مصروف رواتب	٧٠٠٠	
مصروف التامين	٣٥٠٠	
مصروف اندثار الآلات	٤٠٠٠	
مصروف فوائد	١٦٧	
مشتريات	٣٥٠٠٠	
مجموع المصروفات		(٥٦٤١٧)
صافي الخسارة		(١٥٤١٧)

خامساً: قائمة المركز المالي

شركة الأمل التجارية

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

التفاصيل	المبلغ	
	جزئي	كلي
الأصول:		
نقدية	٢٥٠٠٠	
مخزون سلعي	٢٠٠٠٠	
أوراق قبض	٥٠٠٠	
ايجار مقدم	١٢٥٠	
تأمين مقدم	٣٥٠٠	
ايراد استثمارات مستحقة	١٠٠٠	
آلات	٤٠٠٠٠	
يطرح		
مخصص استهلاك آلات	(٨٠٠٠)	
مجموع الأصول		٨٧٧٥٠
الالتزامات وحقوق الملكية:		
رأس المال	٩٣٠٠٠	
يطرح صافي خسارة	(١٥٤١٧)	

صافي حقوق الملكية		٧٤٥٨٣
الإلتزامات:		
قرض قصيرة الأجل	١٠٠٠٠	
مصروف فائدة مستحقة	١٦٧	
مجموع الالتزامات		١٠١٦٧
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		٨٤٧٥٠

تمارين الفصل الثاني

١. ما المقصود بما يلي :

- المصروفات .
- الايرادات.
- المصروفات المستحقة.
- المصروفات المقدمة.
- الايرادات المستحقة.
- الايرادات المستلمة مقدماً.

٢. ما هي ورقة العمل. وما هو الغرض منها .

٣. ما هي الغاية من عمل التسويات الجردية للمصروفات والايرادات في نهاية الفترة المحاسبية .

٤. الآتي أرصدة ظهرت بميزان مراجعة احدى الشركات التي تقدم خدمات اصلاح وصيانة السيارات في ٢٠٠٢/١٢/٣١ : (المبالغ بالدينار).

٣٥٠٠٠ نقدية، **٢٠٠٠٠** مباني، **٦٠٠٠٠** آلات، **٥٠٠٠** قطع غيار، **١٢٠٠٠** مجمع اندثار آلات، **٦٠٠٠** تأمين مقدم، **٣٠٠٠** ايجار مقدم، **٢٥٠٠٠** قرض قصير الأجل، **١٠٠٠٠** مجمع اندثار مباني، **١٠٠٠٠** ايرادات مكتسبة ، **٥٠٠٠** مصروف رواتب، **١٠٠٠** مصروف فائدة، راس المال؟؟

معلومات جردية :

١. قطع الغيار المتبقية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ بلغت مبلغ ٢٠٠٠ ديناراً.

٢. يمثل ايجار مقدم عقد ايجار ورشة التصليح لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ بواقع ٣٠٠ ديناراً شهرياً.

٣. يمثل بند التأمين المقدم بوليصة تأمين ضد الحريق لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/٧/١.

٤. تندثر الآلات والمباني بنسبة ١٠% سنوياً قسط ثابت.

٥. القرض قصير الأجل حصلت عليه الشركة لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٢/٦/١ بفائدة ٢٠% سنوياً.

٦. توجد رواتب مستحقة بمبلغ ١٠٠٠ ديناراً لم تدفع لغاية ٢٠٠٢/١٢/٣١.

المطلوب:

١- اعداد ورقة العمل في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٢- إجراء قيد التسوية اللازمة في ذلك التاريخ.

٣- إجراء قيود الاقفال اللازمة في ذلك التاريخ .

٤- اعداد القوائم المالية المختصة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٥- فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت بميزان المراجعة لشركة الخليل التجارية كما هي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

الخزينة	٨٥٠٠	إيجار مدفوع مقدم	١٨٠٠
البنك	١٢٠٠٠	شيكات مرسلة للتحصيل	٢٠٠٠
المدينون	٧٠٠٠	إيرادات مقبوضة مقدماً	٦٠٠٠
السيارات	٢٤٠٠٠	إيرادات مكتسبة	١٥٠٠

وعند جرد هذه الحسابات اتضح ما يلي :

١- عند جرد الخزينة أن الموجود الفعلي من النقدية هو ٨٣٠٠ دينار.

٢- إن ما قيمته ١٤٠٠ دينار من الشيكات المرسلة للتحصيل كان البنك قد أرسل إلى الشركة أشعاراً بتحصيلها وأهمل المحاسب إثباتها بالدفاتر.

٣- ظهر أن أحد المدينين قد توفي، وتقرر اعتبار المبلغ الذي بذمته وهو ٨٠٠ دينار ديناً معدوماً.

٤- إن السيارات كانت قد اشتريت في ٢٠٠٢/١/١، وقد أهمل المحاسب حساب استهلاكها الذي تقرر أن يكون بطريقة القسط الثابت باستخدام الطريقة غير المباشرة (المجمع). علماً بأن العمر المقدر للسيارات هو ثمان سنوات.

٥- عقد الإيجار السنوي يبدأ من ٢٠٠٢/١١/١.

٦- ظهر أن هناك مبلغ ٣٥٠٠ ديناراً من الإيرادات المقبوضة مقدماً قد قدمت الشركة ما يقابله من خدمات للغير، (إيرادات مكتسبة).

٧- هناك رواتب مستحقة غير مدفوعة لأحد الموظفين بلغت ٦٠٠ دينار.

المطلوب :

١- إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات أعلاه.

٢- إعداد قائمة التسوية.

٦- فيما يلي المعلومات الجردية التي ظهرت لمنشأة نابلس لخدمات الصيانة بعد إعداد ميزان المراجعة في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

١- عند جرد القرطاسية في المخازن وجد أن المتبقي منه بقيمة ١٤٠٠ دينار.

٢- بند الإيجار المدفوع مقدم يمثل عقد الإيجار السنوي الذي يبدأ في ٢٠٠٢/٧/١.

٣- بند التأمين المدفوع مقدم يمثل قيمة بوليصة تأمين ضد السرقة مدفوعة عن سنة واحدة تبدأ من ٢٠٠٢/٧/١.

٤- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في حساب إندثار سياراتها وبمعدل ٢٠% سنوياً.

٥- ظهر أن بعض موظفي المنشأة لم يستلم راتبه البالغ ٢١٠٠ دينار حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ ولم يسجل ذلك في الدفاتر.

٦- هناك فوائد قرض ١٤٠ دينار استحقت على المنشأة ولم تسدد ولم يتم إثباتها في الدفاتر حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٧- بلغت قيمة الخدمات المكتسب، حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ بمبلغ (٧٠٠٠ دينار) من إيراد الخدمات غير المكتسبة.

المطلوب /

١- إعداد قائمة التسوية الخاصة بالمنشأة في ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢- إجراء قيود التسوية اللازمة.

٧- المطلوب : إجراء قيود الإثبات اللازمة للعمليات التالية وقيود التسوية الخاصة بها في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وبيان أثرها على حساب الأرباح والخسائر فقط.

١ - دفعـــت المنشأة إيجار العقار السنوي الذي تشغله اعتباراً من ٢٠٠٢/٥/١ بمبلغ ١٤٤٠ ديناراً نقداً.

<u>قيد الإثبات في ٢٠٠٢/٥/١</u>

<u>قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١</u>

٢- اســـتملت المنشأة إيراد خدمات تقدم للغير لمدة سنة واحدة بمبلغ ٦٠٠٠ ديناراً اعتباراً من ٢٠٠٢/٩/١

<u>قيد الإثبات في ٢٠٠٢/٩/١</u>

<u>قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١</u>

٣- بلغـــت الرواتـــب المستحقة وغير المدفوعة لبعض الموظفين ٥٠٠ في ٣١/١٢/ ٢٠٠٢.

<u>قيد الإثبات في ٢٠٠٢/١٢/٣١</u>

<u>قيد التسوية في ٢٠٠٢/١٢/٣١</u>

حـ/الأرباح والخسائر في ٣١/١٢/٢٠٠٢

٨- حـدد صـحة أو خطأ العبارات التالية، واذكر العبارة الصحيحة في حالة كونها خطأ.

١-	من أجل تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات لا بد من تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة.	صح خطأ والصحيح هو:
٢-	يقضـي الحـيطة والحذر بأخذ الأرباح المحتملة دون الخسائر المحتملة عند إعداد الحسابات الختامية.	صح خطأ والصحيح هو:
٣-	يحـتوي الجانب المدين من ميزان المراجعة على جميع الحسابات الحقيقة في المنشأة	صح خطأ والصحيح هو:
٤-	الخسـارة هـي الجـزء المستفيد من التكلفة بهدف الحصول على الإيراد.	صح خطأ والصحيح هو:
٥-	الديـون المعدومـة هـي المبالغ التي تأكدت المنشأة بإمكانية تحصيلها في السنة القادمة.	صح خطأ والصحيح هو:

الفصل الثالث

التسويات الجردية لاندثار الأصول الثابتة

الفصل الثالث

التسويات الجردية لاندثار الأصول الثابتة

مقدمة

الاندثـــار جـــزءً يخصم من تكلفة الأصل الثابت نظير خدماته المستنفذة في العمليات الإنتاجـــية للمشـــروع. وهو توزيعاً لتكلفة الأصل على عمره الإنتاجي، ليحمل على الفـــترة المختصة وفق أساس الإستحقاق، خصماً على إيرادات نفس الفترة، والاندثار الســـنوي هو تكلفة من تكاليف الإنتاج مقابل النقص الفعلي في قيمة الأصل، والناتج عـــن استعمالها، أو مضي المدة، أو ظهور اختراعات حديثة تقلل من القيمة الإنتاجية للأصـــل. ومـــن هنا فالإندثار لا يختلف من طبيعته عن تكلفة المواد الأولية، أو تكلفة العمـــل، حيـــث أن كل هذه البنود تعتبر جزءً من تكلفة كليه يجب خصمها من قيمة الإيرادات للوصول إلى صافي الربح القابل للتوزيع.

العوامل المؤثرة على تحديد الاندثار

هـــناك بعض العوامل التي تؤثر على تحديد قيمة الإندثار السنوي للأصل الثابت، وأهم هذه العوامل هي :

١ – تقدير الحياة الإنتاجية :

إن تقديـــر الحـــياة الإنتاجية للأصل، تعتمد على تحديد وحدات قياس الحياة الإنتاجية للأصل وفق معايير مقبولة، وحسب طبيعة الأصل نفسه.

إلا أن الشائع منها :

- عدد سنوات الاستخدام.
- عدد ساعات الاستخدام.
- عدد الكيلومترات المستنفذة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين العمر الإنتاجي للأصل والعمر الطبيعي له. لأنه غالباً ما يتم اندثار قيمته الدفترية في الوقت الذي يكون فيه الأصل مستمراً في العمليات الإنتاجية.

وتتوقف إنتاجية الأصل على عوامل مختلفة، اقتصادية وطبيعية، فمن العوامل الاقتصادية المؤثرة عليها التطور والتقدم الصناعي في الجيل الجديد للسلع الإنتاجية. مما يجعل الأصول المملوكة من قبل المشروع أقل كفاءة من الأصول المستخدمة. أما العوامل الطبيعية فترتبط بالتلف والتآكل والتقادم الذي يلحق بالأصول.

وبناءً على ما تقدم لا بد عند تقدير العمر الإنتاجي للأصل النظر إلى كل من العمر الطبيعي والاقتصادي، على أن يكون بين العمر الطبيعي كحد أعلى، وعمره الاقتصادي كحد أدنى.

٢- تقدير القيمة الإندثارية للأصل :

إن أساس قياس القيمة الإندثارية للأصل يتم بواسطة احتساب تكلفته التي تحمل على الإيراذات خلال حياته الإنتاجية. ويجري ذلك بتحديد الفرق بين تكلفة الحصول على الأصل، وقيمته عندما يصبح نفاية، في نهاية حياته الإنتاجية أو عند الاستغناء عنه.

٣- اختيار توزيع قيمة الاندثار على العمر الانتاجي للأصل:

تستوقف طريقة توزيع قيمة الاندثار على طبيعة الأصل أولاً وعلى مدى توافق الطريقة المتبعة مع المبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها ثانياً. وهناك عدة طرق متعارف عليها لإحتساب قسط اندثار الأصل الثابت من أهمها :

- طريقة القسط الثابت.
- طريقة القسط المتناقص.
- طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل.
- طريقة ضعف نسبة القسط الثابت.
- طريقة عدد ساعات التشغيل (وحدات الإنتاج).
- طريقة إعادة التقدير.
- طريقة معدل النفاذ.

طريقة القسط الثابت :

أساس هذه الطريقة قائم على افتراض أن جميع الفترات المحاسبية التي يستخدم فيها الأصل متساوية في معدل الخدمات المتوقع تحقيقها. ويعني هذا الافتراض أن كفاءة الأصل في أداء خدماته تبقى ثابتة على مدار الفترات المحاسبية ولا تتناقص بمرور الزمن أو بتوالي الاستخدام. ولذلك سوف تكون جميع أقساط الاندثار متساوية خلال العمر الإنتاجي. وتعتبر هذه الطريقة من الطرق شائعة الاستخدام في كثير من البلدان لسهولة تطبيقها ووضوح استخداماها.

ويتم احتساب الاندثار السنوي للأصل وفق هذه الطريقة بموجب المعادلة التالية :

(تكلفة الأصل – القيمة المتوقعة كخردة /عدد سنوات العمر الإنتاجي المقدر للأصل)

ويحتسب قسط الاندثار السنوي في حالة اعتماد أسلوب النسب المئوية وفق المعادلة التالية :

تكلفة الأصل – القيمة المتوقعة كخردة × نسبة الاندثار السنوية للأصل%.

ولهذه الطريقة مساوئها :

- إن هذه الطريقة لا تمثل الاستخدام الأمثل للأصل.
- إن معظم الأصول ثابتة لا تحتاج إلى كثير من مصاريف الصيانة في بداية عمرها الإنتاجي.

مثال :

في ٢٠٠١/١/١ اشترت شركة أصل ثابت بلغت تكلفته ١٢٠٠٠ دينار، وقد قدر عمره الإنتاجي بخمس سوات يصبح بعدها نفاية، قدرت قيمتها بمبلغ ٨٠٠ دينار. وأن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار.

المطلوب :

- تحديد مصروف الاندثار، ومجمع الاندثار والقيمة الدفترية. طوال العمر الإنتاجي للأصل.

الحل :

$$\text{-الاندثار السنوي للأصل} = \frac{\text{تكلفة الأصل – قيمة الخردة أو النفاية}}{\text{العمر الإنتاجي للأصل}}$$

$$= \frac{١٢٠٠٠-٨٠٠}{٥} = ٢٢٤٠ \text{ ديناراً}$$

- جدول الاندثار خلال العمر الإنتاجي

السنة	قسط الاندثار	مجمع (متراكم)	القيمة الدفترية
في نهاية السنة الأولى	–	—	١٢٠٠٠
في نهاية السنة الأولى	٢٢٤٠	٢٢٤٠	٩٧٦٠
في نهاية السنة الثانية	٢٢٤٠	٤٤٨٠	٧٥٢٠
في نهاية السنة الثالثة	٢٢٤٠	٧٦٢٠	٥٢٨٠
في نهاية السنة الرابعة	٢٢٤٠	٨٩٦٠	٣٠٤٠
في نهاية السنة الخامسة	٢٢٤٠	١١٢٠٠	٨٠٠ قيمة النفاية

ويمكـــن تحويل العمر الإنتاجي للأصل المحدد بالسنوات إلى نسبة مئوية وذلك بقسمة تكلفة الأصل المعادل إلى ١٠٠٪ على العمر الإنتاجي للأصل كما هو موضح أدناه.

$$\frac{\%١٠٠}{٥} = \%٢٠$$

فيكون القيد في نهاية سنة

٢٢٤٠ من حــ/م مصروف الاندثار.

٢٢٤٠ إلى حــ/ مجمع الاندثار.

ويمكن أن نصور جدول الاندثار السابق بالصورة التالية :

البيان	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥
الأصل بقيمة الفاتورة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
(–)الاندثار المتراكم (نهاية كل سنة)	(٢٢٤٠)	(٤٤٨٠)	(٦٧٢٠)	(٨٩٦٠)	(١١٠٠)
قيمة الأصل الدفترية (نهاية كل سنة)	٩٧٦٠	٧٥٢٠	٥٢٨٠	٣٠٤٠	٨٠٠

مثال

شـــترت منشـــأة الوادي الأخضر الصناعية آلات بلغت تكلفتها ١٦٢٠٠ ديناراً وتم تقدير عمرها الإنتاجي بخمس سنوات وقيمة الخردة الباقية في نهاية السنة الأخيرة بمبلغ ١٢٠٠ دينار.

المطلوب / تحديد قسط الاندثار السنوي وفق طريقة القسط الثابت.

الحل :

أولاً : احتساب قسط الاندثار:

$$\text{قسط الاندثار السنوي} = \frac{\text{تكلفة الآلات} - \text{قيمة الخردة}}{\text{العمر الإنتاجي}}$$

$$= \frac{١٦٢٠٠ - ١٢٠٠}{٥} = ٣٠٠٠ \text{ دينار}$$

مثال :

اشـــترت الشـــركة الوطنية للمنظمات والصابون آلة خاصة بلغت تكلفتها ٧٥٠٠٠ ديناراً وقد قدر العمر الإنتاجي للآلة بست سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستعمال وبدون انقاض. علماً أن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاستهلاك.

المطلوب / ١- احتساب قسط الاندثار السنوي وذلك اعتبارا من ١٩٩٨/١/١م.

٢- تصوير جدولة الاندثار للسنوات الست.

الحل :

أولاً : قسط الاندثار السنوي

$$\frac{٧٥٠٠٠}{٦} = ١٢٥٠٠ \text{ دينار}$$

ثانياً : جدول الاندثار السنوي :

السنة	التكلفة الأصلية	قسط الاندثار السنوي	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٨/١/١	٧٥٠٠٠	—	—	٧٥٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	٦٢٥٠٠
١٩٩٩/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠
٢٠٠١/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
٢٠٠٢/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٦٢٥٠٠	١٢٥٠٠
٢٠٠٣/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠	٧٥٠٠٠	صفر

مصروف اندثار لأجزاء من الفترة المحاسبية :

تنشأ مشكلة احتساب مصروف الاندثار لجزء من الفترة المحاسبية عندما يتم إضافة أو استبعاد أصل من الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية. في مثل هذه الحالة يصبح من الضروري تحديد مصروف الاندثار للأصل عن جزء من السنة وليس لسنة كاملة [1].

فعلى سبيل المثال نفترض أن إحدى المنشآت الاقتصادية قد اشترت أصل ثابت في ٤/١/ ٢٠٠٢ قيمته عند الشراء ١٢٦٠٠ دينار. وقد قدر عمره الانتاجي بـ٥ سنوات يصبح بعدها خردة بمبلغ ٦٠٠ دينار. وأن المنشأة تستخدم الفترة المالية المنتهية في ١٢/٣١/ لكل سنة فيكون القيد في نهاية السنة الأولى :

$$\frac{١٢٦٠٠-٦٠٠}{٥} \times \frac{٩}{١٢} = ١٨٠٠ \text{ دينار الاندثار}$$

(١) د. محمد مطر - المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل، دار حنين، عمان ١٩٩٣، ص ٤٦١.

١٨٠٠ من حـــ/ مصروف الاندثار

١٨٠٠ إلى حـــ/ مجمع الاندثار

أما نهاية السنة الثانية يكون مصروف الاندثار لمدة سنة كاملة ٢٤٠٠ دينار والقيد هو:

٢٤٠٠ من حـــ/ مصروف الاندثار

٢٤٠٠ إلى حـــ/ مجمع الاندثار (للأصل المعمر)

وفي نهاية السنة الأخيرة أو نهاية عمر الأصل يكون عن ثلاث شهور فقط

$$٢٤٠٠ \times \frac{٣}{١٢} = ٦٠٠ \text{ دينار}$$

أو ٢٤٠٠ − ١٨٠٠ = ٦٠٠ دينار

٦٠٠ من حـــ/ م. مصروف الاندثار

٦٠٠ إلى حـــ/ مجمع الاندثار (للأصل المعمر)

طريقة القسط المتناقص :

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب قسط الاندثار بصورة متناقصة من سنة إلى أخرى بحيث تتحمل السنة الأولى قسطاً أكبر من السنة الثانية، والسنة الثالثة قسطاً أقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل. وتتميز هذه الطريقة بعدالتها في توزيع عبء الاندثار على الفترات المحاسبية المختلفة بطريقة تنسجم مع القدرة الإنتاجية للأصل. باعتبار أن الطاقة الإنتاجية للأصل تتناقص من فترة محاسبية إلى أخرى، وبموجب هذه الطريقة يتم تحميل كل فترة بنصيبها من مصروف الاندثار الذي يتناسب مع طاقة الأصل على تحقيق الإيراد.

ولتحديد قسط الاندثار السنوي بموجب هذه الطريقة يتم استخدام المعادلة التالية:

مصروف الاندثار السنوي = رصيد الأصل المتناقص × نسبة الإندثار

ولتوضيح هذه الطريقة نفترض أن شركة اشترت آلة بلغت تكلفتها ٩٠٠٠ دينار وذلك في ١٩٩٨/١/١ وقد قدر الخبراء عمرها الانتاجي بأربعة سنوات، تندثر بنسبة ٥٠% سنوياً وفق طريقة القسط المتناقص، لتصبح في نهاية السنة الرابعة خردة قيمتها ٥٦٢,٥ دينار.

الحل :

قسط السنة الأولى = ٩٠٠٠ × ٥٠% = ٤٥٠٠ دينار

قسط السنة الثانية = ٤٥٠٠ × ٥٠% =٢٢٥٠ دينار

قسط السنة الثالثة = ٢٢٥٠ × ٥٠% = ١١٢٥ دينار

قسط السنة الرابعة = ١١٢٥ × ٥٠% = ٥٦٢,٥ دينار

قسط السنة الرابعة = ١١٢٥ – ٥٦٢,٥ = ٥٦٢,٥ دينار

ويمكن أن نصور تسلسل الحل السابق بالطريقة التالية :

دينـــــار	
٩٠٠٠	تكلفة الآلة
(٤٥٠٠)–	قسط اندثار السنة الأولى بنسبة ٥٠% من رصيد ٩٠٠٠دينار
٤٥٠٠	الرصيد في نهاية السنة الأولى
(٢٢٥٠)–	قسط اندثار السنة الثانية بنسبة ٥٠% من رصيد ٤٥٠٠ دينار
٢٢٥٠	الرصيد في نهاية السنة الثانية
(١١٢٥)–	قسط اندثار السنة الثالثة بنسبة ٥٠% من رصيد ٢٢٥٠ دينار
١١٢٥	الرصيد في نهاية السنة الثالثة
(٥٦٢,٥)–	قسط اندثار السنة الرابعة بنسبة ٥٠% من رصيد ١١٢٥ دينار
٥٦٢,٥	الرصيد في نهاية السنة الرابعة

طريقة مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل :

مفـــاد هذه الطريقة احتساب أقساط اندثار السنوات الأولى من تكلفة الأصل بعد استبعاد قيمة الانقاض بمعدلات مرتفعة عن السنوات الأخيرة بحيث يكون قسط اندثار السنة الثانية أقـــل من قسط اندثار السنة الأولى، والسنة الثالثة اقل من السنة الثانية، وهكذا حتى نهاية السنة الأخيرة من عمر الأصل انسجاماً مع ظاهرة التضخم.

ويتم احتساب قسط الاندثار وفق هذه الطريقة باتباع الخطوات التالية :

١- يـــتم تحديـــد مجموع أرقام سنوات استخدام الأصل، فإذا كان العمر الانتاجي للأصل خمس سنوات. فتكون مجموع أرقام سنوات استخدام الاستخدام هي :

١+ ٢ + ٣ + ٤ + ٥ = ١٥ وهو يمثل مقام عدد سنوات الحياة الإنتاجية.

٢- تحديد مجموع أرقام سنوات الفترة المحاسبية وذلك وفق الصيغة التالية :

السنة الأولى $\frac{٥}{١٥}$

السنة الثانية $\frac{٤}{١٥}$

السنة الثالث $\frac{٣}{١٥}$

السنة الرابعة $\frac{٢}{١٥}$

السنة الخامسة $\frac{١}{١٥}$

٣- تحديد قسط الاندثار السنوي وذلك بضرب التكلفة التاريخية للأصل بعد استبعاد قيمة الانقاض في مجموع أرقام سني الفترة المحاسبية.

ويكون الاندثار بموجب هذه الطريقة على أساس :

$$\text{مجموع تكلفة الأصل – الانقاض (القيمة المتبقية من الأصل)} \times \frac{\text{عدد السنوات الباقية}}{\text{سنوات الأصل}}$$

ولـــو افترضنا أن قيمة إحدى الآلات في إحدى المنشآت الحديثة كان ١٢٦٠٠ دينار وأن عمـــرها الإنتاجي ٤ سنوات وقدرت قيمتها عند نهاية العمر الانتاجي بـــ ٦٠٠ دينار. فيكون الاندثار وفق هذه الطريقة كالآتي:

١ + ٢ + ٣ + ٤ = ١٠

$$\text{١٢٦٠٠} - \text{٦٠٠} \times \frac{\text{٤}}{\text{١٠}} = \text{٤٨٠٠ مصروف اندثار السنة الأولى}$$

وبذلك تكون أقساك الاندثار بموجب هذه الطريقة كما يلي:

السنة	احتساب الاندثار	الاندثار	الاندثار المتراكم	القيمة الدفترية
الأولى	$\text{١٢٠٠٠} \times \frac{\text{٤}}{\text{١٠}}$	٤٨٠٠	٤٨٠٠	٧٢٠٠
الثانية	$\text{١٢٠٠٠} \times \frac{\text{٣}}{\text{١٠}}$	٣٦٠٠	٨٤٠٠	٣٦٠٠
الثالثة	$\text{١٢٠٠٠} \times \frac{\text{٢}}{\text{١٠}}$	٢٤٠٠	١٠٨٠٠	١٢٠٠
الرابعة	$\text{١٢٠٠٠} \times \frac{\text{١}}{\text{١٠}}$	١٢٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠

مثال:

فلـــو افترضـــنا أن تكلفة آلة بلغت ١٢٥٠٠ دينار وقيمة الانقاض بعد نهاية عمرها الانـــتاجي البالغة ٥سنوات هي ٥٠٠ دينار فإن أقساط اندثار الآلة للسنوات الخمس تكون كالآتي :

تكلفة الآلة القابلة للاندثار = تكلفة الآلة – قيمة الانقاض

= ١٢٥٠٠-٥٠٠ = ١٢٠٠٠ دينار

قسط اندثار السنة الأولى = ١٢٠٠ × ١٥/٥ = ٤٠٠٠دينار

قسط اندثار السنة الثانية = ١٢٠٠ × ١٥/٤ = ٣٢٠٠دينار

قسط اندثار السنة الثالثة = ١٢٠٠ × ١٥/٣ = ٢٤٠٠دينار

قسط اندثار السنة الرابعة = ١٢٠٠ × ١٥/٢ = ١٦٠٠دينار

قسط اندثار السنة الخامسة = ١٢٠٠ × ١٥/١ = ١٨٠٠دينار

مجمع اندثار في نهاية العمر الانتاجي =١٢٠٠٠ دينار

طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل :

تقوم هذه الطريقة في احتساب قط الاندثار السنوي للأصل على أساس طريقة القسط الثابت للرصيد الدفتري المتناقص للأصل بعد مضاعفة نسبة الاندثار. وهي بذلك تشبه إلى حـــد مـــا طريقة النسب الثابتة على الرصيد المتناقص. وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد قسط الاندثار السنوي وفق الخطوات التالية :

١– يتم تحديد نسبة الاندثار السنوي على أساس طريقة القسط الثابت

$$\left(\frac{١}{\text{العمر الانتاجي}}\right) \times ١٠٠$$

٢– تضاعف النسبة المستخرجة في الفترة السابقة $\left(\frac{١}{\text{العمر الانتاجي}}\right) \times ١٠٠ \times ٢$

٣–يستخرج قسط اندثار السنة الأولى بضرب النسبة المستخرجة في الفقرة (٢) في تكلفة الأصل، دون استبعاد قيمة الانقاض من تكلفة الأصل .

٤–يتم استخراج قسط اندثار السنة الثانية بنفس الطريقة المتبعة في الفقرة (٣) بعد خصم قسط استهلاك السنة الأولى من تكلفة الأصل، وهكذا بالنسبة لبقية العمر الانتاجي.

ويتم اتباع هذه الطريقة في بعض البلدان لكونها مقبولة من الناحية الضريبية، إلا أن المشكلة المحاسبية التي تظهر عند استخدام طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل هي أن قيمة الانقاض في نهاية السنة الأخيرة قد تكون غير مساوية للقيمة الدفترية مما يستدعي تعديل قسط السنة الأخيرة .

مثال:

اشترت منشأة بتاريخ ١٩٩٧/١/١م آلة بلغت تكلفتها ٦٠٠٠٠دينار وقد قدر العمر الانتاجي للآلة بخمس سنوات تصبح بعدها انقاض تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٠٠دينار. المطلوب احتساب أقساط استهلاك السنوات الخمس وفق طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل .

الحل: نسبة الاستهلاك السنوية = $\frac{١}{٥} \times ١٠٠ = ٢٠\%$.

ضعف نسبة الاستهلاك السنوي = ٢٠% × ٢= ٤٠%

التاريخ	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٧/١٢/٣١	٢٤٠٠٠ =%٤٠×٦٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٦٠٠٠=٢٤٠٠٠-٦٠٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	١٤٤٠٠ =%٤٠×٣٦٠٠٠	٣٨٤٠٠	٢١٦٠٠=٣٨٧٠٠-٦٠٠٠٠
١٩٩٩/١٢/٣١	٨٦٤٠ =%٤٠×٢١٦٠٠	٤٧٠٤٠	١٢٩٦٠=٤٧٠٤٠-٦٠٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	٥١٨٤ =%٤٠×١٢٩٦٠	٥٢٢٢٤	٧٧٧٦=٥٢٢٢٤-٦٠٠٠٠
٢٠٠١/١٢/٣١	[1]١٥٠٠-٧٧٧٦	٥٨٥٠٠	١٥٠٠=٥٨٥٠٠-٦٠٠٠٠

طريقة عدد ساعات التشغيل (وحدات الانتاج):

تعتمد هذه الطريقة في احتساب قسط الاندثار على عدد ساعات تشغيل الأصل ويجري تطبيقها فقط على الآلات والمعدات التي يتناقص عمرها الانتاجي بمقدار ساعات استخدامها مثل الطائرات والقطارات الكهرومغناطيسية والبواخر... الخ . تتماشى هذه الطريقة مع أساس الاستحقاق إذ يتم تحميل السنة المالية بقسط استهلاك يتناسب تناسباً طردياً مع عدد ساعات تشغيل الاصل.

ولتطبيق هذه الطريقة نستخدم المعادلات التالية:

١- معدل اندثار الساعة الواحدة = $\frac{\text{تكلفة الآلة القابلة للاندثار}}{\text{عدد ساعات تشغيل الآلة}}$

٢- قسط اندثار = $\frac{\text{تكلفة الأصل} - \text{قيمة الخردة}}{\text{عدد ساعات التشغيل}} \times$ عدد الوحدات المنتجة

مثال:

اشترت منشأة بتاريخ ٢٠٠٢/١/١ آلة بلغت تكلفتها ٢٤٠٠٠ دينار ، وأن عدد ساعات تشغيلها حتى نهاية عمرها البالغة ٥سنوات كانت ١٥٠٠٠ ساعة

---

[2] تم تعديل اندثار السنة الخامسة لكي تكون القيمة الدفترية مساوية لقيمة الانقاص وهي ١٥٠٠ دينار.

وقد شغلت خلال السنة الأولى ٤٠٠٠ ساعة وخلال السنة الثانية ٤٥٠٠ ساعة وخـــلال السنة الثالثة ٣٥٠٠ ساعة وخلال السنة الرابعة ٢٠٠٠ وخلال السنة الخامسة ١٠٠٠ ساعة .

المطلوب: احتساب اقساط الاندثار السنوي .

الحل :

$$\frac{٢٤٠٠٠}{١٥٠٠٠} = ١,٦٠$$ دينار قيمة اندثار الساعة الواحدة

السنة	ســــاعة×	قيمة اندثار الساعة الواحدة =	الاندثار السنوي
الأولى	٤٠٠٠	١,٦	٦٤٠٠
الثانية	٤٥٠٠	١,٦	٧٢٠٠
الثالثة	٣٥٠٠	١,٦	٥٦٠٠
الرابعة	٢٠٠٠	١,٦	٣٢٠٠
الخامسة	١٠٠٠	١,٦	١٦٠٠
	١٥٠٠٠		٢٤٠٠٠

طريقة اعادة التقدير :

يجــري اســتخدام طــريقة اعــادة التقدير على الأصول التي يصعب تحديد معدلات اســتهلاكها، وخصوصــاً الأصــول التي تتكون من أعداد كبيرة وأثمان ضئيلة. مثل المواشــي والخيول والدواجن وغيرها من الأصول القابلة للزوال أثناء الفترة المحاسبية . ويــتم احتساب قسط اندثار هذه الأنواع من الأصول عن طريق حصر عددها في نهاية

الفترة المحاسبية ومقارنتها مع رصيد أول المدة والفرق بين الرصيدين يعتبر قسط اندثار الفترة .

مثال:

بلـــغ رصـــيد العـــدد والأدوات في بداية عام ٢٠٠٢ م ١٧٠٠ دينار وقد اشترت الشـــركة المالكـــة عدد جديدة خلال العام بمبلغ ٧٥٠ دينار . وقدرت قيمة العدد في نهاية العام بمبلغ ٢١٥٠ دينار.

المطلوب / تحديد اندثار العدد في نهاية عام ٢٠٠٢م

الحل:

العـــدد المـــندثرة خـــلال عـــام ٢٠٠٢ = العدد والأدوت في بداية السنة + العدد والأدوات المشتراه خلال السنة – قيمة العدد والأدوات في نهاية السنة

= ١٧٠٠+٧٥٠-٢١٥٠= ٣٠٠ دينار اندثار العدد والأدوات خلال سنة ٢٠٠٢ م ويعتـــبر قسط اندثار ينزل من القيمة الاجمالية ويحمل على حساب الأرباح والخسائر لنفس السنة .

طريقة معدل النفاذ:

هـــذه الطريقة تستخدم لاحتساب استنفاذ الموارد الطبيعية، لما تتميز به من نفاذ مخزون المـــورد بمقـــدار الكمـــيات المستخرجة سنوياً. ومن أمثلتها ، آبار البترول، والمناجم، والمحاجر. ويحتسب قسط النفاذ السنوي بواسطة المعادلة التالية :

$$\frac{\text{تكلفة الأصل}}{\text{كمية المخزون}} \times \text{عدد الوحدات المستخرجة}$$

مـــن المناســـب الاشـــارة إلى أن الـــنفاذ السنوي يتغير سنوياً بمقدار عدد الوحدات المستخرجة لغاية نفاذ الكميات المخزونة في المورد الطبيعي .

مثال :

بلغـــت تكلفة منجم ٢٠٠٠٠٠دينار احتسب قسط النفاذ السنوي، اذا علمت أن مخزون المورد بلغ ٥٠٠٠٠٠طن، وتم استخراج المخزون وفق الكميات التالية :

السنة الأولى = ١٠٠٠٠٠ طن

السنة الثانية = ١٥٠٠٠٠ طن

السنة الثالثة = ٢٠٠٠٠٠ طن

السنة الرابعة = ٥٠٠٠٠ طن

الحل :

السنة الأولى = $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ١٠٠٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ دينار

السنة الثانية= $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ١٥٠٠٠٠ = ٦٠٠٠٠ دينار

السنة الثالثة = $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ٢٠٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ دينار

السنة الرابعة = $\frac{٢٠٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠٠}$ × ٥٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ دينار

تكلفة المنجم = ٢٠٠٠٠٠ دينار

وفي نهايـــة كـــل فترة محاسبية يثبت قيد الاستنفاذ المباشر من تكلفة الأصل، باعتبار أن هذا النوع من الأصول يخلق مرة واحدةً بالتالي لا يجوز عمل مجمع (متراكم) استنفاذ، كما هو موضح أدناه:

٤٠٠٠٠٠ من حـــ/قسط استنفاذ المنجم نهاية السنة الأولى

٤٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المنجم

٦٠٠٠٠٠ من حـــ/ قسط استنفاذ المنجم

نهاية السنة الثانية

٦٠٠٠٠٠ إلى حـــ/ المنجم

٨٠٠٠٠ من حـــ/ قسط استنفاذ المنجم

نهاية السنة الثالثة

٨٠٠٠٠ إلى حـــ/ المنجم

٢٠٠٠٠ من حـــ/ قسط استنفاذ المنجم

نهاية السنة الرابعة

٢٠٠٠٠ إلى حـــ/ المنجم

وكمـــا تجـــدر الاشارة إلى أن هذه الأنواع من الأصول تستخدم في وحدات محاسبية (مشـــاريع) ذات طبيعة معينة لا تطبق عليها كافة الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف علـــيها . ولذلك فإن قيود الاقفال تتم بالقوائم المالية المختصة وفق قواعد معينة، يمكن للمهتم الاطلاع عليها في المؤلفات التي تعالج محاسبة الموارد الطبيعية .

طرق اثبات الاندثار :

يعتـــبر اندثار الأصول طويلة الأجل من الاعباء الدفترية التي يجب أن تخصم من الربح الاجمـــالي للفترة قبل تحديد الربح الصافي، ويحمل عبء الاندثار على الحساب الختامي المختص حسب طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية، خصماً على ايراد الفترة .

وقد شاعت في الحياة العملية ثلاث طرق محاسبية لاثبات الاستهلاك وهي :

١- اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار مباشرة .

٢- اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار ومخصص الاندثار .

٣- اثبات عبء الاندثار السنوي مباشرة بمخصص الاندثار دون توسيط حساب الاندثار.

اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار مباشرة :

بموجب هذه الطريقة يتم تحميل الأصل بعبء الاندثار السنوي مباشرة دون توسيط أي حساب آخر، مما تؤدي إلى تخفيض قيمة الأصل بمقدار قسط الاندثار السنوي ثم يقفل حساب الاندثار سنوياً في حساب الارباح والخسائر،على أن يتم اظهار الأصل بالميزانية في نهايـــة الفترة المالية بالقيمة الصافية بعد خصم عبء الاندثار. وهذه الطريقة عادة ما تطـــبق فقـــط في الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمتلك عدداً محدوداً من الأصول طويلة الأجل .

مثال:

اشـــترت منشـــأة في ٢٠٠٢/١/١ م ســـيارة لتوزيع منتجات المنشأة بلغت تكلفتها ٦٥٠٠ ديـــنار وقـــد قدر العمر الانتاجي لها بأربعة سنوات تصبح بعدها انقاض بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

والمطلوب:

١- اثبات عبء الاندثار السنوي للسنة الأولى فقط علماً أ ن المنشأة تتبع طريقة الاثبات المباشر للاندثار بالدفاتر .

الحل :

احتساب قسط الاندثار السنوي :

التكلفة القابلة للاندثار= التكلفة الأصلية للأصل – قيمة الانقاض .

قسط الاندثار السنوي = التكلفة القابلة للاندثار ÷ العمر الانتاجي .

= ٦٥٠٠ – ١٠٠٠ = ٥٥٠٠ دينار التكلفة القابلة للاندثار .

٥٥٠٠ ÷ ٤ = ١٣٧٥ دينار قسط الاندثار السنوي

أو قسط الاندثار السنوي = $\frac{\text{التكلفة الأصلية للأصل – قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$

= $\frac{٦٥٠٠ - ١٠٠٠}{٤}$ = ١٣٧٥ دينار

اثبات الاندثار بالدفاتر :

١٣٧٥ من حـــ/ قسط اندثار السيارات

١٣٧٥ إلى حـــ/ السيارات

١٣٧٥ من حـــ/الارباح والخسائر (الدخل)

١٣٧٥ إلى حـــ/قسط اندثار السيارات

اثبات عبء الاندثار السنوي بحساب الاندثار ومخصص متراكم الاندثار:

اســاس هذه الطريقة قائم على توسيط حساب يطلق عليه مخصص أو متراكم الاصل والــذي يتم اقتطاع قيمته من ارباح الفترة ويكون مساوياً لقيمة اندثار الفترة المحاسبية التي نحن بصدد اعداد حساباتها الختامية، وذلك بجعل حساب عبء اندثار الفترة مديناً وحساب مخصص اندثار الأصل دائناً، أن استخدام هذه الطرقة تؤدي على بقاء تكلفة الأصــل ثابــتة في الدفاتر طوال عمره الانتاجي بينما يتزايد مخصص الاندثار من فترة محاســبية إلى أخرى بمقدار قسط الاندثار السنوي . ونتيجة لذلك تظهر تكلفة الأصل بالميزانــية خلال عمره الانتاجي بشكل ثابت ويظهر بجانب الأصول منها بينما مخصص الاندثــار يظهر أما مطروحاً من تكلفة الأصل أو بجانب الخصوم تحت بند الاحتياطات والمخصصات وتختلف قيمته من سنة إلى أخرى بمقدار أقساط الاندثار السنوية . تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في اثبات عبء الاندثار لانسجامها مع مبدأ الافصاح المحاسبي ولذلك دأب المحاسبون على تطبيقها في الحياة العملية .

مــثال: اشــترت منشأة آلة بمبلغ ٩٥٠٠ دينار وذلك في ٢٠٠٢/١/١م وقد قدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها أنقاض بمبلغ ٥٠٠ دينار.

والمطلوب /

اثبات اقساط الاندثار السنوية، بتوسيط حساب مخصص الاندثار .

الحل:

١.قسط الاندثار السنوي = $\frac{\text{التكلفة الأصلية للآلة – قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$

= $\frac{٩٥٠٠ - ٥٠٠}{٣}$ = ٣٠٠٠ دينار

١ – اثبات قسط الاندثار في دفتر اليومية : .

نهاية السنة الأولى :

٣٠٠٠ من حـــ/ قسط اندثار الآلات

٣٠٠٠ إلى حـــ / مخصص اندثار الآلات

٣٠٠٠ من حـــ/ الأرباح والخسائر

٣٠٠٠ إلى حـــ/ قسط اندثار الآلات

اثبات عبء الاندثار السنوي مباشرة بمخصص الاندثار دون توسيط حساب الاندثار:

لا تختلف هذه الطريقة كثيراً عن الطريقة السابقة من حيث تكوين حساب وسيط هو حساب مخصص اندثار الأصل، ألا أنها تختلف عنها من ناحية واحدة فقط، وهي اختصار قيود اليومية ، إذ بمقتضاها يتم اقفال حساب مخصص الاندثار السنوي للأصل مباشرة . بحساب الأرباح والخسائر دون اظهار أثر لحساب الاندثار. ويعاب على هذه الطريقة كونها لا تتماشى ومبدأ الافصاح المحاسبي .

مثال :

اشترت شركة ماكنة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار وذلك في أول سنة ٢٠٠٢م وقد قدر عمرها الانتاجي بثلاث سنوات تصبح بعدها أنقاض بمبلغ ١٠٠٠ دينار .

المطلوب :

اثبات الاقساط السنوية بتوسيط مخصص الاندثار السنوي دون توسيط حساب الاندثار.

الحل:

١-قسط الاندثار السنوي = $\frac{\text{تكلفة الماكنة الأصلية – قيمة الانقاض}}{\text{العمر الانتاجي}}$

= $\frac{٧٠٠٠ - ١٠٠٠}{٣}$ = ٢٠٠٠ دينار

٢-اثبات الاندثار بدفتر اليومية في نهاية السنة الأولى :

٢٠٠٠ من حـــ / أرباح وخسائر

٢٠٠٠ إلى حـــ/ مخصص اندثار المكائن .

وفي نهاية السنتين التاليتين نطبق نفس القيد السابق .

تمارين لفصل الثالث

١- ناقش العبارات التالية :

- الاندثـــار هـــو ذلك الجزء الذي يخصم من تكلفة الأصل الثابت نظير خدماته المستنفذة
- ضرورة التفرقة بين العمر الانتاجي للأصل الثابت والعمر الطبيعي له .
- تـــتوقف انتاجية أي أصل من الأصول الثابتة على عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية .

٢- اشترت شركة مبنى بلغت تكلفته الاجمالية ٢٠٠ ألف دينار وذلك في ٢٠٠٢/٧/١ وقـــد قدر الخبراء العمر الانتاجي للمبنى بعشرين سنة يصبح بعدها أنقاض قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٠٠ دينار .

المطلوب:

I. احتساب قسط اندثار السنة الأولى بموجب طريقة القسط المتناقص

II. احتســـاب قسط اندثار السنة الأولى بموجب طريقة مجموع أرقام سنوات الاستخدام.

٣- اســـتوردت شركة آله من الخارج بلغت تكلفتها الاجمالية في ١٩٩٨/١/١ ٥٥ ألـــف دينار وقد قدر الخبراء نسبة الاندثار السنوية ٢٠% تصبح بعدها نفاية قدرت قيمتها ٥٠٠٠دينار.

المطلوب:

I- تصوير جدول اندثار الآلة طوال العمر الانتاجي .

II- احتساب قسط الاندثار السنوي.

III- اثبات قسط اندثار السنة الأخيرة .

٤- بلغـــت العدد الصغيرة التي أشترها شركة في ٢٠٠٢/٥/١ ٥٠٠٠ وحدة، وتكلفة الوحدة الواحدة ١٠ دينار وفي ٢٠٠٢/١٢/٣١ اتضح أن الوحدات المندثرة منها ٥٠٠ وحدة .

المطلوب:

I- احتساب قسط اندثار العدد في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

II- اثبات قيد التسوية والأقفال لاندثار العدد .

III- بيان أثر العمليات السابقة على القوائم المالية.

٥- اشـــترت شـــركة آلة بلغت تكلفتها الإجمالية ٥٠٠٠٠ دينار وقد تم تقدير ساعات تشغيلها الإجمالية بـــ ٢٠٠٠٠٠ ساعة وقد تم استخدام الآلة خلال عمرها الإنتاجي على النحو التالي:

السنة الأولى ٢٥% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية .

السنة الثانية ٢٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية .

السنة الثالثة ٣٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الرابعة ١٥% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية.

السنة الخامسة ١٠% من عدد ساعات التشغيل الإجمالية .

المطلوب:

I- احتساب قسط اندثار الآلة خلال عمرها الإنتاجي علماً أن الآلة ليس لها انقاض في نهاية السنة الخامسة.

II- اثبات قيود اليومية اللازمة وبيان أثرها على الحسابات الختامية والميزانية .

٦- الجدول التالي عبارة عن جدول اندثار سيارة اشترتها الشركة ١٩٩٦/٧/١ :

التاريخ	تكلفة السيارة	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
١٩٩٦/١٢/٣١	١٠٠٠٠	؟	؟	٩٠٠٠
١٩٩٧/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠
١٩٩٨/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٩٩٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠
٢٠٠٠/١٢/٣١	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٩٠٠٠	؟
؟	١٠٠٠٠	؟	؟	؟

المطلوب:

اعداد الجدول السابق وفقاً لطريقة القسط المتناقص للاندثار بعد استكمال البيانات المتعلقة بالسنة الآخيرة .

٧- علل ما يأتي :

- الاندثار توزيعاً لتكلفة الأصل .
- الاندثار لا يختلف عن تكلفة المواد الأولية، أو تكلفة العمل .
- تتأثر الحياة الانتاجية لأي أصل ثابت بعدد وحدات قياس حياته الانتاجية .
- تتوقف طريقة توزيع قيمة الاندثار على طبيعة الأصل .
- تعتبر طريقة القسط الثابت أن القدرة الانتاجية للأصل تبقى ثابتة طوال الحياة الانتاجية.

٨- بلغت تكلفة منجم لاستخراج الفحم ١٥٠٠٠٠ دينار، ومقدار الثروة المخزونة بالمنجم قدرت بـ ٦٠٠٠٠٠ طن، وقد تم استنفاذ المنجم على خمس سنوات وفق النسب التالية :

السنة الأولى ١٠٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

السنة الثانية ٢٠٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

السنة الثالثة ٢٥٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

السنة الرابعة ٣٠٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

السنة الخامسة ١٥٪ من مخزون الثروة الطبيعية .

المطلوب / احتساب قسط الاستنفاذ السنوي للمنجم طوال العمر الانتاجي .

٩- اشــترت شــركة آلة في ٢٠٠١/٧/١ بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار وقد قدر الخبراء عمرها الانتاجي بخمس سنوات تصبح بعدها نفاية بمبلغ ١٠٠٠ دينار.

المطلوب:

١. احتساب قسط اندثار السنة الأولى والسنة الأخيرة .
٢. اجراء قيود يومية الاندثار للسنة الأولى والسنة الأخيرة.
٣. بين أثر قسط الاندثار على القوائم المالية في نهاية السنة الأولى والأخيرة .

٤- الآتي جدول اندثار أصل ثابت

السنة	قسط الاندثار	مجمع الاندثار	القيمة الدفترية
بداية السنة الأولى	–	–	٢٥٠٠٠
نهاية السنة الثانية	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٢٢٦٠٠
نهاية السنة الأخيرة	٢٤٠٠	٢٤٠٠	١٠٠

المطلوب:

اســتكمال الجــدول الســابق لبيان المعلومات الناقصة للسنوات الثالثة ولغاية السنة الأخيرة .

الفصل الرابع

النقدية

الفصل الرابع

النقدية

مقدمة

لم يكن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية في بدايات نشوئها، نظرا لأن حجم الفائض من الإنتاج الذي يمكن مبادلته مع الآخرين ابتداء كان محدودا جدا، بحيث كان يمكن أن تتم مثل هذه المبادلة على أساس المقايضة، وقد تم استخدام إحدى السلع موضوع التبادل كمقياس للقيمة وأداة للتحاسب في هذه المبادلات.

إلا أن تطور الحياة الاقتصادية عبر الزمن أدى إلى عدم قدرة المقايضة على مسايرة مقتضيات هذا التطور وما يتضمنه من زيادة في المبادلات وبشكل واسع خاصة بعد نشوء التخصص وتقسيم العمل، ولهذا ظهرت الحاجة الماسة إلى وسيط للمبادلات، وبرزت الحاجة إلى النقود حتى تكون هذا الوسيط.

وفي الحياة المعاصرة تؤدي النقود وظائف أساسية عديدة، من بينها كونها مقياسا للقيمة وأداة للتحاسب حيث تستخدم كأداة لقياس قيمة المبادلات وحسابها وتسوية المدفوعات. كما أنها تستخدم أيضا كمقياس للمدفوعات المؤجلة، ومخزن أو مستودع للقيم، وتبقى الوظيفة الأساسية الأكثر أهمية للنقود وهي كونها وسيطا للمبادلات.

واستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف النقود بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل، ويستخدم في الوقت نفسه مقياسا للقيم ومستودعا لها[1].

ونجد في هذا التعريف تركيزا خاصا على وظيفة النقود كوسيلة تتم من خلالها المبادلات نظرا لتطور النشاطات الاقتصادية الذي أدى إلى ضرورة هذه الوسيلة وأهميتها ولأن سعة المبادلات وتطور النشاطات الاقتصادية اقتضى ذلك ولأن من الممكن أن تستخدم أشياء أخرى لأداء وظائف النقود، إلا أنها من غير الممكن أن تصلح كوسيط في المبادلات، فالأوراق المالية تستخدم كمستودع للقيم، ولكنها لا تصلح وسيطا للمبادلات، إذ لا يمكن شراء أي شيء بها، ولغرض تحديد كمية النقود (عرض النقد) يجري تصنيفها إلى عدة أشكال منها[2]:

١.الشكل الضيق لكمية النقود أو المفهوم الضيق لعرض النقد، والذي يتم فيه اقتصار كمية النقد على الأوراق والمسكوكات النقدية والودائع حين الطلب (الودائع الجارية) وهذا يرتبط بأدائها لوظيفتها الأكثر أهمية باعتبارها وسيلة للمبادلات.

٢.في حين يتم توسيع هذا الشكل لكمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث يضاف إليه الودائع لأجل ودائع الادخار لدى البنوك التجارية.

٣.ويتم توسيع كمية النقود أو مفهوم عرض النقد بحيث يتضمن إضافة لما سبق كافة أشكال الإدخارات وودائع الأجل لدى المؤسسات الأخرى غير البنوك التجارية.

---

[1] صبحي تادرس قريصة: النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م صفحة ١٣ – ٢١ .

[2] باري سيجل، ترجمة د. طه عبدالإله منصور، د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: النقود والبنوك، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٧م، صفحة ٥٣–٥٤.

ولا شـــك أن مفهـــوم النقود وفقا لهذه الأشكال، ومدى توسيعها لكمية أو عـــرض النقد أو تضييقه يعتمد على مدى سيولة الأصول التي يتم التعامل معها في هذا الإطـــار حيث يقصد بها (أي السيولة) قابلية أي أصل من الأصول لتحويلها إلى نقد بيسر وسهولة دون مخاطر، ويتأتى ذلك من كون النقود تمثل السيولة، نظرا لما تتمتع به مـــن قـــوة وبدون تحمل أي تكاليف من جراء ذلك وباعتبارها قوة شرائية ناجمة عن القبول العام لها كأداة ووسيلة في المبادلات التي تنفرد بأدائها دون الأصول الأخرى.

أولا– النقدية بالخزينة

تشمل النقدية العملات الورقية والمعدنية المودعة بخزائن الوحدة الاقتصادية أو بحســـاباتها في البنوك المختلفة، وكذلك تشمل الشيكات والحوالات المصرفية والودائع بأخطـــار لدى البنوك وبالقيمة الاسمية، ولأجل اعتبار العناصر السابقة نقدية لا بد من توفـــر إمكانية استخدامها في دورة التشغيل، بمعنى توفر شروط السيولة فيها، علما أن هناك بعض الإيداعات والمبالغ التي لا تعتبر من عناصر النقدية من وجهة النظر المحاسبية منها[1]:

١.شـــهادات ادخار أو استثمار لفترة تزيد عن سنة مالية، وتعتبر هذه الأموال من أحد بنود " الاستثمارات طويلة الأجل".

٢.طوابع البريد بصندوق النثرية، وتعتبر ضمن المهمات المكتبية أو مصروفات مدفوعة مقدما.

٣.سلف مؤقتة ممنوحة للموظفين حيث أنها تعتبر أحد عناصر المدينين.

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ١٩٥.

٤. الصكوك التي تستحق لأمر المنشأة في تواريخ لاحقة حيث تعتبر من أحد عناصر المبالغ تحت التحصيل.

ولأجل تحديد النقدية كونها عناصر الأصول المتداولة يمكن استخدام القاعدة التالية :

أ- إذا لم يكن في الإمكان تحويل المبالغ مباشرة إلى عملة نقدية فيجب أن يعتبر ضمن أحد عناصر الاستثمارات أو المبالغ تحت التحصيل أو مصروفات مدفوعة مقدما.

ب-إذا كان هناك أي عوامل من شأنها أن تحد من استخدام النقدية لسداد الالتزامات المستحقة فيجب أن تبوب هذه النقدية ضمن عناصر الأصول غير المتداولة[١].

كما أن المبالغ المودعة في خزائن الوحدة الاقتصادية أو في أحد حساباتها لدى البنوك والمخصصة للاستخدام غير المتداول كشراء أصول طويلة الأجل أو محجوزة لأغراض تسديد قروض والتزامات طويلة الأجل فهي الأخرى لا تعتبر من الأصول المتداولة " أما إذا كانت النقدية مخصصة لأغراض أخرى غير متداولة مثل حالات تخصيص مبالغ لشراء أصول ثابتة أو لدفع قرض سندات طويل وغيرها من البنود غير المتداولة فإن النقدية تصنف عندئذ ضمن البنود غير المتداولة وبما يتفق وتصنيف الأصل أو الخصم المخصص له" [٢].

---

[١] د. خليفة جمعة الخاس وآخرون : مصدر سابق صفحة ١٧٩.

[٢] والتر ميجس، روبرت ميجس: مصدر سابق صفحة ٤٢٠.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف النقدية محاسبيا بأنها النقود المودعة في البنوك وأي عناصر أخرى يتم قبولها كإيداع في الحال.

مسؤوليات الإدارة المتعلقة بالنقدية

توجد العديد من المعايير لقياس كفاءة إدارة النقدية بهدف تحقيق ما يلي [1]:

١. المحاسبة الدقيقة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية.
٢. المحاسبة الدقيقة عن الرصيد النقدي.
٣. منع الخسائر الناتجة عن الغش والتزوير والسرقة.
٤. الاحتفاظ برصيد كاف ودائم من النقدية لمواجهة أي مدفوعات ضرورية أو طارئة .
٥. عدم ترك مبالغ كبيرة من النقدية معطلة في البنوك دون استثمارها.

الرقابة الداخلية على النقدية

تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضا للسرقة مقارنة بالأصول الأخرى. ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية.

والمقصود بالرقابة الداخلية على النقدية مجموعة الإجراءات والطرق التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لجعل البيانات المحاسبية أكثر دقة في التعبير عن الموجود الفعلي مع المحافظة عليها وتوجد بعض الإجراءات الهامة التي يجب أن تتبعها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الغرض من الرقابة وهذه الإجراءات هي:

---

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ١٩٧.

١ـ فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم بتسجيلها في الدفاتر الخاصة.

٢ـ فصل مسؤولية الحيازة النقدية عن من يقوم باستخدامها ومن يقوم بإثباتها بالسجلات الخاصة بها.

٣ـ إيداع كافة المتحصلات النقدية يوميا في البنوك . للحيلولة دون استخدامها للأغراض الشخصية . كما أنه لا يجوز استخدام المقبوضات النقدية في سداد المدفوعات النقدية.

٤ـ استخدام الشيكات في عمليات المدفوعات النقدية باستثناء المدفوعات التي تكون مبالغها ضئيلة حيث يتم التصرف فيها باستخدام نظام السلفة المستديمة التي تعهد إلى أحد العاملين على أن يتم تسويتها في نهاية كل سنة . ويجب الفصل بين من يقوم بتحرير الشيكات عن من يقوم بالتوقيع عليها على أن لا يحرر أي شيك إلا بعد التأكد من وجود كافة المستندات الثبوتية لذلك .

صندوق المصروفات النثرية

من متطلبات الرقابة الداخلية على النقدية إيداع كافة المتحصلات النقدية بالبنك (بنك المدفوعات النقدية) بشيكات مسحوبة على الحساب الجاري بالبنك . إلا أن الحياة العملية اليومية تتطلب انفاق بعض المبالغ الضئيلة لسداد العديد من المصروفات الناجمة عن معاملات الوحدة الاقتصادية الجارية والتي تتصف بالتكرار التي يصعب تسديدها بموجب شيكات، مثل مصروفات تصليح وسائط النقل، مصروفات الطوابع البريدية ، مصروفات تنقلات بعض العاملين الداخلية وغيرها من المصروفات المتعددة والمتكررة ولمعالجة هذه المصروفات يتم اللجوء إلى نظام السلفة المستديمة التي بموجبها يتم تخصيص مبلغ معين لكل قسم داخل الوحدة الاقتصادية حسب الحاجة

توافقـــا مع حجم معاملات هذا النوع ، ويتم تغذية صندوق المصروفات النثرية بشيك مســـحوب على البنك، على أن يجري صرف المبالغ الصغيرة من هذا الصندوق سدادا للمصـــروفات النـــثرية ، ويتولى الإشراف على هذا الصندوق أحد العاملين بالوحدة الاقتصـــادية التي تسلم إليه السلفة كعهدة مالية ويتم إيداعها في صندوق المصروفات النـــثرية. وعـــند سحب المبلغ المخصص لهذا الصندوق من البنك يقوم قسم المحاسبة بإثبات القيد التالي:

من حـــ /صندوق المصروفات بالبنك

إلى حـــ /النقدية بالبنك

ويشرف من تعهد إليه مسؤولية إدارة صندوق المصروفات النثرية على عملية الصـــرف بموجـــب أذونات دفع يعززها بكافة المستندات الضرورية واللازمة لعلمية الصـــرف، وتودع أذون الدفع مع المبالغ المتبقية من السلفة في الصندوق بحيث يكون مجموعهـــا مساويا لقيمة السلفة وفي نهاية السنة المالية أو عند وصول مبلغ السلفة إلى مقـــدار معين، يقدم مسؤول السلفة أذونات الصرف مع مستنداتها إلى قسم الحسابات للحصـــول عـــلى المبلغ الذي صرف سابقا. وفي تاريخ صرف مبلغ أذون الدفع يقوم المحاسب بإثبات القيد التالي في الدفاتر المحاسبية) وحسب بنود المصروفات الواردة في أذون الدفع) :

من مذكورين

حـــ / مصروف التصليح

حـــ/ مصروف القرطاسية

حـــ / مصروف الضيافة

حـــ/ مصروف طوابع البريد.

حـــ/ مصروف نقل داخلي

حـــ/ مصروفات أخرى

إلى حـــ / النقدية بالبنك

وبذلـــك يـــتجدد مبلغ السلفة ويعود إلى ما كان عليه عند الصرف أول مرة وتســـتمر هذه العملية لحين تسوية السلفة نهائيا، أو عدم تجديدها ففي مثل هذه الحالة يكون القيد المحاسبي بالصورة التالية:

من مذكورين

حـــ /مصروف التصليح

حـــ /مصروف القرطاسية

حـــ /مصروف الضيافة

حـــ / مصروف طوابع البريد

حـــ /مصروف طوابع البريد.

حـــ / مصروف نقل داخلي

حـــ / مصروفات أخرى

إلى حـــ / صندوق المصروفات النثرية

مثال :

في ١/١/ ٢٠٠٢ أنشئت شركة جربة للملاحة صندوق مصروفات نثرية وتم تكليف أحد الأشخاص العاملين بالشركة بمسؤولية هذا الصندوق . وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٣٠٠ دينار أودع في صندوق المصروفات النثرية .

في ٢٠ /٩ / ٢٠٠٢ بلغت المبالغ المدفوعة من صندوق المصروفات النثرية ١٨٠ دينار كانت موزعة كالآتي : ٣٠ دينار طوابع بريدية ، ٤٠ دينار مصروف تنقلات داخلية ، ٥٠ دينار مصروف تصليح سيارة ، ١٠ دينار مصروف ضيافة ، ٢٠ دينار مصروف قرطاسية ، ٣٠ دينار مصروفات أخرى .

المطلوب :إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضين المستقلين التاليين :

١- تجديد السلفة .

٢- عدم تجديد السلفة

الحل :

١ـــ قيد إنشاء الصندوق :

٣٠٠ من حـــ / صندوق المصروفات النثرية ١/١/ ٢٠٠٢

٣٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

٢ـــ في حالة تجديد السلفة :

من مذكورين

٣٠ حـــ / مصروف طوابع بريدية

٤٠ حـــ /مصروف تنقلات داخلية ٢٠٠٢/٩/٢٠

٥٠ حـــ / مصروف تصليحات

١٠ حـــ / مصروف ضيافة

٢٠ حـــ / مصروف قرطاسية

٣٠ حـــ / مصروفات أخرى

١٨٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

٣ـــ في حالة عدم تجديد السلفة :

من مذكورين

١٢٠ حـــ /البنك

٣٠ حـــ / مصروف طوابع بريدية ٢٠٠٢ / ٩/٢٠

٤٠ حـــ / مصروف تنقلات داخلية

٥٠ حـــ / مصروف تصليحات

١٠ حـــ / مصروف ضيافة

٢٠ حـــ / مصروف قرطاسية

٣٠ حـــ / مصروفات أخرى

٣٠٠ إلى حـــ / صندوق المصروفات النثرية

العجز والفائض بصندوق المصروفات النثرية وبالخزينة

من متطلبات إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية الموضوعية عند الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تعبر عن هذه القوائم، ولتحقيق موضوعية البيانات والمعلومات تقوم المشاريع الاقتصادية بالتحقق من كل عنصر من عناصر الأصول بأنواعها المختلفة وكذلك بالنسبة للالتزامات وأحد عناصر الأصول المتداولة الذي يجري التحقق من مطابقة الرصيد الدفتري للنقدية بالصندوق، حيث يجري جرد النقدية وذلك تمهيداً لتحديد الرصيد الذي سيظهر به في الميزانية ومن أسلوب الجرد الدوري. أو في ظروف معينة تقوم المشاريع الاقتصادية إلى الجرد المفاجئ لموجودات الصندوق.

وعند الجرد سوف تسفر عن أحد ثلاث احتمالات هي:

١. وجود عجز بالصندوق ويظهر العجز حينما يكون الرصيد الدفتري أكبر من الرصيد الفعلي، مما يتطلب معالجة محاسبية بدفاتر المشروع، وفق القيد الآتي :

×× من حـ / عجز الصندوق

×× إلى حـ / صندوق المصروفات النثرية أو النقدية في الخزينة

ويهدف هذا القيد إلى تسوية الرصيد الدفتري والفعلي.

٢. وجود فائض في الصندوق، حينما يكون الرصيد الدفتري أقل من الرصيد الفعلي، ولتسوية الرصيدين، يثبت القيد التالي :

×× من حـ / صندوق المصروفات النثرية أو النقدية بالخزينة

×× إلى حـــ / فائض الصندوق

٣.تطابق الرصيد الدفتري مع الرصيد الفعلي. مما لا يتطلب أي إجراء محاسبي لتسوية الفروقات كما هو في الحالتين السابقتين.

مثال (١) :

عـــلى فرض أن الرصيد الدفتري لحساب الصندوق أثناء الجرد كان ١٠٠٠ دينار والرصيد الدفتري ١١٠٠ دينار. ومعنى ذلك أن هناك نقص بمبلغ ١٠٠ دينار ، ولأجـــل مطابقة الرصيد الدفتري مـــع الرصيد الفعلي يخفض الرصيد الدفتري بمقدار ١٠٠ دينار بموجب القيد الآتي :

١٠٠ من حـــ / عجز الصندوق

١٠٠ إلى حـــ / الصندوق

ويظهر أثر المطابقة على حساب الأستاذ المختص كما هو مبين أدناه :

منه	حـــ/ الصندوق	له
١١٠٠ رصيد قبل التسوية		١٠٠ من حـــ / عجز الصندوق
		١٠٠٠ رصيد بعد التسوية
١١٠٠		١١٠٠

حيث ترتب على القيد السابق تخفيض الرصيد الدفتري بمبلغ ١٠٠ دينار ليتطابق مع الرصيد الفعلي

مثال (٢):

إذا افترضـــنا أن الرصيد الدفتري كان ١٠٠٠ دينار والرصيد الفعلي ١٢٠٠ دينار. وهذا يظهر زيادة في الرصيد الفعلي قدره ٢٠٠ دينار ولمطابقة الرصيدين ، يثبت القيد الآتي :

٢٠٠ من حـــ /الصندوق

٢٠٠ إلى حــ/فائض الصندوق

ويظهر أثر المطابقة الأخيرة على حساب أستاذ الصندوق كما يلي :

منه	حـــ/ الصندوق	له
١٠٠٠ رصيد قبل التسويه		
٢٠٠ إلى حــ/فائض الصندوق		
		١٢٠٠ رصيد بعد التسوية
١٢٠٠		١٢٠٠

لقد ترتب على القيد السابقة زيادة الرصيد الدفتري بمبلغ ٢٠٠ دينار ليصبح مساويا للرصيد الفعلي وهو ١٢٠٠ دينار

أسباب العجز وطرق معالجته

غالبا ما تكون أسباب العجز بالصندوق إلى أحد الاحتمالين التاليين :

١ـ خطأ محاسبي كأن يكون بسبب عدم تسجيل مستند صرف بالمبلغ ولمعالجة هذا العجز وفق المثال (١) بافتراض أن المحاسب لم يسجل مصروف كهرباء بمبلغ ١٠٠ دينار فيكون القيد كما يلي :

١٠٠ من حـ /مصروف الكهرباء

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

٢ـ بسبب سوء الأمانة أو الضياع . ففي هذه أما يحمل العجز على أمين الصندوق فيكون القيد :

١٠٠ من حـ / أشخاص ذو المسؤولية المالية أو ذمم الموظفين ـ أمين الصندوق

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

وإذا كان العجز ناجم عن ضعف نظام الرقابة الداخلية فيحمل العجز على حساب الأرباح والخسائر.

١٠٠ من حـ / الأرباح والخسائر

١٠٠ إلى حـ / عجز الصندوق

أسباب العجز وطرق معالجته

غالبا ما تكون أسباب الفائض بالصندوق وجود أخطاء السهو، كأن يسهو المحاسب عن تسجيل أحد أو بعض مستندات القبض، أو يتم تسجيل مستند صرف أكثر من مرة.

ففي المثال (٢) إذا وجد بعد المراجعة المستندية أن هناك مستند قبض ٢٠٠ دينار لم يتم تسجيله عن فاتورة مبيعات ، ففي هذه الحالة يسجل القيد التالي:

٢٠٠ من حـ/ فائض الصندوق

٢٠٠ إلى حـ/ المبيعات

وفي حالة عدم اكتشاف أسباب الفائض فيعتبر إيراد إلى المشروع ويقفل في حساب الأرباح والخسائر

٢٠٠ من حـ / فائض الصندوق

٢٠٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر

ثانيا: النقدية بالبنك

تعتبر النقدية المودعة لدى البنوك شريطة أن لا تكون مقيدة أو محتجزة لمواجهة بعض الالتزامات إحدى عناصر الأصول المتداولة. وعند فتح الحساب بالبنك لا بد من بعض الإجراءات التي يجب أن تقوم بها الوحدة الاقتصادية في مقدمتها ملأ بطاقة خاصة

لبيان الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات مع ذكر بعض البيانات الخاصة بالوحدة الاقتصادية صاحبة الحساب.

ولذلك يجب التفرقة بين النقدية بالصندوق والنقدية بكل حساب من حسابات الوحدة الاقتصادية لدى البنوك، عند القيام بأي عملية دفع نقدي أو عند التحصيل النقدي. وعموما عندما تقوم الوحدة الاقتصادية بإيداع أي مبلغ في البنك تجعل حساب البنك مدينا والمبيعات أو المدينين أو أوراق القبض أو أي حساب آخر تم تحصيل المبلغ عنه دائنا. أما في حالة السحب فيجعل حساب البنك دائنا والطرف المستلم مدينا.

تسوية حساب البنك

ترسل البنوك في كل فترة معينة ولكل عميل من عملائها كشفا تفصيليا توضح فيه مقدار الإيداعات والمسحوبات النقدية ورصيد آخر المدة للفترة التي شملها الكشف، والغرض من ذلك مطابقة رصيد النقدية في البنك مع دفاتر العملاء (شخص أو وحدة اقتصادية) . ولأجل أن يتطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع سجلات العميل لا بد من توفر ثلاثة شروط هي[1]:

١. لا توجد أخطاء حسابية في كشف البنك وحساب الأستاذ بسجلات العميل.

٢. لا توجد معاملات نقدية قام البنك بتنفيذها دون علم العميل ولحسابه.

---

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت: مصدر سابق، صفحة ١٩٨

٣. تم تسـجيل كافـة ايداعات والمسحوبات النقدية بسجلات البنك خلال نفس الفترة التي تم فيها قيد هذه المعاملات بدفاتر الأستاذ

ومن النادر يتطابق الرصيد الظاهر في كشف البنك مع رصيد النقدية لحساب البنك بدفاتر العميل ، وهذا يعود لعدة أسباب منها:

١- إيداعات لم ترد بكشف البنك:

غالـبا مـا تكون إيداعات اليوم الأخير للكشف المرسل غير ظاهرة بكشف البنك، لأن البنك عادة ما يقوم بتسجيل إيداعات اليوم الأخير في سجل العميل ضمن إيداعات اليوم الأول للفترة التالية . بينما يقوم العميل بإثباتها في السجل الخاص بتاريخ إيداعها وهذان الإجراءان يؤديان إلى اختلاف رصيد كشف البنك مع الرصيد الظاهر في سـجلات العمـيل .حيث يكون رصيد النقدية بسجلات العميل أكبر من رصيد النقدية بالكشف المرسل من قبل البنك بقيمة الإيداعات الغير ظاهرة بالكشف.

٢- شيكات بالطريق (شيكات مسحوبة لم تقدم للبنك للصرف) :

وهي عبارة عن شيكات يقوم العميل بتحريرها إلى جهة معينة إلا أن المستفيد لم يقدمهـا إلى البنك حتى تاريخ إعداد الكشف. بينما العميل وفي تاريخ تحرير الشيك يقوم بتنزيل قيمتها من رصيد النقدية بالبنك ، ومثل هذه العمليات تؤدي هي الأخرى إلى عـدم تطابق رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجل العميل الخاص، حيـث يكون الرصيد الظاهر بكشف البنك أكبر من رصيد النقدية في سجل العميل بقيمة الشيكات المسحوبة والتي لم تقدم للصرف .

٣– شيكات تحت التحصيل مرفوضة :

وهـــي عـــبارة عن شيكات لصالح العميل يرفضها البنك لأي سبب كان مثل عدم وجود رصيد كاف في حسابات أصحابها لتحصيلها . وفي هذه الحالة يحمل البنك قيمة مثل هذه الشيكات حساب العميل وهذا يعني تخفيض رصيده بقيمتها.

٤ –عملات البنك :

وهي العمولات التي يحملها البنك على حساب العميل إلا أن الأخير لم يقيدها بدفاتـــره مما يترتب عليه عدم مطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع الرصيد بدفاتر العميل .

٥– حدوث الأخطاء المحاسبية بسجلات العميل :

وهـــي الأخطـــاء المحاســـبية التي تحدث عند إثبات قيوده اليومية أو الترحيل لحساب الأستاذ العام ومثل هذه الأخطاء تؤدي إلى عدم تطابق رصيد النقدية بكشف البـــنك مع رصيد النقدية بالبنك في سجلات العميل والذي يتطلب إجراء قيد يومية لتصحيح الخطأ.

ولمعالجة عدم التطابق بين رصيد النقدية الوارد في كشف البنك ورصيد النقدية في سجلات العميل يقوم العميل بإعداد مذكرة تسمى بمذكرة تسوية حساب البنك.

نموذج كشف حساب عميل في أحد البنوك

رقم الحساب	Account No.	التاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١
نوع الحساب	Account type	اسم العميل :
العملة	Currency	عنوان العميل:
رقم الصفحة	Page No.	

التاريخ Date	الإيضاحات Particulars	تاريخ الحق Value Date	الحركة Movement: منه Debit	الحركة Movement: له Credit	الرصيد Balance م = الدائن C=Credit م = مدين D = Debit
٢٠٠٢					
١/١	رصيد مدور				٢٥٠٠
٧/٢٤	دفعة نقدية	٧/٢٩		٢٥٠٠	٢٠٠٠٠
٨/٠٤	حوالة ٧١٢٠٠	٨/١٧	٥٠٠		٦٥٠٠
٨/١٧	شيك سحب ١٧٠	٨/٢٠		٤٥٠٠	٥٥٠٠
٨/١٩	إيداع نقدي	٨/١٩	١٠٠٠		١٠٥٠٠
٩/٠٩	شيك سحب ١٧٣	١٠/١٠		٥٠٠٠	٨٠٠٠
١٢/١٧	عمولة	١٢/١٧	٢٠٠		٧٩٨٠
١٢/٢٥	شيكات محصلة	١٢/١٦	٢٠	١٥٠٠	٩٤٨٠

في حالـة عدم ردكم على صحة ما ورد في هذا الكشف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إرساله سوف تعتبر إدارة البنك أنكم موافقين على صحة الحساب نهائيا.

مذكرة تسوية حساب البنك

الأسـاس مـن إعداد مذكرة تسوية حساب البنك التي تعد من قبل العميل خـارج السـجلات المحاسبية هو لتسوية اختلاف رصيد حساب النقدية بالسجلات

المحاسبية للعميل عن الرصيد الوارد بكشف حساب البنك وذلك عن طريق البحث عن أسباب الاختلاف بين الرصيدين لتصحيحه باتباع الخطوات التالية:

١. مقارنة المبالغ المودعة بالبنك كما هي ظاهرة بالكشف مع المبالغ المودعة والمثبتة في دفاتر العميل.

٢. ترتيب الشيكات حسب أرقامها المتسلسلة ومقارنة الشيكات المصروفة مع المبالغ المقيدة في دفتر يومية مدفوعات العميل . وعند وجود أي مبلغ غير مقيد بكشف البنك يطرح من رصيد نقدية كشف البنك.

٣. تطرح جميع المصاريف والعمولات المستحقة للبنك والظاهرة في الكشف والتي لم تثبت في دفاتر العميل من رصيد نقدية دفاتر العميل.

٤. تضاف إلى رصيد حساب البنك الظاهر في دفاتر العميل الإشعارات الدائنة المشار إليها بكشف البنك والتي لم يسبق أن تثبت بدفاتر العميل.

٥. تطرح من رصيد النقدية الظاهر بالكشف قيمة الشيكات المسحوبة والتي لم يقدمها أصحابها إلى البنك حتى تاريخ أعداد كشف البنك.

٦. إضافة أو طرح الأخطاء الحسابية إما إلى رصيد كشف البنك أو دفاتر العميل.

٧. بعد إعداد مذكرة التسوية وفق الخطوات السابقة يتم إعداد قيود اليومية اللازمة في دفاتر العميل لتسجيل العمليات التي لم يسبق لها أن سجلت.

مثال (١) :

اتضح من كشف حساب البنك المرسل إلى شركة الجودة أن رصيد حساها في نهايـــة شهر أكتوبر ٢٠٠٢ هو ٧٠١٢ دينار في حين كان الرصيد من واقع حساب النقدية بالبنك ٥٤٨٠ دينار كما تظهره سجلات الشركة في ذلك التاريخ.

ومن مقارنة دفاتر الشركة مع كشف حساب البنك اتضحت البيانات التالية:

١. هناك شيكان سحبا خلال شهر أكتوبر لم تقدما بعد إلى البنك للتحصيل :

شيك رقم	تاريخ	المبلغ
١٧٥	٢٠٠٢/١٠/١٧	٦٠٠ دينار
١٨٩	٢٠٠٢/١٠/٢٥	٨٠٠ دينار

٢. قامـــت الشركة في اليوم من الأخير من الشهر بإيداع مبلغ ٤٨٠ دينار نقدا بحساها بالبنك لم يظهر بكشف البنك.

٣. إشـــعار دائـــن بمبلغ ٧٩٢ دينار عن قيمة كمبيالة قام البنك بتحصيلها بـــتاريخ ١٠ أكـــتوبر بعد أن احتسب ٨ دينار مصاريف تحصيل غير أن الشركة لم تسجل هذا الإشعار بالدفاتر.

٤. هناك شيك بمبلغ ٨٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل محمد حسن أحـــد عمـــلاء الشـــركة قدم للبنك بتاريخ ١٧ أكتوبر لم تضاف قيمته للرصيد من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد .

٥. هـــناك شيك بمبلغ ١٠٠ دينار مقدم من العميل عبد الباسط إلى الشركة أضافه البنك بطريق الخطأ لحساب عميل أخر لدى البنك بدلا من حساب الشركة لديه.

المطلوب :

أولا : إعداد مذكرة التسوية في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ م.

ثانيا : إجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد كشف الحساب .

الحل : أولا : مذكرة تسوية حساب البنك :

مذكرة تسوية حساب البنك

في ٣١/ ١٠ / ٢٠٠٢

رصيد البنك من مواقع كشف البنك : ٧٠١٢ دينار

يضاف إليه

إيداع بتاريخ ١٠/١٣	٤٨٠ دينار
شيك العميل عبد الباسط	١٠٠دينار

٥٨٠ دينار

٧٥٩٢ دينار

يطرح منه

شيك رقم ١٧٥	٦٠٠ دينار	
شيك رقم ١٨٩	٨٠٠ دينار	(١٤٠٠) دينار
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)		٦١٩٢ دينار
النقدية بالبنك من واقع دفاتر الشركة		٥٤٨٠ دينار
يضاف إليه :		
صافي قيمة كمبيالة محصلة		٧٩٢ دينار
		٦٢٧٢ دينار
يطرح منه :		
صك محمد حسن لعدم كفاية الرصيد		(٨٠) دينار
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)		٦١٩٢ دينار

ثانيا : قيود اليومية :

من مذكورين

٧٩٢ حـــ / نقدية بالبنك ٢٠٠٢/١٠/٣١

٨ حـــ /مصاريف تحصيل

٨٠٠ إلى حـــ / أوراق قبض برسم التحصيل

(إثبات تحصيل الكمبيالة قدمة للتحصيل)

٨٠ من حـــ/ العميل محمد حسن

٨٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك ٢٠٠٢/١٠/٣١

مثال :

١ . اتضـــح مـــن واقع كشف البنك أن رصيد حساب محلات النور التجارية في نهاية شـــهر ديسمبر ٢٠٠٢ هو ٤٤٧٣٠ دينار ، بينما الرصيد الوارد في حساب النقدية بالبنك من واقع حساب الأستاذ العام لمحلات النور في ذلك التاريخ ٤٠٧٧٠ دينار .

٢. هـــناك إشـــعار مديـــن بمبلغ ٤٠ دينار يمثل مصروفات خدمات بنكية لم تسجل بالدفاتر المحاسبية.

٣. إيداعـــات نقديـــة تمت في اليوم الأخير من شهر ديسمبر ٢٠٠٢ قامت بها محلات النور لم ترد بكشف البنك وكانت قيمتها ٧٣٦٠ دينار.

٤. ثلاثـــة شـــيكات ســـحبت خلال شهر ديسمبر لم يتقدم بها المستفيدون إلى البنك لصرفها:

شيك رقم	تاريخ	المبلغ
٢٠٥	٥ ديسمبر	٣٢٠ دينار
٢١٠	٢٠ ديسمبر	٩٦٤٠ دينار
٢١٨	٢٢ ديسمبر	٤٠٠ دينار

٥. حصـــل البنك مبلغ ١٠٠٠ دينار قيمة كمبيالة مسحوبة على أحد عملاء المحلات وقـــد أودع هذا المبلغ بحساب المحلات بالبنك غير أن محلات النور التجارية لم تسجل هذا المبلغ بدفاترها.

المطلوب:

أولا: إعداد مذكرة التسوية في ٣١ /١٢ / ٢٠٠٢

ثانيا: إجراء قيود اليومية اللازمة لضمان تطابق رصيد حساب النقدية بالبنك مع رصيد الكشف .

الحل:

أولا : مذكرة التسوية :

مذكرة تسوية حساب البنك

في ٢٠٠٢/١٠/٣١

الرصيد من واقع كشف البنك :		٤٤٧٣٠ دينار
يضاف إليه :		
ايداعات بتاريخ ١٢/٣١		٧٣٦٠
		٥٢٠٩٠
يطرح منه :		
شيك رقم ٢٠٥	٣٢٠ دينار	
شيك رقم ٢١٠	٩٦٤٠ دينار	
شيك رقم ٢١٨	٤٠٠ دينار	
		(١٠٣٦٠)دينار
الرصيد بعد التسوية		٤١٧٣٠ دينار

الرصيد من واقع السجلات المحاسبية:	٤٠٧٧٠ دينار
يضاف إليه :	
قيمة كمبيالة لصالح المحلات	١٠٠٠ دينار
	٤١٧٧٠ دينار
يطرح منه :	
مصروفات خدمات مصرفية	(٤٠) دينار
الرصيد بعد التسوية (الرصيد الصحيح)	٤١٧٣٠ دينار

ثانيا : قيود اليومية :

١٠٠٠ من حـــ /النقدية بالبنك ٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠ إلى حـــ / أوراق قبض برسم التحصيل

(إثبات تحصيل الكمبيالة المقدمة للتحصيل)

٨٠ من حـــ / مصروفات خدمات مصرفية ١٩٩٨/١٢/٣١

٨٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

(قيمة مصروفات الخدمات المصرفية)

تمارين الفصل الرابع

١. تصنف النقود إلى عدة :أشكال . عدد هذه الأشكال وأشرحها .

٢. تشمل النقدية بالخزينة عدد من العناصر . فما هي هذه العناصر.

٣. هناك بعض العناصر إما مودعة بالخزينة أو البنك لا تعتبر من النقدية من وجهة النظر المحاسبية . فما هي هذه العناصر.

٤. توجد قاعدة تعتبر فيها أحد أو بعض عناصر الأصول المتداولة من النقدية فما هي هذه القاعدة.

٥. تعتبر النقدية من أكثر العناصر تعرضا للسرقة أو سوء الاستخدام مقارنة بالأصول الأخرى . ولهذا السبب تزداد الرقابة الداخلية على النقدية . فما المقصود بالرقابة الداخلية على النقدية. وما هي الإجراءات التي تطبقها الوحدة الاقتصادية لتحقيق الرقابة على النقدية .

٦. في ٢٠٠٢/١/١٠ تم تكوين صندوق مصروفات نثرية في شركة الروابي لإنتاج الأصباغ وكلف المحاسب طارق بمسؤولية إدارة الصندوق . وبنفس التاريخ تم سحب شيك بمبلغ ٤٥٠ دينار أودع كعهدة لدى المذكور.

في ١٠ منه بلغت المبالغ المدفوعة في الصندوق ٤٢٠ دينارا موزعة كالأتي :

١٥٠ دينار مصروفات تصليح سيارات الشركة .

٨٠ دينار طوابع بريدية وبرقيات.

١٢٠ دينار مصروفات تنقلات داخلية .

٧٠ دينار مصروفا مواد تدفئة .

في ٢٠ منه تم جرد مفاجئ للصندوق ووجد أن هناك عجز بمبلغ ٢٠ دينار

المطلوب :

١. إجراء قيود اليومية اللازمة في ظل الفرضيتين المستقلتين التاليتين:

ـــ تجديد السلفه .

ـــ عدم تجديد السلفه .

٢. إجراء القيد الخاص بالعجز . علما أنه من المراجعة المستندية وجد أن هناك مستند صرف بمبلغ ١٠ دينار دفع أجور تصليح كهربائيات المخزن لم تثبت بالصندوق

٧. اتضح من كشف حساب البنك بشركة التضامن في ٣٠ /٢٠٠٢/٨ مما يلي :

١ـــ رصيد حساب النقدية بدفاتر الشركة ٦٣٨٠,٣٥ دينار بينما يشير كشف البنك بأن الرصيد بنفس التاريخ ٤٨٦٧,٣٥ دينار .

٢ـــ ورد شيك إلى الشركة بتاريخ ٨/٢٥ بمبلغ ٢٩٢٣,١٠ دينار أرسل بالبريد إلى البنك للتحصيل لم يظهر ضمن الإيداعات .

٣. اتضح أن هناك خطأيين في سجلات الشركة :

ـــ شيك رقم ١٧٥ بمبلغ ٢٥٢ دينار سجل خطأ في يومية المدفوعات ٢٠/ ٢٥ دينار

ـــ شيك رقم ١٨٨ بمبلغ ١٢٢,٧٥٠ دينار سجل بمبلغ ١٢٧,٢٥٠ دينار

٤. هناك شيك بمبلغ ١١٠ دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل العميل بسام قدم للبنك بتاريخ ٢٧ / ٨ رفض من قبل البنك لعدم كفاية الرصيد.

٥. هناك أربعة شيكات سميت خلال الشهر لم تقدم بعد إلى البنك للتحصيل :

رقم الشيك	التاريخ	المبلغ
١٦١	٨/٦	١٢٥،٩٨
١٦٩	٨/٢٠	٥٧٥،٤١٠
١٧٦	٨/٢٢	٢٣٠،٥٣
١٧٩	٨/٣٠	٣٥٠،٤١٣

٦.احتسب البنك مبلغ ١٧٠ دينارا على الشركة مصروفات خطأ

٦. هناك مبلغ ٩٤٥ دينارا يمثل قيمة كمبيالة أرسلت إلى البنك للتحصيل قام البنك بتحصيلها وإضافة مبلغها الصافي لصالح الشركة بعد أن احتسب مبلغ ٢,٥ دينار مصاريف تحصيل ، لم تثبت في سجلات الشركة

٧. سجل البنك خصما على حساب الشركة مبلغ ٦ دينار مصروفات خدمات مصرفية

٨. المطلوب :

ـ إعداد مذكرة تسوية حساب البنك في ٣١ /٢٠٠٢/٨

ـ إجراء قيود اليومية المطلوبة المطابقة رصيد النقدية بكشف البنك مع رصيد النقدية بسجلات الشركة.

الفصل الخامس

الاستثمارات قصيرة الأجل بالأوراق المالية

الفصل الخامس
الاستثمارات قصيرة الأجل
بالأوراق المالية

مقدمة :

من الضروري أن تولي المشاريع عناية كبيرة باستخدام النقدية وبخاصة إذا كان جزء من أموالها فائضا عن حاجتها في الوقت الحاضر فتلجأ إلى استثمار هذه الأموال في نواح اقتصادية تمكننا من تحقيق العوائد بدلا من إبقائها معطلة بدون استثمار .على أمل بـيعها بسـعر أعلى في وقت قصير. عندما تزداد حاجتها إلى الأموال النقدية وتعتبر الاسـتثمارات بالأسهم والسندات من الدرجة الأولى أو الأسهم والسندات المضمونة البـيع انسـب الاستثمارات لتحقيق العائد بالإضافة إلى سرعة تحويلها إلى نقدية عند الحاجة.

ومـن الأصـول التي تصنف ضمن الاستثمارات القصيرة الأجل، حسابات التوفير والودائع لأجل، بالإضافة إلى الاستثمار في الأوراق المالية، التي تتميز بسهولة تسـويقها وسهولة التخلص منها خلال السنة أو الدورة التجارية أيهما أطول. وتعتبر هـذه الاسـتثمارات من الأصول المتداولة لأنه عند شرائها كانت النية لدى الشركة التخلص منها خلال السنة أو الدورة التجارية وهذا ما يميزها عن الاستثمارات الطويلة الأجل.

تكلفة اقتناء الاستثمارات قصيرة الأجل بالأوراق المالية

تتمـــثل تكلفة الأسهم أو السندات في المبالغ التي تم دفعها لقاء الحصول عليها وتشمل سعر . الشراء مضافا إليها المصاريف المتعلقة بعملية الشراء.

فلو فرضنا أن إحدى الشركات قامت باستثمار أموالها الزائدة عن طريق شراء أســـهم بمـــبلغ ٣٠٠٠ ديـــنار وبلغت مصاريف الشراء الأخرى ٣٠٠ دينار دفعت بواسطة البنك . فقيد هذه العملية يكون :

٣٣٠٠ من حـــ / استثمارات قصيرة الأجل ـ [illegible]

٣٣٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

ومن المعروف ، أن الأسهم تغل إيراداً متغيرا يتوقف قبل كل شيء على أرباح الشركة مصدرة الأسهم ويسمى هذا الإيراد بالأرباح أما السندات فتغل إيرادا ثابتاً في أوقـــات محددة ، سنويا أو نصف سنوي أو ربع سنوية تسمى بالفوائد وتسمى أرباح الأسهم وفوائد السندات بإيراد الأوراق المالية أو إيراد الاستثمارات . ولهذا عند اقتناء مـــثل هذه الأصول قد لا تعتبر المبالغ المدفوعة ثمنا لتكلفة الاستثمارات بالكامل نظرا لشراء الاستثمارات بعد تاريخ دفع الفوائد وخصوصا السندات المربوطة بها كوبونات يمكن انتزاعها بسهولة وتقديمها إلى الجهات المعنية لاستلام الفوائد ، أو الشراء في حالة الأسهم بعد الإعلان عن توزيعات الأرباح وقبل تحصيلها . فلو أن الفائدة تدفع في ١/١ و ١/٧ من كل عام . فإن الشركة المصدرة تدفع هذه الفوائد لمن يحملها في ١/١ و ٧/١ مـــن كـــل عام . فإذا استثرت إحدى الشركات أموالها في السندات بين هذين التاريخين فإن البائع سيطالب المشتري بدفع الفائدة التي اكتسبها من تاريخ آخر فائدة

استلمها لغاية تاريخ البيع بالإضافة إلى تكلفة شراء السندات . وفي هذه الحالة فإن الشركة المشترية قامت بشراء أصلين مختلفين يتمثلان بأولهما بالاستثمارات في السندات والآخر في الفائدة التي سيدفعها والتي سيعوضها بالتاريخ اللاحق لاستحقاق الفائدة من الشركة المصدرة لهذه السندات .وسنوضع مثالاً يبين هذه الحالة:

مثال :

في ٢٠٠١/٣/١ اشترت إحدى الشركات ١٠ سندات قرض (قيمة السند الإسمية ١٠٠٠ دينار بفائدة ٦% تدفع في ٣٠ / ٦ و ١٢/٣١ من كل عام) بالقيمة الاسمية

المطلوب : إثبات قيد اليومية اللازمة عند الشراء

الحل :

يلاحظ أن السندات قد اشتريت بعد مرور شهرين من سريان الفائدة فتكون الفائدة المستحقة والتي لم تستلم بعد تساوي

$$١٠٠٠٠ \text{ قيمة السندات الاسمية} \times ٦\% \times \frac{٢}{١٢} = ١٠٠ \text{ دينار}$$

وعليه فإن القيد يكون كالآتي

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل ـ سندات

١٠٠ حـ/ إيرادا استثمارات مستحقة

١٠١٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

ويلاحـــظ أن الفـــائدة لم تعتـــبر جزء من الاستثمارات لأن الشركة التي اشترت هذه السندات سترجع قيمة الفوائد عند استلام الفوائد من الشركة المصدرة بتاريخ ٦/٣٠ وبذلك فعند استلام الفوائد في ٣٠ /٦ /٢٠٠١ يكون إثبات قيد الفوائد كالتالي:

$$١٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٦}{١٢} = ٣٠٠$$ دينار الفوائد عن ستة أشهر

٣٠٠ من حــ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

١٠٠ حــ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٢٠٠ حــ / إيراد الاستثمار

وبذلك فإن الإيرادات حتى هذا التاريخ قد ظهرت برصيد قدره ٢٠٠ دينار والمتمثل بالأربعـــة الأشهر من تاريخ شراء السندات حتى تاريخ استلام أول فائدة ولكن لو تم شـــراء السندات الآنفة الذكر بأقل أو أكثر من القيمة الاسمية بخصم أو علاوة إصدار. فـــإن هذا الفرق لا يقيد في الدفاتر لأن الغرض من الاستثمار مؤقت ومن غير المحتمل الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ السداد بمعنى لا توجد ضرورة لاستنفاذ علاوة (أو خصم)، إصدار السندات في حال الاستثمار قصير الأجل بينما يعتبر ضروري في حال الاستثمار طويل الأجل . كما هو موضح في المثال الآتي :

في ٢٠٠١/٣/١ اشـــترت إحدى الشركات ١٠ سندات قرض (قيمة السند الاسمية ١٠٠٠ دينار بفائدة ٦ % تدفع في ٣٠ /٦ و ٣١ /١٢ من كل عام) بسعر السند ١٠٢٠ بضمها الفائدة المستحقة

المطلوب : إثبات قيد اليومية اللازم عند الشراء.

الحل : ـــ

بمـــا أن المبلغ الذي دفع الاقتناء ١٠ سندات هو ١٠٢٠٠ دينار بضمنها الفائدة التي حققتها السندات ولم تستلم بعد حتى تاريخ الشراء هي ١٠٠ دينار وعليه يكون قيد اليومية لإثبات الشراء كالآتي :

من مذكورين

١٠١٠٠ حـــ / الاستثمار أن قصيرة الأجل ـــ سندات

١٠٠ حـــ / إيرادات الاستثمارات المستحقة

١٠٢٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

ويمكن أن يقال نفس الشيء لو تم شراء ١٠٠ سهم من أسهم إحدى الشركات بسعر ٢٠ ديـــنار للســـهم مضافا قيمة التوزيعات المعلن عنها ولم يتم استلامها بعد، وتبلغ ٩٠٠ ديـــنار ففي مثل هذه الحالة تجد أن هناك أصلين تم شراؤهما هما الاستثمارات في الأسهم والإيرادات المستحقة عن التوزيعات وبذلك يكون القيد التالي:

من مذكورين

٢٠٠٠ حـــ / الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم

٩٠٠ حـــ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٢٩٠٠ إلى حـــ / النقدية بالبنك

واســـتمرارا لتوضـــيح الاســـتثمارات القصيرة الأجل نعود إلى المثال السابق الخاص بالســـندات والـــذي تم شراء ١٠ سندات بسعر ١٠٢٠ دينار للسند الواحد يضمنه الفائدة المستحقة ولنفرض أنه بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ باعت الشركة ٥ سندات بسعر السند ١٠٥٠ دينار فالحل يكون كالتالي.

الحل:

يلاحـــظ أن نصف الأوراق التي كانت كلفتها ٥٠٥٠ أي (١٠١٠٠ ÷ ٢) قد تم بـيعها بعد مضي ٥ أشهر من سريان آخر فائدة فاتورة دفعت في ٣١ / ١٢ وبذلك تكون الفوائد المكتسبة للسندات عن ثلاثة أشهر هي:

$$٥٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} = ٦٥ \text{ دينار}$$

$$٥٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٥٠ \text{ دينار}$$

وعليه يكون قيد البيع كالآتي :

٥٢٥٠ من حـــ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

٦٥ حـــ/ إيرادات الاستثمارات

٥٠ حـــ / إيراد الاستثمارات المستحقة

٥٠٥٠ حـــ / الاستثمارات القصيرة الأجل ـــ سندات

٨٥ حـــ / مكاسب بيع استثمارات قصيرة الأجل ـــ سندات

إيراد الاستثمارات :

إيـــرادات الاســـتثمارات هي البالغ المستحقة للشركة عن الاستثمارات التي تشتريها بالنسبة للأسهم فأن الإيراد هو المتمثل في توزيعات الأرباح النقدية فقط وتقيد

الــتوزيعات النقدية عند الإعلان عنها فقط ، لأن الشركة المصدرة للأسهم غير ملزمة بدفع التوزيعات إلا بعد الإعلان عن الدفع.

وبالنســبة للســندات فإن الإيراد هو الفوائد التي يتم دفعها من قبل الشركة المصدرة وتعتبر الفوائد إيراد للفترة وتقيد بالدفاتر بمجرد ثبوت الحق فيها ، أي بحلول مواعــيد استلامها وإذا حدث أن انتهت الفترة المالية قبل استلام الفائدة فإنه لابد من عمل قيد تسوية يترتب عليه قيد الفائدة المستحقة عن الفترة .

مثال :

في ١/١٠/ ٢٠٠١ قامت شركة بشراء الأوراق المالية التالية:

- ٥٠٠ ســهم من أسهم شركة الصناعات الخفيفة بسعر ١٥ دينار للسهم الواحد.
- ٦٠٠ سند بفائدة ٦% من سندات بنك الأردن والخليج (القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ دينار) وذلك بسعر ٩٥ دينار علما بأن الفائدة تدفع في ٣٠ /٩ من كل عام.
- في ١/١١/ ٢٠٠١ أعلنــت شركة الصناعات الخفيفة عن توزيع أرباح نقدا بمعدل نصف دينار لكل سهم

اليومية

دفتر اليومية والأستاذ

الأستاذ

مبالغ منه	مبالغ له	بيان	رقم القيد	رقم المستند	التاريخ	الخزينة منه	الخزينة له	البنك منه	البنك له	المشتريات والمبيعات منه	المشتريات والمبيعات له	المدينون والدائنون منه	المدينون والدائنون له	حسابات متنوعة منه	حسابات متنوعة له	اسم الحساب
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	من حـ/الخزينة إلى حـ/رأس المال بداية عمل المشروع	١		٢٠٠٠/١/١	١٠٠٠٠									١٠٠٠٠	رأس المال
١٦٠٠	١٦٠٠	من حـ/ المشتريات إلى حـ/محلات الأمل شراء بضاعة على الحساب	٢		٢٠٠٠/١/٥					١٦٠٠			١٦٠٠			
١٢٠	١٢٠	من حـ/الايجار إلى حـ/ الخزينة دفع إيجار المحل نقداً	٣		٢٠٠٠/١/٨		١٢٠							١٢٠		الايجار
٢٠٠٠	٢٠٠٠	من حـ/ البنك إلى حـ/ الخزينة سحب من الخزينة وإيداعها في البنك	٤		٢٠٠٠/١/١٠		٢٠٠٠	٢٠٠٠								
٦٠٠	٦٠٠	من حـ/ الخزينة إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً	٥		٢٠٠٠/١/١٢	٦٠٠					٦٠٠					
٨٠٠	٨٠٠	من حـ / المشتريات إلى حـ / البنك شراء بضاعة بموجب شيك	٦		٢٠٠٠/١/١٥				٨٠٠	٨٠٠						
٢٠	٢٠	من حـ/ مصاريف نقل المشتريات إلى حـ/ الخزينة دفع المصاريف نقداً	٧		٢٠٠٠/١/١٨		٢٠							٢٠		مصاريف نقل المشتريات
٥٠	٥٠	من حـ/ الأثاث إلى حـ/ الخزينة شراء أثاث نقداً	٨		٢٠٠٠/١/٢٠		٥٠							٥٠		الأثاث
٥٨٠ ٢٠	٦٠٠	من مذكورين حـ/ الخزينة حـ/الخصم المسموح به إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة نقداً بخصم	٩		٢٠٠١/١/٢٥	٥٨٠					٦٠٠			٢٠		خصم مسموح به
		من حـ/ عدنان إلى حـ/ المبيعات بيع بضاعة على الحساب	١٠		٢٠٠٠/١/٣٠											
١٥٩٩٠	١٥٩٩٠					١١١٨٠	٢١٩٠	٢٠٠٠	٨٠٠	٢٤٠٠	١٤٠٠	٢٠٠	١٦٠٠	١٠٢١٠	١٠٠٠٠	

١١٥٠ من حـ / إيراد الاستثمارات

١١٥٠ إلى حـ / الأرباح والخسائر

لو فرضنا في المثال السابق أن الشركة التي اشترت السندات باعت ٢٠٠ سند من سندات بنك الأردن والخليج بسعر ١٠٥ دينار فأنا قيد البيع يكون كالتالي :

٢١٠٠٠ من حـ / النقدية في البنك

إلى مذكورين

١٩٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل سندات بنك الأردن والخليج

٢٠٠٠ حـ / مكاسب بيع الاستثمارات

وفي حالات أخرى فإن عملية البيع التي تقوم بها الشركة قد تكون قبل استلام الفوائد المستحقة لها .وعندئذ تطالب المشتري بدفع ثمن البيع مضافا إليها الفوائد من تاريخ آخر فائدة تم استلامها إلى تاريخ البيع . فمثلا لو أن الشركة قامت ببيع ٢٤٠ سند من السندات التي اشترتها بمبلغ ٢٣٥٢٠ دينار وذلك في يوم ٢٠٠١/١٢/٣١ أي بعد مرور ثلاثة أشهر من شرائها فإن القيود والمتعلقة بالبيع هي : —

٢٣٨٨٠ من حـ / النقدية بالبنك

إلى مذكورين

٢٢٨٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل سندات البنك الأردن والخليج

٣٦٠ حـ / إيراد الاستثمارات

٧٢٠ حـ / مكاسب بيع الاستثمارات

(بيع الاستثمارات مضافا إليها فوائد لمدة ثلاثة أشهر)

ويلاحظ أن الفوائد التي لم تستلمها الشركة هي ٣٦٠ دينار حسبت كالتالي:

٢٤٠ × ٦% × $\frac{٣}{١٢}$ = ٣٦٠ دينار وستطالب الجهة المشترية بمبلغ فائدة

أرباح الاستثمارات = قيمة البيع ٢٣٥٢٠ – قيمة شراء السندات ٢٤٠ × ٩٥

٧٢٠ أي ٢٣٥٢٠ – ٢٢٨٠٠

وبالتالي فإن الربح والخسارة يتحدد من خلال مقارنة البيع بالتكلفة فيما لو اشترت الأسهم أو السندات من نوع واحد على شكل دفعة واحدة ، أو على دفعات ولكن بأسعار متساوية فلا توجد مشكلة في إيجاد كلفة الاستثمارات المباعة ما دام ثمن شرائها متساوي وكما لا حظنا في الأمثلة السابقة . ولكن إذا اشترت الشركة الأسهم أو السندات التي من نوع واحد على عدة دفعات وبأسعار مختلفة فتظهر مشكلة إيجاد كلفة الاستثمارات المباعة . فمثلا لو فرضنا أن المشتري التاجر أحمد اشترى أسهم شركة النسيج على دفعات وبأسعار مختلفة وكالآتي :

تاريخ الشراء	عدد الأسهم المشتراة	السعر بالدينار
٢٠٠١/١/٢٥	٢٠٠	٢٠
٢٠٠١/٧/٥	٦٠٠	٢٢
٢٠٠١/ ١٠/ ٢٨	١٠٠	٢٦

وعلى فرض أن التاجر أحمد في ٢٤ /٢٠٠١/١١ باع ٣٠٠ سهم بسعر السهم ٢٢ دينار فما هي كلفة الأسهم المباعة ؟

فإن تحديد تكلفة الجزء المباع تعتمد على فرض التدفق المادي للاستثمار ومن الفروض التي تتبع طريقة التكلفة الفعلية وهي أفضل الطرق إذا كان بالإمكان معرفة تكلفة الأسهم والسندات المباعة . أما إذا لم نستطع معرفة التكلفة الفعلية فتحسب كلفة الاستثمارات المباعة بطريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة الوارد آخراً صادر أولا ، أو بطريقة المعدل الموزون . فإذا سعرت الأسهم المباعة بطريقة الموزون تكون كلفة بيعها كالآتي :

٢٠٠ × ٢٠ = ٤٠٠٠

٦٠٠ × ٢٢ = ١٣٢٠٠

١٠٠ × ٢٦ = ٢٦٠٠

٩٠٠ سهم ١٩٨٠٠ إجمالي التكاليف

معدل المتوسط للسهم الواحد = $\frac{\text{اجمالي التكلفة}}{\text{عدد الأسهم}} = \frac{١٩٨٠٠}{٩٠٠}$ = ٢٢ دينار

كلفة الأسهم المباعة حسب هذه الطريقة :

٣٠٠×٢٢= ٦٦٠٠ دينار اجمالي التكلفة بموجب طريقة المعدل الموزون أما إذا سعرت بطريقة الوارد أولاً صادر أولاً فتكون كالآتي:

كلفة الأسهم المباعة حسب هذه الطريقة :

٢٠٠ × ٢٠ = ٤٠٠٠

١٠٠ × ٢٢ = ٢٢٠٠

٣٠٠ ٦٢٠٠ إجمالي التكلفة بموجب طريقة ما يشترى أو يباع أولاً

أما إذا سعر بطريقة ما يشتري أخيرا يباع أولا تكون كلفة الأسهم المباعة كالتالي :

١٠٠ × ٢٦ = ٢٦٠٠

٢٠٠ ×٢٢ = ٤٤٠٠

٣٠٠	٧٠٠٠ إجمالي التكلفة

تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في الأوراق المالية

هناك ثلاثة طرق لتقييم الاستثمارات وهي التكلفة أو السوق ، وطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وستتناول طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل وهي الأكثر استخداما وشيوعا بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل .

الكلفة أو السوق أيهما أقل

جرت العادة على تسعير الأوراق المالية قصير الأجل بسعر الكلفة أو السوق أيهما أقل في نهاية السنة والمبرر لذلك أن سعر السوق إذا كان أقل من الكلفة فهو السعر المحتمل استمراره في الوقت الحاضر القريب الذي ستباع فيه الأوراق المالية وبالتالي يجب تخفيض الكلفة إلى سعر السوق. كما أن عدم تخفيض سعر الأوراق المالية إلى السعر الأقل وإدخالها في الميزانية بالسعر العالي سيؤدي إلى تضليل القارئ وإظهار الأصول بأكثر من قيمتها وإظهار رأس المال العامل (المتداول) بأكثر من قيمته .

إن هذه الطريقة ولو أنها تأخذ انخفاض الأسعار بنظر الاعتبار إلا أنها لا تأخذ ارتفاع الأسعار بالحسبان وبالتالي تتبع الحيطة والحذر في معالجتها للأوراق المالية وفي

حالـــة انخفاض سعر السوق عن التكلفة ما هو القيد اللازم إثباته لأخذ الانخفاض بنظر الاعتبار ؟

هـــناك طريقتان لتسوية انخفاض سعر الأوراق المالية عن كلفتها في آخر السنة وهي :

١ـــ طريقة التخفيض المباشر : ـــ بموجب هذه الطريقة يتم اثبات قيد التسوية الجـــردية بتخفيض الأوراق المالية إلى سعر السوق . وذلك بجعل حساب الاستثمارات في الأوراق المالـــية دائنا وحساب خسائر هبوط أسعار أوراق مالية مدينا ، الذي يقفل في نهاية السنة بحساب الأرباح والخسائر.

وبالتالي بعد انقاص تكلفة الأوراق المالية بالفرق عن سعر السوق فتظهر هذه الاستثمارات ضمن الأصول المتداولة بالميزانية وبسعر السوق مباشرة ولهذا اطلق عليها بطريقة التخفيض المباشر.

٢ـــ طريقة التخفيض غير المباشرة :ـــ

بموجـــب هـــذه الطريقة تبقى الاستثمارات في الأوراق المالية في حسابها بسعر الـــتكلفة ويـــتم التخفيض بسعر السوق بتحميل هذا الانخفاض في القيمة السوقية عن الـــتكلفة لحساب الدخل (أ . خ) ويسمى خسائر هبوط أسعار أوراق مالية غير محققة ويكون جانب القيد الدائن على شكل مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ويظهر حساب المخصص في الميزانية مطروحا من كلفة الأوراق المالية على أساس أنه حساب تقييمي.

وفي سبيل تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل يتم الأخذ بفكرة المحصلة أي مقارنة جميع الاستثمارات بالسعر السوقي لهذه الاستثمارات مجتمعة . ولتوضيح ذلك فورد المثال التالي

مثال : ــ

إليك البيانات في ٢٠٠١/١٢/٣١ لإحدى الشركات والخاصة بعدد من الاستثمارات في الأوراق المالية بالتكلفة وسعر السوق

	التكلفة	السوق	أقل القيمتين
أسهم شركة الإسمنت (٢٠٠ سهم)	٥٠٠	٦٠٠	٥٠٠
أسهم شركة الدواء (٥٠٠ سهم)	٨٤٠	٨٠٠	٨٠٠
سندات البنك العقاري ٦%	٨٤٠٠	٧٨٠٠	٧٨٠٠
سندات شركة الكهرباء ٥%	٣٢٠٠	٣٤٠٠	٣٢٠٠
	١٢٩٤٠	١٢٦٠٠	١٢٣٠٠

بالمقارنة بين التكلفة والسوق نلاحظ أن إجمالي التكلفة ١٢٩٤٠ وإجمالي السوق ١٢٦٠٠ دينار ، وأن القيمة السوقية أقل من التكلفة وبالتالي فهي القيمة التي يجب أن تظهر في الميزانية وسيؤخذ الفرق بين التكلفة والسوق . وتعالج سواء بالطريقة

المباشـــرة أو غير المباشرة كما سيرد لاحقاً . أما العمود الثالث فهو يبين كيفية الأخذ بمفهـــوم الـــتكلفة او السوق أيهما أقل لكل بند من بنود الاستثمارات على حده ولا يؤخـــذ بـــه في معالجة الاستثمارات ، لكن يمكن استخدامه في المخزون السلعي . وفي بعض الدول وخصوصا التي توجد فيها سوق للأوراق المالية فإن قسم من المحاسبين من يرى تطبيق التكلفة أو السوق لكل نوع من الاستثمارات ، أي فصل الاستثمارات في الأســـهم عـــن الاستثمارات في السندات ففي مثالنا السابق يمكن تطبيق هذا المفهوم كالآتي

	التكلفة	السوق	أقل القيمتين
أسهم شركة الإسمنت (٢٠٠ سهم)	٥٠٠	٦٠٠	
أسهم شركة الدواء (٥٠٠ سهم)	٨٤٠	٨٠٠	
	١٣٤٠	١٤٠٠	١٣٤٠دينار
سندات البنك العقاري ٦%	٨٤٠٠	٧٨٠٠	
سندات شركة الكهرباء ٥%	٣٤٠٠	٣٢٠٠	
	١١٨	١١٠٠٠	١١٠٠٠دينار

وبالـــتالي فإن الاستثمارات في الأسهم تقييم بسعر ١٣٤٠ (وهو سعر التكلفة بدون أخذ أي مخصص)

بينما الاستثمارات في السندات يجب أن تقيم بسعر ١١٠٠٠ (أي أن هناك مخصص بمقدار ٨٠٠ دينار)

وفي رأينا أن الاستثمارات القصيرة الأجل سواء كانت أسهم أو سندات يجب أن تقيم مجتمعة لأنه كلا النوعين من الاستثمار قد تم اقتناؤها لنفس الغرض وهو الاستثمار المؤقت.

تكوين مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

يخلق مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية في الفترة التي لم يكن هناك رصيد مدور من السنة السابقة من حساب الأرباح والخسائر بالمبلغ المراد عمله بجعله مدينا وحساب المخصص الجديد دائنا بنفس المبلغ وسنوضح ذلك في المثال التالي

مثال : ـــ

في ١/ ١٠ / ٢٠٠١ قامت منشأة عامر التجارية باستثمار النقدية الزائدة لديها في أوراق مالية فقد اشترت ٢٠٠٠ سهم من أسهم شركة الإسمنت و ١٠٠٠ سهم من أسهم شركة الدواء الأردنية وذلك مقابل مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار لأسهم شركة الإسمنت و ٤٠٠٠٠ دينار لأسهم شركة الدواء الأردنية .

وفي٣١/ ١٠/ ٢٠٠١ اشترت المنشأة ٥٠٠ سند من سندات البنك العقاري بفائدة ٦% سنويا وتدفع الفوائد في ٣١/ ١٠ و ٣٠ /٤ من كل عام مقابل مبلغ وقدره ٥٠٠٠٠ دينار علما أن القيمة الاسمية للسند هي ١٠٠ دينار .

هذا وأن القيمة السوقية للأوراق المالية كانت وكما يلي

١٢ دينار لأسهم شركة الإسمنت ، ٢٠ دينار لأسهم شركة الدواء ، ٩٨ دينار لسندات البنك العقاري.

المطلوب :

إثبات ما تقدم في دفاتر المنشأة

قيد الشراء في ٢٠٠١/١٠/١

من مذكورين

٢٠٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل ـ أسهم شركة الإسمنت

٤٠٠٠٠ حـ / استثمارات قصيرة الأجل ـ أسهم شركة الدواء

٦٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية في البنك

في ١٠/٣١ قيد شراء السندات

٥٠٠٠٠ من حـ/استثمارات قصيرة الأجل ـ سندات البنك العقاري

٥٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

في ٢٠٠١/١٢/٣١ إثبات قيد التسوية لفوائد السندات المستحقة من ١٠/٣١ لغاية ١٢/٣١

$$٥٠٠٠٠ \times ٦\% \times \frac{٢}{١٢} = ٥٠٠$$

٥٠٠ من حـ/ إيراد الاستثمارات المستحقة

٥٠٠ إلى حـ / إيراد الاستثمارات القصيرة الأجل

٥٠٠ من حـ / إيراد الاستثمارات

٥٠٠ إلى حـ/الأرباح والخسائر

وأيضا يتم تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل مجتمعة وكما يلي :

	التكلفة	السوق	الربح(أو الخسارة)غير المحققة
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)
سندات البنك العقاري	٥٠٠٠٠	٤٩٠٠٠	(١٠٠٠)
	١١٠٠٠٠	٩٣٠٠٠	(١٧٠٠٠)

ويظهـــر التقيـــيم أن السوق أقل من التكلفة .ولأن هذه المرة الأولى التي يحدث فيها اســـتثمار لذلـــك لابد من تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية لمواجهة الخسائر المتوقعة طبقا لمفهوم الحيطة والحذر بذلك فإن قيد التسوية اللازم تكوينه في ٣١/ ١٢ /٢٠٠١ هو :

١٧٠٠٠ من حـــ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

١٧٠٠٠ إلى حـــ / مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

ويتم إقفال الخسائر الغير محققة بقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر كما يلي :

١٧٠٠٠ من حـــ / أرباح وخسائر (الدخل)

١٧٠٠٠ إلى حـــ / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

أمـــا حســـاب المخصص فيعامل على أساس حساب تقييمي يطرح من الاستثمارات القصيرة الأجل الميزانية وكما يلي :

أصول	الميزانية كما ٢٠٠١/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
١١٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
(١٧٠٠٠) – مخصص خسائر هبوط أ.مالية		
٩٣٠٠٠		

ويمكـــن استخدام طريقة التخفيض المباشر بحيث تظهر الأوراق المالية في الميزانية بسعر السوق مباشرة وبالقيد التالي على أن تظهر الكلفة بين قوسين للتوضيح

١٧٠٠٠ من حـــ/خسائر هبوط أسعار أ. مالية

١٧٠٠٠ إلى حـــ/ الاستثمارات القصيرة الأجل

١٧٠٠٠ من حـــ/ الأرباح والخسائر

١٧٠٠٠ إلى /خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

ولـــو فرضنا أن منشأة عامر قامت في بداية السنة التالية ١/١ /٢٠٠٢ ببيع سندات البنك العقاري بمبلغ ٤٩٧٠٠ دينار فإن القيد اللازم هو :ـــ

من مذكورين

٤٩٧٠٠ حـــ/ النقدية في البنك

٨٠٠ حـــ/ خسائر بيع الاستثمارات

إلى مذكورين

٥٠٠٠٠ حـــ/ استثمارات قصيرة الأجل

٥٠٠ حـــ/ إيراد الاستثمارات المستحقة

الفوائد المستحقة = ٥٠٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٢}{١٢}$ = ٥٠٠ دينار

ونلاحظ أن الاستثمارات قد تم بيعها بخسارة قدرها ٨٠٠ دينار ولم يستخدم المخصص لتغطية الخسارة في السندات . وذلك لأن المخصص تم احتسابه على أساس الاستثمارات ككل بدلا من أخذ المخصص استثمار وبالتالي لا يجوز استخدامه لتغطية خسارة أحد الاستثمارات ، وفي نهاية كل فترة تتم المقارنة بين الكلفة والسوق ويتحدد رصيد المخصص لكن بالفرق بين القيمتين ومن هنا نجد أنه هناك ثلاثة حالات لمعالجة المخصص.

١ـ تخفيض مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية :

إذا كانت السنة الحالية هي ليست السنة الأولى التي يعمل فيه المخصص فقد يتبقى المخصص المدور من السنة السابقة ويضاف على المخصص المراد عمله في هذه السنة . فقد جرت العادة بتخفيض قيمة المخصص بالزيادة وبجعله مدينا وإعادة هذه الزيادة لحساب الدخل بجعله دائنا وكما يلي :ـ

فمثلا : إذا كانت تكلفة الاستثمارات لمنشأة عامر في نهاية عام ٢٠٠١ والقيمة السوقية لها كما يلي :

	تكلفة	السوق	الربح(أو الخسارة) الغيرمحققه
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٠٠٠
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	(١٦٠٠٠)
	٦٠٠٠٠	٥٢٠٠٠	(٨٠٠٠)

نلاحظ : أن رصيد المخصص الواجب الظهور في الميزانية هو ٨٠٠٠ دينار بدلا من ١٧٠٠٠ دينار لذلك يتم تعديل الرصيد السابق ليصبح ٨٠٠٠ دينار ويعتبر النقص استرداداً لجزء من الخسائر غير المحققة ويكون بالقيد التالي :

٩٠٠٠ من حـــ/مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

٩٠٠٠ إلى حـــ/خسائر هبوط أسعار أ.مالية

قيد الاقفال

٩٠٠٠ من حـــ/ خسائر هبوط أسعار أ. مالية

٩٠٠٠ إلى حـــ/الأرباح والخسائر

أما المخصص المعدل فيظهر في الميزانية مطروحا من حساب الاستثمارت وكما يلي

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
٨٠٠٠ – مخصص خسائر هبوط أ. مالية		
٥٢٠٠٠		
١١٠٠	١١٠٠	

٢ــــ زيادة مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية:

في حالـــة الســـنة الحالية هي ليست السنة الأولى التي يعمل فيها مخصص وبالتالي هناك رصـــيد مخصص مدور من السنة السابقة . وعند إجراء التقييم وكان المخصص المراد تكويـــنه أكـــثر من رصيد المخصص المدور من السنة السابقة جرت العادة إلى زيادته بالمـــبلغ الواجـــب عمله وبالتالي يحمل حساب الأرباح والخسائر بالفرق بين المخصص القـــديم والمخصـــص الجديـــد بجعله مديناً ، وجعل حساب المخصص دائنا بهذا الفرق ولتوضيح ذلك نورد إليك المثال التالي :

فمثلا لو كانت تكلفة الاستثمارات القصيرة الأجل المنشأة عامر في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والقيمة السوقية كما يلي

	كلفة	سوق	الربح (الخسارة) غير المحققة
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠	(٢٠٠٠)
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	(١٨٠٠٠)
	٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)

نلاحـــظ : أن رصيد المخصص الواجب عمله هو ٢٠٠٠٠ دينار بدلا من ١٧٠٠٠ دينار . لذلك يتم تعديل المخصص السابق ١٧٠٠٠ . ليصبح ٢٠٠٠٠ دينار بزيادته بمقدار ٣٠٠٠ دينار

للوصول إلى الرصيد المطلوب ويتم ذلك بالقيد التالي:

٣٠٠٠ من حـــ/خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

٣٠٠٠ حـــ/ مخصص خسائر هبوط أسعارا أوراق مالية

قيد الإقفال

٣٠٠٠ من حـــ /الأرباح والخسائر

٣٠٠٠ إلى حـــ/خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

وتظهر الاستثمارات قصيرة الأجل في الميزانية وكما يلي :

أصول	الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل		
(٢٠٠٠٠) – مخصص خسائر هبوط أ . مالية		
٤٠٠٠٠		

٣ـــ تساوي القيمة السوقية مع التكفة أو تزيد عنها :

في حالة تساوي القيمة السوقية مع التكلفة أو أن القيمة السوقية تزيد عن التكلفة فإنه لا داعـــي لوجود مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية .لأن زيادة القيمة السوقية تعني وجود أرباح محتملة . لكن جرت العادة حسب مفهوم الحيطة والحذر محاسبيا أن الأرباح لا تؤخذ بنظر الاعتبار إلا عند تحققها أي بالبيع وبالتالي يتطلب الفاء المخصص في حالة وجوده وكما يلي :

فمثلا لو كانت تكلفة الاستثمارات لمنشأة عامر في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والقيمة السوقية لهاكما يلي

	كلفة	السوق	الربح (أو الخسارة) غير المتحققة
أسهم شركة الإسمنت	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	ـــــــ
أسهم شركة الدواء	٤٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٠٠٠

نلاحظ وجود أرباح محتملة بمقدار ٢٠٠٠ دينار والتي يجب أن لا تؤخذ بنظر الاعتـــبار لهـــذا يجري تعديل الرصيد السابق للمخصص بحيث يصبح صفراً نظراً لعدم الحاجة إليه ويكون بالقيد التالي :

١٧٠٠٠ من حـــ / مخصص خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

١٧٠٠٠ إلى حـــ/ خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

قيد الإقفال يكون.

١٧٠٠٠ من حـــ / خسائر هبوط أسعار أوراق مالية

١٧٠٠٠ إلى حـــ/ الأرباح والخسائر

وتظهر الاستثمارات بالميزانية بالتكلفة كما يلي:

الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

أصول	خصوم
أصول متداولة	
٦٠٠٠٠ استثمارات قصيرة الأجل	

تمارين الفصل الخامس

١ــ مــا هــي الطبيعة الأساسية للاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية مقارنة بالاستثمارات طويلة الأجل

٢ــ اشرح باختصار المعالجة المحاسبية لتقييم الاستثمارات القصيرة الأجل

٣ــ فــرق بين الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل من حيث مدة الحيازة والأغراض وتبويبهما في الميزانية

٤ــ هــل تحديد تكلفة الجزء المباع من الاستثمارات يعتمد على فرض التدفق المادي للاستثمارات وما هي طرق التحديد المستخدمة

٥ــ فيما يلي العمليات التي تمت في منشأة خالد التجارية خلال عام ٢٠٠٠

في ٢ /١ اشــترت المنشأة ٢٠٠٠٠٠ سهم عادي من أسهم شركة الاعتماد وللمواد الغذائية بسعره دنانير للسهم الواحد ، وبلغت مصاريف الشراء بما فيها العمولة ٨٠٠ دينار

في ٩٠/٤/٣ اشــترت ٢٠٠٠٠٠ ســهم من أسهم شركة الإسمنت بسعر ٧ دنانير للسهم وبلغت مصاريف الشراء ٢٠٠٠ دينار

في ١٠ / ٦ باعت المنشأة ١٠٠٠٠٠ سهم من أسهم شركة الاعتماد للمواد الغذائية بسعر ٨ دنانير للسهم كما بلغت مصاريف البيع التي دفعتها المنشأة ٥٠٠٠ دينار

في ٣٠ /٦ اشترت ١٠٠٠ سند من سندات البنك الأردني القيمة الاسمية للسند ٥٠ دينار بفائدة ٦% تدفع في ٣٠ /٦ و ١٢/٣١

في ٩/١ باعت المنشأة ٥٠٠ سند بسعر ٦٠ دينار للسند الواحد كما بلغت مصاريف البيع ٢٠٠ دينار

المطلوب :

١ــ إثبات العمليات أعلاه في دفاتر المنشأة .

٢ــ تقييم الاستثمارات القصيرة الأجل في دفاتر المنشأة إذا علمت أن القيمة السوقية للأسهم والسندات كانت كما يلي :

أسهم شركة الاعتماد ٤ دنانير

أسهم شركة الإسمنت ٦ دنانير

سندات البنك الأردني ٤٨ دينار

٦ــإليك المعلومات التالية عن الاستثمارات قصيرة الأجل لشركة السلام في ٣١/١/ ٢٠٠١ ٥٠٠ سهم في شركة الحديد والصلب

	السوق	الكلفة
٥٠٠ سهم في شركة الحديد والصلب	١٠٥٠٠	١٤٠٠٠
١٠٠٠ سهم في شركة الخليج	١٠٠٠٠	١٦٠٠٠
٢٥٠ سند في شركة الفوسفات	٢٧٥٠٠	٢٦٠٠٠

المطلوب : ١ــ تطبيق مبدأ السوق أو التكلفة أيهما اقل على هذه الاستثمارات وعمل قيود التسوية اللازمة

٢ــ إظهار هذه الاستثمارات في ميزانية الشركة في ٣١/١٢/٢٠٠٠

٧ــ بتاريخ ٣١ /١٢/٢٠٠١ ظهرت الاستثمارات قصيرة الأجل في ميزانية شركة السجاد الوطنية كالآتي:

البيان	السوق	التكلفة
أسهم شركة (أ)	٣٥٠٠	٤٠٠٠
أسهم شركة (ب)	٧٥٠٠	٦٩٠٠
سندات	٨٩٠٠	١٠٠٠٠

وفي الستة أشهر الأولى لسنة ٢٠٠٢ تمت العمليات التالية :

١ــ تم بيع أسهم شركة (أ) بقيمة صافية قدرها ٤٥٠٠ دينار.

٢ــ باعت استثماراها بالسندات بمبلغ ٨٠٠٠ دينار علما أن مقدار الفائدة المستحقة عليها بلغت ٢٥٠ دينارا.

المطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لعمليات البيع والشراء السابقة.

الفصل السادس

الذمم المدينة

الفصل السادس
الذمم المدينة

مقدمة

يعبر حساب المدينون عن مبالغ مستحقة للوحدة الاقتصادية قبل الغير أما لفترة تقل أو تـــزيد عن سنة واحدة ، ولذلك يجري تصنيفها إلى : حسابات مدينين قصيرة الأجل ، وحســـابات مدينين طويلة الأجل ، وفقا لمعيار الفترة الزمنية ، وتأسيسا على ما تقدم فـــإن حسابات المدينين المستحقة خلال سنة مالية واحدة أو دورة تشغيل واحدة تعتبر قصـــيرة الأجـــل ، إما التي تستحق خلال فترة تزيد عن السنة المالية الواحدة أو دورة التشغيل فتعتبر من حسابات المدينين طويلة الأجل.

وغالـــبا مـــا تلجأ الجهة الدائنة الطلب من المدين تعزيز مديونيته بورقة تجارية ، تعرف بأوراق القبض وتتمثل هذه الأوراق في القيمة الإسمية للكمبيالات أو السندات الأذنية التي تملكها الوحدة الاقتصادية بتاريخ إعداد القوائم المالية.

وتصنف حسابات المدينين إلى :ـــ

(١) حسابات المدينين التجارية : تمثل جميع الديون المستحقة للوحدة الاقتصادية على العمـــلاء التجاريين نتيجة تعاملهم مع الوحدة في شراء سلع أو خدمات بالأجل، وهـــذا يعـــني استحقاق قيمة السلع والخدمات في تاريخ لاحق. يفهم مما سبق بأن حســـابات المديـــنين الـــتجارية تمثل الاستحقاقات الواجب تحصيلها من العملاء التجاريين للمنشأة وهي تمثل جزءا كبيرا من مجموع حسابات المدينين .

(٢) حســـابات المدينين غير التجارية: وهي الالتزامات النقدية التي تنشأ طرف الغير حيال الوحدة الاقتصادية عن عمليات مختلفة ومتنوعة ومن أمثلتها:

ـــ السلف المالية المقدمة للعاملين في المنشأة .

ـــ التأميــنات القابلـــة للاســترداد و المقدمة لبعض الشركات مثل تأمينات الهاتف والكهرباء والمياه ... الخ

ـــ التأميــنات المدفوعـــة لإنجاز بعض الأعمال مثل التأمينات المقدمة من قبل متعهدي الأرزاق.

ـــ أرباح مستحقة عن الاستثمارات بالأسهم وفوائد السندات المستحقة.

ـــ المبالغ المستحقة على شركات التأمين كتعويض عن خسائر حوادث الأخطار المؤمن علــيها . أو على جهات حكومية كمصلحة الضرائب . والتعويض عن البضائع التالفة نتيجة سوء نقل وما في حكم ذلك.

ـــ الديون الناشئة عن بيع الاستثمارات أو أصول أخرى (باستثناء البضاعة).

مـــن المناقشة السابقة يتم تصنيف الديون كأصل متداول وإذا كان من المنتظر تحصيلها خلال الدورة التجارية أو خلال سنة أيهما أطول. ولذلك فإن الديون التجارية تصنف عـــلى أســـاس أنها أصول متداولة أما الديون غير التجارية فإنه يجب دراستها وتحليلها حسب طبيعة كل عنصر

واســـتنادا لما تقدم يكون الدين أصل متداول إذا كان تاريخ استحقاقه خلال فترة تقل عـــن الســـنة أو خـــلال الدورة التجارية أيهما أطول فإذا استحق الدين خلال الفترة المحـــددة يعتبر أصلا متداولا ، وفي حالة عدم استحقاقه وفق المعيار المحدد فيعتبر أصلا غير متداول.

والمشـــاكل الأساسية في المحاسبة عن حسابات المدينين تتعلق بتحديد قيمتها وتبويبها بقائمـــة المركز المالي ، ويتم تقويم حسابات المدينين قصيرة الأجل على أساس " صافي القـــيمة القابلة للتحقق " والتي يمكن قياسها بمقدار صافي النقدية التي يتوقع تحصيلها

خـــلال السنة المالية أو فترة دورة التشغيل أيهما أطول . وذلك تطبيقا لمفهوم الحيطة والحـــذر المحاسبي الذي يقضي مراعاة الحيطة والحذر عند التقييم . أما الدين التجاري فيجب أن يظهر في الدفاتر على أساس القيمة المستحقة

العوامل المؤثرة على المتحصلات الناجمة عن الديون :

عند تسجيل المتحصلات لابد من مراعاة ثلاثة عوامل رئيسة هي :

- القيمة الاسمية لحسابات المدينين .
- احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلا
- طول الفترة الزمنية اللازمة لتحصيل حسابات المدينين.

تحديد القيمة الإسمية لحسابات المدينين:

تنشـــأ حسابات المدينين من مزاولة المنشأة عملية بيع السلع أو الخدمات للعملاء على أن يـــتم تحصـــيل قيمة السلع والخدمات المباعة أو جزءً منها خلال فترة زمنية لاحقة لـــتاريخ إتمـــام عملية البيع. وقيمة الديون المترتبة على العملاء نتيجة التعامل السابق يـــتوقف بالدرجـــة الأولى عـــلى تحديد صافي المبيعات ، ولأجل تحديد القيمة الصافية للمبـــيعات لا بـــد من معرفة التسهيلات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية لعملائها والتي تنحصر بالدرجة الأولى بالخصم والمسموحات

احتمال تحصيل القيمة الاسمية مستقبلا ومشاكل الديون المعرومة

تعتـــبر طريقة البيع الأجل إحدى أساليب البيع لتسهيل مهمة عقد الصفقات التجارية بهـــدف تـــرويج الســـلع والخدمات التي تتعامل بها الوحدات الاقتصادية. إلا أن هذه الطـــريقة لا تخلـــو من بعض المخاطر مثل امتناع المدين عن تسديد ما بذمته من ديون

نتيجة لعسره المالي ، أو إفلاسه أو لأي سبب آخر مما يترتب على ذلك تحمل الوحدة الاقتصادية لخسائر تسمى الديون المعدومة (د.م.) . ويعتبر الدين معدوما عند التأكد من عدم إمكانية تحصيل الدين يتم استنزال قيمته من رصيد المدينين بموجب القيد التالي:

من حـ ديون معدومة (د.م .)

إلى حـ / المدينون – أسم العميل

ويقفل حساب الديون المعدومة في نهاية السنة بقائمة الدخل (أو حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الإيرادات والمصروفات) كعبء حقيقي على دخل الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وذلك بموجب القيد التالي :

من حـ قائمة الدخل (أ.خ)

إلى حـ / الديون المعدومة

وتقسم الديون المعدومة إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا : ديون معدومة محققة على وجه الدقة:

إن الديون المعدومة المحققة على وجه الدقة يتم طرحها من رصيد المدينين ، إما خلال السنة أو في نهايتها ، وفي كلا الحالتين السابقتين يجب إثبات الدين المعدوم بتاريخ إعدامه في دفاتر الوحدة الاقتصادية وفق القيود المشار إليها فيما سبق.

مثال :

اظهر ميزان مراجعة شركة البسمة التجارية البيانات التالية :

٢٠٠٠٠ مدينون ، ٤٠٠٠ ديون معدومة .

وفي نهاية المدة التجارية أعدم دين قدره ٢٠٠٠ دينار .

المطلوب :إجراء قيود التسوية والإقفال .

الحل :

١ــ قيد التسوية والإقفال :

٢٠٠٠ من حـــ / الديون المعدومة ١٢/٣١

٢٠٠٠ إلى حـــ / المدينون

٦٠٠٠ من حـــ / قائمة الدخل (أ.خ)

٦٠٠٠ إلى حـــ / الديون المعدومة ١٢/٣١

من المثال السابق يمكن أن نسجل الملاحظات التالية :

١ــ الديــون المعدومة خلال السنة والظاهر رصيدها بميزان المراجعة (٤٠٠٠ دينار) سبق وأن تم استنزالها من رصيد حساب المدينين.

ولذلــك في نهايــة السنة المالية يتم عمل قيد تسوية للديون التي أعدمت فقط في نفس الفترة .

٢ــ يعمــل قــيد تحمــيل الديون المعدومة {خلال السنة (الظاهرة بميزان المراجعة) والديون المعدومة في نهاية السنة } على حساب الأرباح والخسائر (٤٠٠٠ +٢٠٠٠)

٣ــ يصــبح رصــيد المديــنين بعد إثبات الدين المعدوم في نهاية السنة (عند الجرد) ١٨٠٠٠ ديــنار (٢٠٠٠٠ ــ ٢٠٠٠) ، أي رصــيد المديــنين الظاهر بالميزان ــ الديون المعدومة في نهاية السنة .

ثانيا : الديون المعدومة غير المحددة على وجه الدقة:

وهـــي تلك الديون التي لم يجر التأكد من إعدامها خلال السنة، ومادامت هي موضع التأكد فلذلك لا يجري طرح مبلغها من رصيد المدينين ، إلا أنه يجب تحميلها على قائمة

الدخل (أو ملخص الإيرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) خصما على إيرادات الفترة تطبيقا لمفهوم الحيطة والحذر المحاسبي . وتأسيسا على ما تقدم يتم عمل مخصص بقيمة الديون المعدومة . ولذلك يتم إثبات هذا المخصص في نهاية الفترة بالقيد التالي :

من حـــ / قائمة الدخل (أ . خ)

إلى حـــ / مخصص الديون المعدومة

مثال :

في ٣١/ ١٢ /٢٠٠١ وعـــند إعــــداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات الـــتجارية . كـــون مخصص للديون المعدومة بمبلغ ٧٠٠ دينار ، وذلك لمقابلة خسارة مؤكـــدة نتيجة افلاس المدين صلاح .ولذلك يكون لهذا المبلغ مخصص للديون المعدومة بالقيد الآتي :

٧٠٠ من حـــ /قائمة الدخل (أ .خ)

٧٠٠ إلى حـــ /مخصص الديون المعدومة

ومـــن القـــيد السابق يتضح أن رصيد المدينين الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية سوف لا يتأثر بمخصص الديون المعدومة سواء بالزيادة أو النقصان ، وإنما يظهر هذا المخصص بقائمة المركز المالي إما مطروحا من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانـــب الخصوم . وعند إعدام الدين في الفترة أو الفترات اللاحقة يتم قفل مبلغة في حســـاب مخصص الديون المعدومة) وأي فرق بالزيادة أو النقصان يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل أو ملخص الإيرادات والمصروفات).

فلو فرضنا أنه في سنة ٢٠٠٢ م تم إعدام ٥٠٠ دينار من ديون العميل صلاح فهنا نجري القيد التالي:

٥٠٠ من حـــ/الديون المعدومة

٥٠٠ إلى حــــ / المدينون ـــ صلاح

٥٠٠ من حـــ / مخصص الديون المعدومة

٥٠٠ إلى حـــ/ الديون المعدومة

٢٠٠ من حـــ/ مخصص الديون المعدومة

٢٠٠ إلى حـــ / قائمة الدخل (أ . خ) ـــ إيراد سنوات سابقة

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن كثيرا ما يثار جدل بخصوص طبيعة الديون المعدومة مفادة هل أن هذا النوع من الديون يتعلق بوظيفة البيع أم بوظيفة الإدارة العامة فيرى الـــبعض أن هـــذا الدين يرتبط بسياسة البيع ، ولذلك فهو مرتبط بوظيفة البيع. بينما يـــرى الـــبعض الآخـــر أن الديون المعدومة لا ترتبط بوظيفة البيع بل هي نتيجة سوء وإهمـــال الإدارة في اختـــبار العمـــلاء الجيدين أو في سياسة تحصيل الديون في الوقت المناسب .

تحصيل الديون المعومة:

إن إعدام الدين محاسبيا لا يعتبر نهائيا لأنه قد يحدث أن يتم تحصيله بالكامل أو تحصـــيل جزء في السنة أو السنوات التي تلي سنة إعدامه ، ولذلك فعند تحصيل هذه الديون يتم إثباتها في الدفاتر بالقيد التالي:

من حـــ / الخزينة أو البنك

إلى حـــ / ديون معدومة محصلة

وفي نهايـــة السنة المالية التي تحصل فيها الديون تقفل في قائمة الدخل (ملخص الإيرادات والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر) كإيراد للفترة التي حصلت فيه وذلك بموجب القيد التالي:

من حـــ/ ديون معدومة محصلة

إلى حـــ / قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

مثال :

في ســـنة ٢٠٠١ م تم إعـــدام دين لأحد العملاء بمبلغ ٣٠٠ دينار وحمل خصما على إيـــرادات تلك الفترة ، وفي سنة ٢٠٠٢ م تم تحصيل مبلغ ١٠٠ دينار من الدين ففي مثل هذه الحالة يجري إثبات العملية بالدفاتر بالصورة التالية:

١٠٠ من حـــ/الخزينة

١٠٠ إلى حـــ/ ديون معدومة محصلة

١٠٠ من حـــ / ديون معدومة محصلة

١٠٠ إلى حـــ/ قائمة الدخل (ملخص الدخل)

الديون المشكوك في تحصيلها :

الديـــون المشكوك في تحصيلها هي ديون محتمل عدم تحصيلها نتيجة الشك في القـــدرة المالية للعميل وما د ام عنصر الشك موجودا هنا فإن المبادئ المحاسبية تتطلب الاحتـــياط له عن طريق عمل مخصص لمواجهة الخسارة المحتملة ، وهذا المخصص يطلق عليه اسم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، ويتم معالجته بطريقتين هما :

١ــ الطريقة المباشرة :

تقضــــي هــــذه الطــريقة بعدم تسجيل أي قيد محاسبي عند الشك في تحصيل الديــون، وإنما يجري إثبات الخسائر الناجمة عن ذلك عند التأكد من عدم تحصيل قيمة الدين ، وتحميلة على حساب الديون المعدومة خصما من رصيد المدينين كما هو الحال عند إعدام أي دين آخر ، بموجب القيد التالي :

من حـــ/ديون معدومة

إلى حــ / المدينون ــ اسم العميل

وفي نهاية السنة المالية يتم تحميل قيمة هذا الدين بالإضافة إلى الديون المعدومة الأخرى خصما على إيرادات الفترة بموجب القيد التالي :

من حــ /قائمة الدخل (أرباح وخسائر)

إلى حــ / ديون معدومة

إلا أن هذه الطريقة تتنافى مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات الذي يقضي مقارنة الإيرادات بالمصروفات التي تمت التضحية بها أو التكاليف التي تم استنفادها في ســبيل الحصول على تلك الإيرادات. كما أنها تتنافى مع الحيطة والحذر الذي يقضي الاحتــياط من الخسائر المحتملة . وبالإضافة إلى ذلك فأن اتباع هذه الطريقة تؤدي إلى عدم دقة المركز المالي للمشروع لعدم دقة رصيد المدينين

٢ــ الطريقة غير المباشرة :

يتم اتباع هذه الطريقة تطبيقا للمبادئ المحاسبية التي تقضي بالاحتياط للخسائر المحتملة كما أنها تتفادى العيوب الناجمة عن تطبيق الطريقة المباشرة . وعلى هذا الأساس يكون في نهاية الفترة المالية مخصص يحجز من دخل الفترة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ويظهر مخصوصا من رصيد المدينين بقائمة المركز المالي أو يظهر ببند مستقل ضمن الخصوم المتداولة .

والقيد يكون :

من حــ / قائمة الدخل (أو الأرباح والخسائر)

إلى حــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

مما سبق يتضح أن عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لا يؤثر على رقم المدينين سواء بالزيادة أو النقصان ، لأن عمل هذا المخصص لا يمنع من مطالبة المدينين، وإنما جاء تحسبا لوقوع خسائر الديون المعدومة وعند عمل المخصص تواجه المحاسب أحد احتماليين :

أولا : عدم وجود رصيد سابق لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فيتم تقدير قيمة المخصص كما هو مطلوب بحيث يكون مساويا لما هو مطلوب من دخل الفترة ثم يثبت ويحجز في الدفاتر المحاسبية بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب المخصص دائناً.

ثانيا : وجود رصيد لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها من العام السابق .
وهنا يقابلنا أحد الاحتمالات التالية :

١ــ يكــون رصيد مخصص السنة السابقة مساويا لقيمة المخصص المراد عمله في هذا العام ، ولذلك فما دام الرصيد السابق مساويا لقيمة مخصص السنة الحالية فلا تجــري أي تسوية على رصيد المخصص باعتبار أن الرصيد يغطي قيمة الديون المحتمل عدم تحصيلها ومساويا للنقص المحتمل في رصيد المدينين هذا العام.

٢ـــــيكون رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أقل من قــيمة الديــون المشــكوك في تحصــيلها هذا العام . لمواجهة ذلك يجب زيادة رصيد المخصص حتى يكون مساويا لقيمة الديون المشكوك في تحصيلها بالقيد التالي :

من حـــ / قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر)

إلى حـــ /مخصص الديون المشكوك فيها

عــلما أن تعلية قيمة مخصص هذا العام تتم بالفرق بين رصيد المخصص للسنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة في نهاية الفترة المالية وقيمة مخصص الديون المشكوك في تحصــيلها هذا العام . فلو فرضنا أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق والظاهر بميزان المراجعة في السنة المراد الاحتياط من ديونها بمبلغ ٥٠٠ دينار ، بيــنما قــدرت الديــون بمــبلغ ٧٠٠ دينار . ففي مثل هذه الحالة يكون قيمة تعلية المخصص ٢٠٠ دينار، أي إيجاد الفرق بين رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للسنة السابقة وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام (٧٠٠ ــ ٥٠٠) وبقيمة الفرق يتم إجراء القيد التالي :

٢٠٠ من حـــ/قائمة الدخل (أ.خ)

٢٠٠ إلى حـــ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ويظهـــر الرصيد الجديد لحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مخصوما مـــن حســـاب المدينين بقائمة المركز المالي بجانب الأصول ، أو ببند مستقل في جانب الخصوم.

٣ــ يكـــون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق أكبر من قيمة الديـــون المشـــكوك في تحصـــيلها هـــذا العام . فبموجب هذه الحالة يتم تخفيض رقم المخصص للسنة السابقة بمقدار قيمة الفرق بين الرصيد السابق وقيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام . وبالفرق يتم إجراء القيد التالي:

من حـــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـــ/قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)

ويكون الرصيد الجديد ظاهرا بقائمة المركز المالي مطروحا من رقم المدينين أو في بند مستقل بجانب الخصوم كما هو في الحالات السابقة.

مثال :

الأرصـــدة التالـــية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى الشركات التجارية : ٦٢٥٠ مدينون ، ٢٠٠ ديون معدومة ، ٦٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

فإذا علمت بأنه أعدم في نهاية السنة دين قدره ٢٥٠ دينار.

المطلوب :

١ــ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ــ تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وحساب الديون المعدومة، ثم بين أثر العمليات السابقة على القوائم المالية في نهاية الفترة المالية. وذلك في ظل الافتراضات المستقلة التالية:

أ ــ عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في السنة السابقة ويراد عمل لهذه السنة بنسبة ٥% من رصيد المدينين .

ب ــ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠% من رصيد المدينين.

جـ ــ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٨% من رصيد المدينين .

د ــ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٢% من رصيد المدينين .

الحل :

الافتراض (أ) :

مخصص الديون المشكوك فيها =- رصيد المدينين الصافي (رصيد المدينين بالميزان — الديون المعدومة في نهاية السنة) × النسبة .

= (٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ٥% = ٣٠٠ دينار .

بمـا أن الفـرض يشير إلى عدم وجود مخصص للديون المشكوك في تحصيلها من السنة السابقة فإنه والحالة هذه يعتبر المخصص المعمول هذه السنة هو الرصيد الوحيد وعليه يخصم من دخل الفترة ويحمل على قائمة الدخل أو (الأرباح والخسائر).

١ـ قيود التسوية والإقفال في ١٢/٣١

٢٥٠ من حـ /الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـ/المدينون

٧٥٠ من حـ / أ.خ الأرباح والخسائر (ملخص الدخل)

إلى مذكورين

٤٥٠ حـ/ ديون معدومة

٣٠٠ حـ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢ـ حسابات الأستاذ :

حـ / الديون المعدومة

٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـ/ أ.خ
٢٥٠	إلى حـ/المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٣٠٠	من حـ/ أ.خ
٣٠٠		٣٠٠	

حـ / المدينين

٦٢٥٠	رصيد ١٢/٣١	٢٥٠	من حـ/ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

حـ / أرباح الخسائر

٤٥٠	إلى حـ / د.م (ديون معدومة)		
٣٠٠	إلى حـ/مخصص ديون مشكوك فيها		

قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة :		
المدينون	٦٠٠٠	
ـ مخصص ديون مشكوك فيها	(٣٠٠)	٥٧٠٠
صافي المدينين		

الافتراض (ب)

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) ×١٠% = ٦٠٠ دينار قيمة الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام .

بمـــا أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام = رصيد مخصص السنة السابقة .

إذا لا يعمل أي قيد تسوية لذلك .

١ـــ قيود التسوية في ٣١/ ١٢ :

٢٥٠ من حـــ / الديون المعدومة
  ٢٥٠ إلى حـــ / المدينون

٤٥٠ من حـــ / الأرباح والخسائر (ملخص الدخل)
  ٤٥٠ إلى حـــ / الديون المعدومة

٢ـــ حسابات الأستاذ :

منه — حـــ / الديون المعدومة — له

منه		له	
٢٠٠	رصيد ٣١/ ١٢	٤٥٠	من حـــ/ أ.خ
٢٥٠	إلى حـــ / المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

منه — حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها — له

منه		له	
٦٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٦٠٠	رصيد بالميزان
٦٠٠		٦٠٠	

منه		حـ / مدينون	له
٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ / ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠

٣ـ القوائم المالية :

منه	حـ / أ . خ الأرباح والخسائر		له
٤٥٠	إلى حـ / ديون معدومة	

قائمة المركز المالي

الأصول المتداول :		
المدينون	٦٠٠٠	
– مخصص ديون مشكوك فيها	(٦٠٠)	
صافي المدينين		٥٤٠٠

الافتراض (جـ) :

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ٨% = ٤٨٠ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لهذا العام .

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق = ٦٠٠

إذا ٦٠٠ – ٤٨٠ = ١٢٠ دينـار الزيادة في المخصص والذي يستوجب تتزيله من مخصص العام السابق.

١ ـــ قيود التسوية والأقفال في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حـــ / الديون المعدمة

٢٥٠ إلى حـــ / المدينون

١٢٠ من حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

١٢٠ إلى حـــ/ الأرباح والخسائر

٤٥٠ من حـــ / الأرباح والخسائر

٤٥٠ إلى حـــ/ الديون المعدومة

٢ ـــ حسابات الأستاذ :

منه — حـــ الديون المعدومة — له

منه		له	
٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حـــ /أ.خ
٢٥٠	إلى حـــ /المدينون		
٤٥٠		٤٥٠	

منه — حـــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها — له

منه		له	
١٢٠	إلى حـــ / أ . خ	٦٠٠	رصيد بالميزان
٤٨٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي		
٦٠٠		٦٠٠	

منه		حـ/ المدينين	له
٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ/ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣-القوائم المالية

حـ / أ . خ

منه			له
٤٥٠	إلى حـ/د.م	١٢٠	من حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

قائمة المركز المالي — الأصول

البيان		
الأصول المتداول:		
المدينون	٦٠٠٠	
ـ مخصص ديون مشكوك فيها	(١٨٠)	
صافي المدينين		٥٥٢٠

الافتراض (د)

(٦٢٥٠ – ٢٥٠) × ١٢% = ٧٢٠ دينار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هذا العام .

بما أن رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها = ٦٠٠٠ دينار فإنه إذا أقل من المخصص المراد عمله لمواجهة هذا العام بمبلغ ١٢٠ دينار .

لذلك من الضروري تعلية رصيدمخصص الديون المشكوك في تحصيلها للعام السابق بمقدار الفرق السابق.

١ــ قيود التسوية والإقفال في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حـــ / الديون المعدومة

٢٥٠ إلى حـــ / المدينون

٥٧٠ من حــ / أ . خ

إلى مذكورين

٤٥٠ حـــ/ الديون المعدومة

١٢٠ حـــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢ــ حسابات الأستاذ :

حــ / الديون المعدومة

منه		له	
٢٠٠	رصيد بالميزان	٤٥٠	من حــ/ أ . خ
٢٥٠	إلى حــ/ المدينون		
٤٥		٤٥٠	

حــ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

منه		له	
٧٢٠	رصيد بظهر بقائمة المركز المالي	٦٠٠	رصيد بالميزانية
		١٢٠	من حــ / أ . خ
٧٢٠		٧٢٠	

منه ح‍ـ / المدينين له

٦٢٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـ/ ديون معدومة
		٦٠٠٠	رصيد (يظهر بقائمة المركز المالي)
٦٢٥٠		٦٢٥٠	

٣-القوائم المالية

منه حـ/أ.خ له

٤٥٠	إلى حـ/ د.م	١٢٠	من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

الأصول قائمة المركز المالي

الأصول المتداولة:		
المدينون	٦٠٠٠	
- مخصص ديون مشكوك فيها (صافي رصيد المدينين)	(٧٢٠)	
صافي المدينين		٥٢٨٠

طرق تقدير الديون المشكوك في تحصيلها :

هناك عدد من الطرق التي بواسطتها يتم تحديد قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وأهم هذه الطرق هي :

١ـــ كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة .

٢ـــ كنسبة مئوية من أرصدة العملاء (المدينين)

٣ـــ تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء .

وفي الفقـــرات التالـــية سوف نتطرق إلى كل طريقة من هذه الطرق الثلاث بشيء من التفصيل :

١ــ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة:

تستند هذه الطريقة على أساس ما يتوفر لدى الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات عن الديون السابقة وما تتيحه من خبرة واستنتاج مستقبلي لحالة الديون فلو كانت البيانات السابقة تشير إلى أن ١%٥ من صافي المبيعات الآجلة هي ديون مشكوك في تحصيلها كمتوسط ، فعلى أساس ذلك يتم أخذ هذه النسبة لاحتساب المخصص من صافي المبيعات الآجلة للسنة المراد عمل مخصص لها. بمعنى آخر أن هذه الطريقة تقوم على أساس احتساب متوسط للديون المشكوك في تحصيلها لعدد من السنوات واعتماده كنسبة مئوية من قيمة المبيعات الآجلة في كل سنة يعمل عنها هذا المخصص . فلو فرضنا أن الديون المشكوك في تحصيلها للفترة من ١٩٩٦ م ولغاية ٢٠٠١ كانت ٢%،١%،٢%،١%،٢%،١%من صافي قيمة المبيعات الآجلة للسنوات السابقة على التوالي، ويراد عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ٢٠٠٢ م ، ولأجل تحديد المخصص المطلوب يتم استخراج المتوسط الحسابي للنسب السابقة لعمل نسبة المخصص لسنة ٢٠٠٢ م وهو ١,٥%من صافي قيمة المبيعات الآجلة.

٢ــ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من إجمالي أرصدة العملاء

لا تختلف هذه الطريقة عن سابقتها من حيث أسلوب استخراج المخصص ، وإنما الفرق يكمن في استبدال صافي المبيعات الآجلة بأرصدة العملاء ، فإذا وجد أن

خبرة السنوات السابقة تشير إلى عدم تحصيل ٦٪ من أرصدة العملاء البالغ رصيدهم الإجمالي لهذه السنة ٧٠٠٠٠ دينار ، فإن تحديد المخصص المطلوب يتم بضرب النسبة (٦٪) في رصيد إجمالي العملاء للحصول على قيمة المخصص أي ٧٠٠٠٠ × ٦٪ = ٤٢٠٠ دينار .

٣ــ تقدير المخصص بواسطة تحديد أعمار حسابات العملاء :

تقــوم طــريقة تحديد أعمار حسابات العملاء على الدراسة التفصيلية لرصيد حساب كل عميل من العملاء ومعرفة حركة واتجاهات الرصيد خلال الفترة المحاسبية، ومــن ثم يــتم تحليل أرصدة العملاء استنادا إلى السياسة الائتمانية وشروط الائتمان . وعــلى ضوء ذلك يحدد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .ولتوضيح هذه الطريقة نفــترض أن فترة الائتمان الممنوحة للعملاء هي ثلاثة أشهر ، فتجري على ضوء ذلك دراسة وتحليل أرصدة العملاء إلى فئات وفق الجدول التالي :

اسم العميل	الرصيد	مدة الأرصدة (بالأشهر)			
		أقل من ٣	من ٣ إلى ٦	من ٦ إلى ٩	أكثر من ٩
خليفة	٧٠٠		٧٠٠		
عبد الباسط		٣٢٥٠			
طارق		١٢٢٠			
سعود	٤٢٥٠				٤٢٥٠
نور الدين	٨٥٠			٨٥٠	
نوري	٦٠٠		٦٠٠		
المجموع (افتراضي)	٨٠٠٠٠	٦٤٠٠٠	٩٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠
احتمال التحصيل		١٠٠٪	٩٠٪	٥٠٪	١٠٪

وعلى أساس معطيات الجدول السابق يتم تحديد احتمالات تحصيل الديون حيث يطلق على الديون التي يكون احتمالها ١٠٠% بالديون الجيدة، والديون التي يكون احتمال تحصيلها ٥٠% ديون عادية ، أما الديون التي يقل احتمال تحصيلها عن ٥٠% فتسمى بالديون الرديئة .ولتحديد المخصص من النسب السابقة يتم عن طريق ضرب كل فئة من الفئات في المتمم الحسابي لاحتمال التحصيل كما هو موضح بالجدول التالي [1] :

الفئة	القيمة	احتمال التحصيل	احتمال عدم التحصيل	مقدار المخصص
	دينار			دينار
الأولى	٦٤٠٠	%١٠٠	صفر	صفر
الثانية	٩٠٠٠	%٩٠	%١٠	٩٠٠
الثالثة	٣٠٠٠	%٥٠	%٥٠	١٥٠٠
الرابعة	٤٠٠٠	%١٠	%٩٠	٣٦٠٠
المجموع	٢٢٤٠٠			٦٠٠٠

وعلى ضوء الجدول السابق يتم تكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار ٦٠٠٠ دينار ، مع ملاحظة أن رصيد المخصص بموجب طريقة النسبة من صافي المبيعات الآجلة يكون تراكميا . أي أن المبلغ المستخرج كمخصص للديون المشكوك

[1] د. عبد الحي مرعي : مصدر سابق ، صفح ٥٥٥ ـــ ٥٥٦ .

في تحصيلها لهذا العام لا يتم مقارنته مع رصيد السنة السابقة الظاهر بميزان المراجعة . فمثلا لو كان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الظاهر بميزان المراجعة ٧٠٠ دينار ويراد عمل مخصص لهذه السنة بنسبة ١٠٪ من المبيعات الآجلة البالغ قيمتها ٨٥٠٠ دينار فيكون المخصص عبارة عن ضرب النسبة ١٠٪ في قيمة المبيعات الآجلة ٨٥٠٠ دينار ليساوي ٨٥٠ دينار . والمبلغ الأخير يثبت به قيد تسوية بالكامل دون مراعاة الرصيد السابق ولذلك يصبح رصيد المخصص الجديد بعد التسوية ١٥٥٠ دينار ، بينما الطريقتان السابقتين تأخذ بنظر الاعتبار رصيد السنة السابقة . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن رصيد المخصص الذي يتكون كنسبة من المبيعات الآجلة يكون مرتبطا بمبيعات السنة الذي كون فيها، أما المخصص المكون كنسبة مئوية من أرصدة العملاء أو عن طريق تحليل أعمار أرصدة العملاء فهو يرتبط برصيد إجمالي العملاء في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية الذي يتم تقيم أرصدة حسابات العملاء فيه [1] .

مثال :

الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر إحدى الشركات التجارية في ٣١ /١٢/٢٠٠٢ : ٧٥٠٠ مدينون ، ٩٥٠٠٠ مبيعات ، ٣٠٠ ديون معدومة ، ٤٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وعند الجرد أعدم دين قدره ٢٥٠ دينار .

---

[1] المصدر السابق ، صفحة [illegible]

والمطلوب :

١ــ اجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ــ بيان أثر العمليات لسابقة على حسابات الأستاذ المختصة ، وعلى القوائم المالية ، وذلك وفق الطريقتين التاليتين :

ــ احتساب المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة التي بلغت ٤٠% من قيمة المبيعات الإجمالية ، ونسبة المخصص المراد عملها تعادل ١٠% من صافي المبيعات الآجلة .

ــ احتساب المخصص بنسبة ١٠% من رصيد حساب المدينين .

الحل:

تمهيد الحل :

المبيعات الآجلة = المبيعات الإجمالية × نسبة المبيعات الآجلة

=٩٥٠٠٠ × ٤٠ %

= ٣٨٠٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة

= المبيعات الآجلة × نسبة المخصص

= ٣٨٠٠٠ × ١٠% = ٣٨٠٠ دينار

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من رصيد المدينين = ١٠%

= (٧٥٠٠ – ٢٥٠) × ٥% = ٣٦٢,٥

الحل:

بموجب طريقة النسبة المئوية من صافي المبيعات :

١ــ قيود اليومية في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حـــ / ديون معدومة

٢٥٠ إلى حـــ / المدينون

٤٣٥٠ من حـــ / الأرباح والخسائر أو (قائمة الدخل)

إلى مذكورين

٥٥٠حـــ/ ديون معدومة

٣٨٠٠ حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢ــ حسابات الأستاذ :

حـــ / الديون المعدومة

٣٠٠	رصيد بالميزان	٥٥٠	من حـــ/ أ.خ
٢٥٠	إلى حـــ/ /المدينون		
٥٥٠		٥٥٠	

حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٤٢٠٠	رصيد يظهر بالميزانية	٤٠٠	رصيد بالميزان
		٣٨٠٠	من حـــ/ أ.خ
٤٢٠٠		٤٢٠٠	

٣ ـــ القوائم المالية :

ح/ أ . خ

منه			له
٥٥٠	إلى حـــ / د . م		
٣٨٠٠	إلى حـــ/ مخصص ديون مشكوك فيها		

الميزانية

منه		له	
	الأصول المتداولة .		
٧٢٥٠	المدينون		
٤٢٠٠	ـــ مخصص ديون مشكوك فيها		
٣٠٥٠			

الحل :

احتساب المخصص كنسبة مئوية من رصيد المدينين :

١ـــ قيود اليومية في ٣١ /١٢ :

٢٥٠ من حـــ /الديون معدومة

٢٥٠ إلى حـــ/المدينون

٤٠٠ – ٣٦٢,٥ = ٣٧,٥ دينار يخفف به المخفف

٣٧,٥ من حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٣٧,٥ إلى حـــ / أ . خ

٥٥٠ من حـــ /أ . خ

٥٥٠إ لى حـــ / الديون المعدومة

٢ـــ حسابات الأستاذ :

حـــ/ الديون ا لمعدومة

منه		له	
٣٠٠	رصيد بالميزان	٥٥٠	من حـــ/ أ ـ خ
٢٥٠	إلى حـــ/المدينون		
٥٥٠		٥٥٠	

حـــ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

منه		له	
٣٧,٥	إلى حـــ/أ ـ خ	٤٠٠	رصيد بالميزان
٢٦٢,٥	رصيد بالميزانية		
٤٠٠		٤٠٠	

حـــ / المدينين

منه		له	
٧٥٠	رصيد بالميزان	٢٥٠	من حـــ/ ديون معدومة
		٧٢٥٠	رصيد بالميزانية
٧٥٠		٧٥٠٠	

٣ـــ القوائم المالية :

حـ / أ.خ

منه			له
٥٥٠	إلى حـ / د.م		
٣٧,٥	إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		

الميزانية

منه		له
الأصول المتداولة :		
المدينون	٧٢٥٠	
ـــ مخصص ديون مشكوك فيها	(٣٦٢,٥)	
صافي المدينين	٦٨٨٧,٥	

ثانيا ـــ أوراق القبض :

أوراق القــبض هي الأوراق التجارية التي يتم الحصول عليها كوسيلة لسداد الديون ، وهــي تعبر عن حقوق لتحصيل مبالغ معينة في تاريخ لاحق لتاريخ تحرير تلك الأوراق التجارية وهناك نوعين من الأوراق التجارية .

١ـــ السند الأذني (السند لآمر) أو هو عبارة عن تعهد كتابي من شخص ما بأن يدفع مــبلغ معــين في تاريخ معين لأمر شخص آخر . والطرف الأول في هذه الحالة مدين والســند الأذني بالنسبة له يمثل خصما من الخصوم (أوراق دفع) في حين أن الطرف الثاني يسمى المستفيد ويعتبر السند الأذني بالنسبة له أحد بنود الأصول (أوراق قبض)

٢ـــ الكمبــيالة : وهــي عبارة عن أمر صادر من شخص معين يوجه ذلك الأمر إلى شــخص آخــر بدفــع المــبلغ المحدد في الكمبيالة لأمره أو أي شخص آخر ويسمى الشــخص الذي يصدر عنه الأمر إلى الشخص الآخر بالساحب ، أما الشخص الآخر المســحوب عليه أو وهو الشخص الذي يوقع على الكمبيالة ويتعهد بالدفع في تاريخ

لاحــق . أمــا الشـــخص أو الطرف المسمى على الكمبيالة لتحصيل القيمة فيسمى المستفيد وقد يكون هو الساحب أو أي طرف آخر يحدده الساحب.

وتســتخدم الأوراق الـتجارية عادة في حالة تمديد فترة الائتمان أو في حالة التعامل مع عميل جديد وفي حالة الإقراض أو الاقتراض .

وقد تكون القيمة الاسمية للورقة متضمنة للفوائد المستحقة عند السداد ويقال أن الفـــائدة ضمنية ، كما يحدث أن لا تحتوي الورقة على قيمة فوائد بل ينص صراحة في الورقة التجارية على دفع الدين مضافا إليه الفوائد عند الاستحقاق ويقال عندئذ أن الفـــائدة صريحة .ولتوضيح الفرق بين أوراق القبض التي تحمل فوائد صريحة وأوراق القبض التي تحمل فوائد ضمنية نورد إليكم المثال الآتي :

مثال :

في ١ /٤/٢٠٠٠ باعـــت منشـــأة سمير بضاعة إلى العميل محمود بمبلغ ٤٠٠٠ دينار على الحساب . وفي نفس اليوم تعهد العميل محمود بسداد المستحق عليه بموجب كمبيالة تستحق بعد مرور سنة وكان سعر الفائدة السائد في السوق ١٠٪ سنويا

المطلوب : إثبات قيود اليومية أعلاه على فرض

١ــ أن ورقة القبض تحمل فائدة صريحة

٢ــ أن ورقة القبض لا تحمل فوائد صريحة (فائدة ضمنية)

الحل : الفوائد ٤٠٠٠ × ١٠% = ٤٠٠ دينار

قيود اليومية في حالة وجود فائدة صريحة	قيود اليومية في حالة عدم وجود فوائد صريحة (فائدة ضمنية)
٤٠٠٠ من حـ / أوراق القبض (١/٤/٢٠٠٠)	٤٤٠٠ من حـ / أوراق القبض
٤٠٠٠ إلى حـ / المبيعات	إلى مذكورين
	٤٠٠ حـ / فوائد مقبوضه مقدماً
	٤٠٠٠ حـ /المبيعات

========================

٣٠٠ من ح/ فوائد مستحقة وغير مقبوضة	٣٠٠ من حـ /فوائد مقبوضة مقدماً
٣٠٠ إلى حـ/ إيراد الفوائد	٣٠٠ إلى حـ / إيراد الفوائد
(٣١/١٢/ ٢٠٠٠)	
٣٠٠ من حـ / إيراد الفوائد	٣٠٠ من حـ/ إيراد الفوائد
٣٠٠إلى حـ / الأرباح والخسائر	٣٠٠ إلى حـ/ أ . خ

عند تحصيل الورقة في ١/٤/٢٠٠١

٤٤٠٠ من حـ / النقدية	من مذكورين
إلى مذكورين	٤٤٠٠ حـ / النقدية
٤٠٠٠ حـ/ أ. قبض	١٠٠ حـ/ فوائد مقبوضة مقدما
٣٠٠ حـ / فوائد مستحقة وغير مقبوضة	إلى مذكورين
١٠٠ حـ / إيراد الفوائد	٤٤٠٠ حـ/ أ . قبض
	١٠٠ حـ /إيراد والفوائد

وتشكل أوراق القبض والتي تملكها الشركة في نهاية السنة المالية أحد عناصر الأصول المتداولة والتي يجب أن تظهر في الميزانية .وتجرد الأوراق التجارية في نهاية الفترة المالية للتأكد من وجودها وملكية المشروع لها وتواريخ استحقاقها وقيمها الحالية.

ويجب حصر هذه الأوراق من حيث نوعها وعددها وقيمتها مع الأخذ بعين الاعتبار الأوراق الموجودة لدى الشركة والأوراق التجارية الموجودة خارج الشركة سواء كانت برسم التحصيل أو برسم الضمان أو الرهن . ولجرد هذه الأوراق ومعرفة قيمها الاسمية والحالية والتي ستظهر في الميزانية لا بد من مراجعة محفظة الأوراق التجارية للتأكد من وجود الأوراق التجارية ومطابقتها للرصيد الدفتري عن طريق إعداد قائمة جرد للأوراق التجارية

والتي تتكون على النحو التالي

رقم الورقة	نوع الورقة	اسم الجهة المدينة	تاريخ استحقاق الورقة	زمن الاستحقاق بالأيام	القيمة الاسمية للورقة	مصاريف الخصم	القيمة الحالية	ملاحظات

ومـن خلال القائمة يمكن من تحديد أوراق القبض التي تملكها المنشأة في نهاية الدورة المالية أي في تاريخ الميزانية سواء كانت هذه الأوراق مودعة بخزانتها أو مودعة برسم التحصيل أو برسم التأمين لدى البنك . أما الخطوة التالية في القائمة هو إيجاد القيمة الحالية للأوراق التجارية أو ما يطلق عليها بالقيمة الصافية لإظهار القيمة التي يحصل عليها المشروع فيما لو قام بخصم هذه الأوراق في البنك وتحسب القيمة الحالية للأوراق من خلال المعادلة التالية

القيمة الحالية للأوراق التجارية = القيمة الاسمية للأوراق التجارية ــ مبلغ الخصم

فالقيمة الاسمية للأوراق التجارية هي القيمة المثبتة على الورقة التجارية والتي تستحق بتاريخ لاحق . بينما تمثل القيمة الحالية للأوراق التجارية القيمة الصافية لها في حالة خصمها بالبنك ولتحديد القيمة الحالية للأوراق لابد من اتباع الخطوات التالية :

١ــ تحديد القيمة الإسمية المثبتة على متن الورقة

٢ــ تحديد فترة الخصم ويجب أن يحتسب بالأيام وذلك من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق للورقة .وعند احتساب عدد الأيام يهمل اليوم الذي تم فيه الخصم بينما يحسب اليوم الذي تستحق فيه.

٣ــ احتساب مبلغ الخصم وذلك بضرب القيمة الاسمية للورقة × معدل الخصم الذي يأخذه البنك لخصم الورقة وبنسبة مئوية × فترة الخصم ، وبالتالي يكون حسب المعادلة التالية

مبلغ الخصم = قيمة الورقة الاسمية × معدل الخصم على شكل نسبا مئوية ×

فترة الخصم $\frac{\text{عدد الأيام}}{٣٦٠}$

ـــ يـــنزل مـــبلغ الخصم المستخرج من الفقرة (٣) من القيمة الأسمية للورقة للوصول إلى القيمة الحالية أو القيمة الصافية حسب المعادلة التالية:

القيمة الحالية = القيمة الاسمية — مبلغ الخصم

٥ـــ تكويـــن مخصص خصم أوراق تجارية في نهاية الفترة المالية بالقيمة المتوقعة لمـــبلغ خصـــم الأوراق التجارية فيما لو خصمت في ذلك التاريخ والغرض من وجود المخصـــص هو لإظهار الأوراق بقيمتها الحالية في الميزانية ومقابلة أية فروق بين القيمة الاسمـــية والحالـــية في المســـتقبل ويـــتم اثبات قيد التسوية في الدفاتر في حال تكوين المخصص كالآتي:

×× من حـــ / مصروف خصم أوراق تجارية

×× إلى حـــ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

×× من حـــ / الأرباح والخسائر

×× إلى حـــ / مصروف خصم أوراق تجارية

ونلاحـــظ أن المصـــروف لخصم أوراق تجارية يمثل خسارة محتملة ومتوقعة في المســـتقبل في حالة الخصم. وأيضا تم تكوين هذا المخصص بهدف مواجهة الخسارة التي تنـــتج مســـتقبلا من خصم أوراق القبض . وقيمة الأوراق التجارية الاسمية بعد حسم المخصـــص والتي تمثل القيمة الصافية لهذه الأوراق تظهر في جانب الأصول في الميزانية ضمن الأصول المتداولة.

أمـــا إذا كانت الأوراق التجارية أكثر من ورقة تجارية فإننا نقوم بحساب زمن استحقاق كل ورقة على انفراد ثم نأخذ متوسط زمن استحقاق جميع الأوراق.

مثال:

فيما يلي أوراق القبض الموجود في قائمة الجرد لأوراق القبض في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠ لمحلات مسعود التجارية :

رقم الورقة	نوع الورقة	مبلغ الورقة الأسمية	أسم الدين	تاريخ الاستحقاق	زمن الاستحقاق
١	كمبالة	٨٠٠	عادل محمد	٢٠٠١/١٢/٣١	٩٠ يوم
٢	سند إذني	٤٨٠٠	رشيد حميد	٢٠٠١/٥/٢٩	١٥٠ يوم
٣	سند إذني	١٨٠٠	خالد جاسم	٢٠٠١/٦/٢٨	١٨٠ يوم
٤	كمبيالة	٢١٠٠	عامر ساند	٢٠٠١/٧/٢٨	٢١٠ يوم

المطلـــوب : إجـــراء قيد التسوية للأوراق التجارية وقيد الإقفال في ٢٠٠/١٢/٣١ إذا علمت أن البنك يحتسب ٨% كمعدل لخصم الأوراق التجارية.

الحل:

رقم الورقة	قيمة الورقة الاسمية	معدل الخصم	فترة الخصم	مبلغ الخصم
١	٨٠٠	٨ %	٩٠ يوم	٨٠٠ × ٨% × ٩٠/٣٦٠ = ١٦
٢	٤٨٠٠	٨ %	١٥٠ يوم	٤٨٠٠×٨%×١٥٠/٣٦٠=١٦٠
٣	١٨٠٠	٨ %	١٨٠ يوم	١٨٠٠×٨%×١٨٠/٣٦٠=٧٢
٤	٢١٠٠	٨ %	٢١٠ يوم	٢١٠٠×٨%×٢١٠/٣٦٠=٩٨
				٣٤٦

قيد التسوية في ٢٠٠/١٢/٣١

٣٤٦ من حـــ/ مصروف خصم أوراق تجارية

٣٤٦ إلى حـــ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

٣٤٦ من حـــ / الأرباح والخسائر

إلى حـــ / مصروف خصم أوراق تجارية

ويظهر حساب الأوراق التجارية ومخصص الخصم في ٢٠٠٠/١٢/٣١ في الميزانية كما يلي :

أصول	الميزانية كما ٢٠٠٠/١٢/٣١	خصوم
أصول متداولة		
٩٥٠٠ أوراق القبض		
(٣٤٦) مخصص خصم أوراق قبض		
٩١٥٤		

تعديل قيمة مخصص خصم أوراق تجارية بالزيادة أو النقصان :ـــ

إذا ظهر بتاريخ الجرد في ميزان المراجعة رصيدا لمخصص خصم أوراق تجارية ، وكـــان المخصص المراد تكوينه أكبر من الرصيد بالميزان ، فيترتب علينا في هذه الحالة تعديـــل قيمة المخصص بالزيادة وأخذ الفرق بين قيمة المخصص المراد تكوينه ورصيد المخصص في الميزان من حساب الأرباح والخسائر.

في المـــثال السابق لو كان رصيد مخصص خصم أوراق تجارية في الميزان ٢٠٠ دينار فإن قيمة الزيادة لتعديل المخصص السابق = ٣٤٦-٢٠٠ = ١٤٦ دينار

ويتم إثبات قيد التسوية الآتي :

١٤٦ من حـــ / مصروف خصم أوراق تجارية

١٤٦ إلى حـــ / مخصص خصم أوراق تجارية

قيد الإقفال

١٤٦ من حـــ /الأرباح والخسائر

١٤٦ إلى حـــ/مصروف خصم أوراق تجارية

وبالتالي يصبح رصيد المخصص كالآتي والذي يظهر في الميزانية

منه	حـــ/ المخصص	له
٣٤٦ رصيد يظهر في الميزانية في ٣١ /١٢		٢٠٠ رصيد سابق
		١٤٦ من حـــ / مصروف خصم أ . تجارته
٣٤٦		٣٤٦

ــ أمـــا لـــو كان رصيد مخصص خصم أوراق تجارية في الميزان يوم ٣١ /١٢ ٤٠٠ دينار والمخصص المراد تكوينه ٣٤٦ دينار فإن الفائض بين قيمتي المخصص هو ٤٠٠ – ٣٤٦ = ٥٤ ديـــنار نعيدها لحساب لأرباح والخسائر بموجب قيد التسوية الآتي :

٥٤ من حـــ / مخصص خصم أوراق تجارية

٥٤ إلى حـــ/ مصروف خصم أوراق تجارية

٥٤ من حـــ / مصروف خصم أوراق تجارية

٥٤إلى حـــ / الأرباح والخسائر

أما المخصص الذي يظهر في الميزانية هو كما يلي :ـــ

منه	حـ/ المخصص	له
٥٤ إلى حـ/ مصروف خصم أ. تجارية		٤٠٠ رصيد سابق
٣٤٦ رصيد يظهر في الميزانية		
٢٠٠٠/١٢/١		
٤٠٠		٤٠٠



ـــ تنشأ حسابات المدينين من مزاولة الوحدة الاقتصادية عملية ....

(٢) كـــيف تفـــرق بين الأصول المتداولة والأصول طويلة الآجل (الثابتة) اذكر أمثلة على كل نوع منهما.

(٣) مـــا المقصود بالديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة ، وكيف يتم معالجة كل منها محاسبيا .

(٤) يـــتم معالجة الذين المشكوك في تحصيلها بطريقتين رئيسيتين تحدث عنهما مع ذكر أمثلة محاسبية لكل منهما .

(٥) ظهـــرت الأرصدة التالية ضمن ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة النور الـــتجارية وذلـــك في ٣١/ ١٢ /٢٠٠٢ م : ٧٥٠٠ مديـــنون ، ٥٠٠ ديون معدومة، ٤٥٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وفي نهاية السنة المالية (عند الجرد) أعدم دين قدره ٢٥٠ دينارا.

المطلوب :

١ـــ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ـــ تصوير حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وحساب الديون المعدومة، وحســـاب المدينين .مع بيان أثر العمليات السابقة على قائمتي الدخل والمركز المالي في نهاية الفترة المالية . وذلك في ظل الفروض المستقلة التالية .

أ ـــ عدم وجود رصيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في سنة ٢٠٠١ م ويراد عمـــل مخصـــص للديون المشكوك في تحصيلها لسنة ٢٠٠٢ م بنسبة ٥% من رصيد المدينين.

ب ـ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين .

جـ ـ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ٣٪ من رصيد المدينين.

د ـ اعتبار كافة الأرصدة السابقة والظاهرة بميزان المراجعة كما هي ويراد عمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٪ من رصيد المدينين.

(٦) في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ م وعند إعداد الحسابات الختامية لإحدى الشركات التجارية كون مخصص للديون المعدومة بمبلغ ١٤٠٠ دينار وذلك لمقابلة خسارة مؤكدة نتيجة إفلاس العميل نوري ، وخلال سنة ٢٠٠٢ م تم إعدام ١٠٠٠ دينار من ديون العميل السابق ، وحصل المبلغ المتبقي نقداً .

المطلوب :

إجراء قيود السيود اليومية اللازمة في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢م. وبيان أثرها على الحسابات المختصة .

(٧) الأرصدة التالية ظهرت ضمن ميزان المراجعة لشركة البهجة التجارية وذلك في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٢ م : ١٥٠٠٠ مدينون ، ١٩٠٠٠٠ مبيعات ، ٦٠٠ ديون معدومة، ٨٠٠ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . وعند الجرد أعدم دين قدره ٥٠٠ دينار.

والمطلوب :

١ـ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٢ ــ بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة ، وعلى القوائم المالية في ٣١ /١٢ /٢٠٠١ م. باستخدام الطريقتين التاليتين وبشكل مستقل .

أ ــ طريقة المخصص كنسبة مئوية من صافي المبيعات الآجلة . علما أن المبيعات الآجلة بلغت ٣٠ % من قيمة المبيعات الإجمالية ، وبناء على قرار مجلس إدارة الشركة تكون نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ١٠% من صافي المبيعات الآجلة .

ب ــ احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة ١٥% من رصيد المدينين .

(٨) باعتبارك محاسبا في إحدى الشركات وكانت حسابات الأستاذ الفرعية للعملاء في ٣١ /١٢/ ٢٠٠١ م تشير إلى الأرصدة التالية :

اسم العميل	الرصيد	مدة الأرصدة (بالأشهر)
محمد خليفة	٢٥٠٠٠	من ٣ إلى ٦ أشهر
صالح رمضان	١٢٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
رمضان السائح	١١٠٠٠	أقل من ٣ أشهر
عبد الباسط	١٣٥٠٠	من٦ إلى ٩ أشهر
سعيد المصراتي	١٧٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
البهلول السحيري	٤٠٠٠	أكثر من ٩ أشهر
سعود المهدوي	٣٠٠٠	من ٣ إلى ٦ أشهر

المطلوب :

أ ــ تكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها باستخدام البيانات السابقة .

ب ــ إجراء القيود اللازمة في ١٢/٣١ /٢٠٠١ م .

(٩) وضح ما يلي

أ ــ السند الأذني

ب ــ الكمبيالة .

(١٠) مـــا المقصـــود بالأوراق التجارية ذات فائدة صريحة والأوراق التجارية ذات فوائد الضمنية ، وبين كيفية إثباهما في السجلات المحاسبية

(١١) اســـتخرجت أوراق القـــبض مـــن ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ /١٢/ ٢٠٠٠ محلات شاكر التجارية

رقم الورقة	مبلغ الورقة الاسمية	تاريخ استحقاق الورقة
١	١٢٠٠	١/ ٣٠
٢	٣٠٠٠	٣ / ١
٣	٥٠٠٠	٤/ ٣٠

هـــذا مع العلم البنك يحتسب معدل خصم بنسبة ١٠% وكل ورقة تتحمل مصاريف إضافية بمقدار ٣٠ دينار

المطلوب :

إجراء قيد التسوية والإقفال في ٣١ /١٢ /٢٠٠٠ للأوراق التجارية وإظهار الأوراق التجارية في الميزانية

(١٢) فـيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر صلاح في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٠

رصيد مدين	رصيد دائن	اسم الحساب
١٢٠٠٠		أوراق قبض
	٢٠٠	مخصص خصم أوراق قبض

وبتاريخ الجرد علمت بما يلي

تقـرر تكويـن مخصص خصم أوراق تجارية بمتوسط زمن استحقاق ١٢٠ يوم بمعدل خصم ١٠%

المطلوب :ـ

إجراء قيود التسويات الجرديه وبيان أثرها عن الحسابات التي تأثرت بها وعلى الميزانية .

الفصل السابع

المخزون السلعي

الفصل السابع

المخزون السلعي

مقدمه

يعتبر المخزون السلعي من أكثر الأصول المتداولة أهمية من حيث ضخامة قيمته بالمقارنة مع الأصول الأخرى ، لذلك فإن حدوث أي خطأ في قياس قيمته ستؤدي إلى أخطـــاء في تحديد مجموع الأصول المتداولة ومجموع حقوق الملكية ، كما أن هذا الخطأ سينسحب على أرقام اساسية في قائمة الدخل مثل تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافي الربح. كما أن خطأ تقيم المخزون السلعي في فترة معينة سوف يؤثر علىنتائج الفـــترات اللاحقة باعتبار أن المخزون السلعي في أخر المدة في فترة معينة هو المخزون السلعي في أول المدة للفترة التالية وبالتالي فإن قيمة الدخل للفترة التالية ، ستكون غير صحيحة بمقدار الخطأ الذي يحدث في تحديد قيمة آخر المدة في الفترة السابقة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن ندرك أهمية دراسة المخزون السلعي من حيث طرق تقييمه وتأثير ذلك على تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي في تاريخ معين إذ ينعكس خطأ قياس قيمة المخزون على المؤشرات التالية :

١ــ إظهـــار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون السلعي آخر المدة بأعلى من قيمته الحقيقية .

٢ــ إظهـــار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون السلعي بأعلى من حقيقته

٣ــ إظهــار صافي الربح بأعلى من قيمته عندما يظهر المخزون السلعي أول المدة بأقل من قيمته الحقيقية .

٤ ــ إظهــار صافي الربح بأقل من حقيقته عندما يظهر المخزون السلعي أول المدة بأكثر من حقيقته.

والمــثال الــتالي يوضـــح أثر الخطأ في تقيم المخزون السلعي على رقم صافي الأعمــال وقائمة المركز المالي ، اذا فرضنا أولا أن المخزونالسلعي آخر المدة في إحدى المنشآت التجارية ظهر بقوائم الجرد بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار خلافا لقيمته الحقيقة البالغة ٣٥٠٠٠ دينار ، وعليه فإن هذا الخطأ سوف يؤدي إلى :

أ ــ يكون صافي الربح في نهاية الفترة التجارية بأقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

ب ــ تكون الأصول المتداولة والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

جـــ ــ تكون حقوق المكلية والظاهرة بقائمة المركز المالي بأقل من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

د ــ يكون مخزون أول المدة للفترة التالية أقل من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

وإذا فرضــنا ثانــيا أن المخزون السلعي آخر المدة كان مبلغ ٣٥٠٠٠ دينار وفق قوائم الجرد وقيمته الحقيقية ٣٠٠٠٠ دينار ، لذلك سيؤدي هذا الخطأ إلى :

أــ يكــون صافي الربح في نهاية الفترة المالية بأعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

بـ تكون الأصول المتداولة أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

جـ تكون حقوق الملكية أعلى من حقيقتها بمبلغ ٥٠٠٠ دينار .

د ـ يكـون المخزون السلعي أول المدة للفترة التالية أعلى من حقيقته بمبلغ ٥٠٠٠ دينار.

الإفصاح عن المخزون السلعي :

تختـلف عناصـر المخزون السلعي من منشأه إلى أخرى حسب طبيعة عملها ولذلك نجد أن عناصر المخزون السلعي في المنشأة التجارية تختلف عن المنشأة الصناعية باعتـبار أن المنشـأة التجارية هدف من شراء السلع إعادة بيعها لتحقيق الربح وعادة تقوم بعملية بيع السلع المشتراة دون إدخال أي تغييرات في مواصفاها . ولذلك يظهر المخـزون السـلعي بصـورة جاهزة . أما في المنشأة الصناعية فيوجد ثلاثة أنواع من المخـزون السلعي : مخزون المواد الأولية ، ومخزون تحت التصنيع ، ثم مخزون البضاعة تامة الصنع . وقد يكون هناك حساب رابع وهو حساب مواد ومهمات مستخدمة في عملـيات الإنتاج مثل وقود تشغيل الماكينات ، ومهمات التنظيف ، ومواد أخرى لا تعتـبر مواد أولية لازمة لإتمام عمليات التصنيع . إلا أنه وبغض النظر عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية فإن المخزون السلعي يعتبر من عناصر الأصول المتداولة الذي ينتظر أن يتحول إلى نقدية خلال الفترة التجارية أو الفترة التي تليها ، وهو على هذا الأساس يظهر بقائمة المركز المالي بجانب الأصول . وفيما يلي طريقة عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي لشركة صناعية :

قائمة المركز المالي لشركة الجرارات الزراعية

في ٣١ /١٢ /٢٠٠٢

الأصول المتداولة :

المخزون السلعي :

السلع الجاهزة	٢٥٠٠٠٠
السلع تحت التصنيع	١٥٠٠٠٠
المواد الأولية :	٢٠٠٠٠٠
مهمات صناعية	١٠٠٠٠٠
	٧٠٠٠٠٠

أما في المنشأة التجارية فيتم عرض المخزون السلعي في قائمة المركز المالي كما يلي :

قائمة المركز المالي لشركة البسمة التجارية	
في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢	
الأصول المتداولة :	
المخزون السلعي	٧٥٠٠٠ دينار

الجرد الدوري والجرد المستمر:

يوجـــد نظامين لجرد المخزون السلعي هما : الجرد الدوري ، والجرد المستمر ، ويختلف كل منهما عن الآخر في المعالجة المحاسبية ، وسنقوم فيما بعد بتوضيح الطريقتين مع بيان أثرهما على قيود اليومية .

نظام الجرد الدوري :

بموجب هذا النظام يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى باسمه (حساب المشتريات) ويسجل فيه تكلفة البضاعة المشتراة خلال الفترة التجارية، عـــلى أن يـــتم تسجيل المخزون السلعي في أول المدة بحساب مستقل ،يقفل في نهاية الفترة مع حساب المشتريات بقائمة الدخل (أو حساب المتاجرة) وذلك بهدف تحديد تكلفة البضاعة المباعة . أما رصيد المخزون آخر المدة فيبقى حسابه مفتوحا حتى بداية السنة المالية الجديدة ليكو مخزون أول المدة للفترة التالية.

ويـــتم استخدام نظام الجرد الدوري في الغالب في الوحدات الاقتصادية التي تـــتعامل بســـلع متنوعة ومتعددة وبأسعار منخفضة والتي لا تساعد طبيعة عملها على مســـك ســـجلات محاسبية وفق نظام الجرد المستمر لما يتطلبه ذلك من تكلفة وجهد ، ومـــن أمثلة الوحدات الاقتصادية التي تتبع نظام الجرد الدوري الصيدليات ومنشآت بيع العدد والأدوات الصغيرة .

ولتحديد تكلفة البضاعة وفق نظام الجرد الدوري يتم استخدام الصيغة التالية:

بضاعة أول المدة + مشتريات الفترة – بضاعة آخر المدة

مثال :

من البيانات التالية استخراج تكلفة البضاعة المباعة :

بضـــاعة أول المـــدة ٢٥٠٠٠٠ دينار ، مشتريات خلال الفترة ، ٧٠٠٠٠ دينار ، وقدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار .

والحل :

بضاعة أول المدة	٢٥٠٠٠٠
+ المشتريات خلال الفترة	٧٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٩٥٠٠٠
– بضاعة آخر المدة	(٣٥٠٠٠)
تكلفة البضاعة المباعة	٦٠٠٠٠ دينار

الجرد المستمر :

بمقتضي نظام الجرد المستمر تسجل المشتريات والبضائع المباعة وتكلفة السلع التي يتم ترحيلها للإنتاج في حساب المخزون السلعي ، ونتيجة لوجود حساب واحد لكافة أنواع البضائع وفق هذا النظام فلذلك لا يستدعي استخدام حساب خاص لتسجيل المشتريات ، على أن يتم فتح حساب خاص لتكلفة البضاعة المباعة يسمى باسمه يهدف تسجيل تكلفة المبيعات من السلع خلال الفترة ، وعادة يتم استخدام نظام الجرد المستمر في الوحدات الاقتصادية التي تتميز بتعاملها في السلع المرتفعة الأثمان والمعمرة لفترات طويلة كمنشآت بيع السيارات والأجهزة المنزلية كالثلاجات ومكيفات الهواء والأجهزة المرئية (التلفزيونات) وغيرها . ومن متطلبات نظام الجرد المستمر مسك بطاقات صنف لكل نوع من أنواع البضائع أو المواد التي تتعامل بها الوحدة الاقتصادية ، توضح فيها كمية وتكلفة ما يتم شراؤه ، وكمية وتكلفة ما يتم بيعه ، وكمية وتكلفة الرصيد المتبقي عند إتمام كل من هذه العمليات. ويمكن أن تأخذ بطاقة الصنف الشكل التالي (البيانات الواردة في الشكل افتراضية):

التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الاجمالية
٥/١	١٠٠	٢٠	٢٠٠٠				١٠٠	٢٠	٢٠٠٠
١٠/١٠	٢٠٠	٢٠	٤٠٠٠				٣٠٠	٢٠	٦٠٠٠
١١/٣٠				١٥٠	٢٠	٣٠٠٠	١٥٠	٢٠	٣٠٠٠

ويوفر نظام الجرد المستمر البيانات المتعلقة بالمخزون السلعي بشكل مستمر ، لذلك يمكن معرفة المخزون في أي وقت تظهر الحاجة إليه دون أن يستدعي ذلك للقيام

بالجرد الفعلي، إلا أن هذا لا يعني القيام بالجرد الفعلي إطلاقاً حين اتباع الجرد المستمر بـــل يجب القيام به مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من صحة البيانات الواردة بالســـجلات حيـــث يـــتم مطابقـــة رصيد كل صنف من أصناف البضائع المثبت في الســـجلات وبطاقات الأصناف الخاصة مع نتيجة الجرد الفعلي وعند وجود أي فرق بـــين بيانات السجلات ونتائج الجرد تجري قيود التسوية اللازمة لمعالجة هذا الفرق في حســـاب وسيط يطلق عليه حساب العجز أو الزيادة بالمخزون يقفل في نهاية السنة في قائمة دخل الفترة.

مثال :

أســـفرت نتـــيجة الجرد الفعلي للمخزون السلعي ٢٠٠٢/١٢/٣١ م على النتائج التالية :

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الاجمالية
أ	٢٠٠٠	١٠	٢٠٠٠٠
ب	٢٥٠٠	١٥	٣٧٥٠٠
جـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
المجموع			٧٥٥٠٠

وعند مطابقة الموجود الفعلي مع الدفاتر المحاسبية اتضح ما يلي :

نوع السلعة	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة الإجمالية
أ	١٩٠٠	١٠	١٩٠٠٠
ب	٢٤٥٠	١٥	٣٦٧٥٠
جـ	١٥٠٠	١٢	١٨٠٠٠
المجموع			٧٣٧٥٠

والمطلوب :

١ـــ تحديد كمية وقيمة النقص لكل صنف من الأصناف السابقة .

٢ـــ تحديد القيمة الإجمالية للنقص.

٣ـــ إجراء قيد التسوية اللازم في نهاية الفترة.

٤ـــ إجراء قيد الإقفال .

٥ـــ بيان أثر العمليات السابقة على حسابات الأستاذ المختصة.

الحل :

١ـــ كمية النقص حسب الأصناف :

النقص في السلعة (أ) = ٢٠٠٠ – ١٩٠٠ = ١٠٠ وحدة

النقص في السلعة (ب) = ٢٥٠٠ – ٢٤٥٠ = ٥٠ وحدة

٢ـــ قيمة النقص لكل صنف :

قيمة النقص في السلعة (أ) = ١٠٠ وحدة × ١٠ دينار = ١٠٠٠ دينار

قيمة النقص في السلعة (ب) = ٥٠ وحدة × ١٥ دينار = ٧٥٠ دينار.

٣ــ القيمة الإجمالية للنقص :

= قيمة النقص في السلعة (أ) + قيمة النقص في السلعة (ب)

= ١٠٠٠ + ٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

أو مجموع التكلفة الإجمالية في قوائم الجرد- مجموع التكلفة الإجمالية في السجلات

= ٧٥٥٠٠-٧٣٧٥٠ = ١٧٥٠ دينار

٤ــ قيد التسوية :

١٧٥٠ من حـــ / العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥٠ إلى حـــ/المخزون السلعي .

٥ــ قيد الإقفال :

١٧٥٠ من حـــ / قائمة الدخل (أ . خ).

١٧٥٠ إلى حـــ /العجز أو الزيادة بالمخزون

٦ــ حسابات الأستاذ المختصة

حـــ/ العجز أو الزيادة بالمخزون

١٧٥	إلى حـــ / المخزون السلعي	١٧٥٠	من حـــ قائمة الدخل
١٧٥		١٧٥٠	

حـــ/ المخزون السلعي

٧٥٠٠٠	رصيد / ٣١ /١٢	١٧٥٠	من حـــ / العجز أو الزيادة بالمخزون
		٧٣٧٥٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي
٧٥٠٠٠		٧٥٠٠٠	

عـــلما أن العجز في المخزون السلعي يحمل على دخل الفترة كما هو موضح بالمثل السابق عندما يثبت بأن سبب ذلك ناجم من عدم تقصير أمين المخزن كأن تكون بســـبب ظروف قاهرة خارجة عن إرادته .أما إذا كان ذلك بسبب التقصير أو السرقة فـــإن الشـــخص المسؤول يتحمل قيمة النقص الذي يجب استرجاعها خلال الفترات اللاحقـــة ، فإذا تم استرجاع قيمتها خلال الفترة وقبل عمل القوائم المالية يكون قيد التسوية بالصورة التالية :

١٧٥٠ من حـــ /النقدية

١٧٥٠ إلى حـــ / العجز بالمخزون السلعي

أمـــا إذا تم اســـترجاع قيمة النقص في المخزون السلعي بعد إعداد القوائم المالية وفي الفترة أو الفترات اللاحقة فيتم إثبات القيد التالي :

١٧٥٠ من حـــ / النقدية

١٧٥٠ إلى حـــ / مخزون سلعي مسترجع

وفي نهاية الفترة المالية يتم إقفال حساب مخزون سلعي مسترجع بقائمة الدخل بموجب القيد التالي :

١٧٥٠ من حـــ / مخزون سلعي مسترجع

١٧٥٠ إلى حـــ / قائمة الدخل

وفي حالــة توقع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنــه يمكــن معالجة النقص المحتمل بعمل مخصص عجز المخزون السلعي وذلك تطبيقا للحــيطة والحــذر ويتم تقدير هذا المخصص كنسبة مئوية من إجمالي المخزون السلعي آخر المدة ، أو يتم تقدير قيمته بناءا على خبرة السنوات السابقة ، ولذلك حين عمل هذا المخصص يجرى القيد التالي :

من حـــ / قائمة الدخل

إلى حـــ / مخصص عجز المخزون السلعي

ويظهر حساب مخصص عجز المخزون السلعي في آخر المدة بقائمة المركز المالي مطروحا من المخزون السلعي أو بفقرة مستقلة بجانب الخصوم ضمن بنود الاحتياطات والمخصصــات . ويــتم معاملــة هذا المخصص كمعاملة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها :

مثال :

ظهــرت ضــمن ميزان المراجعة في ٣١ /١٢ /٢٠٠٢ م لإحدى الشركات التجارية الأرصدة التالية :

٢٥٠٠٠ مبيعات ، ٥٠٠ مخصص عجز المخزون السلعي .

وعند الجرد اتضح أن رصيد المخزون السلعي آخر المدة قدر بمبلغ ٧٠٠٠٠ دينـــار ، ويـــراد عمل مخصص عجز المخزون السلعي بنسبة ١% من قيمة المخزون السلعي آخر المدة .

المطلوب :

١ـــ إيجاد قيمة المخصص في ٣١ /١٢ /٢٠٠٢ .

٢ـــ إجراء قيود اليومية اللازمة .

٣ـــ بيان أثر العملية السابقة على حسابات الأستاذ المختص والقوائم المالية

الحل :

١ـــ تمهيد الحل :

مخصص عجز المخزون السلعي = ٧٠٠٠٠ × ١% = ٧٠٠ دينار

٧٠٠ – ٥٠٠ = ٢٠٠ دينار النقص في المخصص

٢ـــ قيود اليومية في ٣١/ ١٢ :

٢٠٠ من حـــ / مصروف عجز المخزون السلعي

٢٠٠ إلى حـــ / مخصص عجز المخزون السلعي

قيد الأقفال :

٢٠٠ من حـــ / قائمة الدخل (أ .خ)

٢٠٠ إلى حـــ / مصروف عجز المخزون السلعي

٣ــ حسابات الأستاذ المختصة :

حـــ/ مخصص عجز المخزون السلعي

منه		له	
٧٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٥٠٠	رصيد ٣١/١٢
		٢٠٠	من حـــ/ قائمة الدخل
٧٠٠		٧٠٠	

حــ / المخزون السلعي

منه		له	
٧٠٠٠٠	رصيد بالميزان		

٤ــ القوائم المالية :

قائمة الدخل

منه		له	
٢٠٠	حـــ / مصروف عجز المخزون		

قائمة المركز المالي

أصول متداولة		
المخزون السلعي	٧٠٠٠٠	
مخصص عجز	(٧٠٠)	٦٩٣٠٠

ولتطبـــيق نظـــام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من السجلات والدفاتر المحاسبية لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو الرقابة الفعالة على المخزون السلعي، ألا أن كـــثرة السجلات والدفاتر المحاسبية المستخدمة في نظام الجرد المستمر يفسر لنا عدم استخدامه من قبل المنشآت الصغيرة توفيرا للجهد والتكاليف .

ولتوضـــيح الفرق بين نظامي الجرد الدوري والجرد المستمر نورد المثال التالي لشركة الوادي التجارية : المبيعات ٩٠٠ وحدة ، سعر بيع الوحدة ١٣ دينار

رصيد المخزون السلعي في أول المدة ٤٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٩ دنانير.

المشتريات ٩٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٨ دنانير.

رصيد المخزون السلعي في نهاية المدة ٣٥٠ وحدة ، تكلفة الوحدة ٩ دنانير .

نظام الجرد المستمر

الشراء :

٧٦٠٠ من حـ / المخزون السلعي

٧٦٠٠ إلى حـ / النقدية أو الدائنين

البيع :

١١٧٠٠ من حـ / النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ إلى حـ / المبيعات

٨٥٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة

٨٥٠٠ إلى حـ / المخزون السلعي

الأقفال :

٨٥٠٠ من حـ / قائمة الدخل

٨٥٠٠ إلى حـ / تكلفة البضاعة المباعة

١١٧٠٠ من حـ / المبيعات

١١٧٠٠ إلى حـ / قائمة الدخل

نظام الجرد الدوري

الشراء :

٧٦٠٠ من حـــ / المشتريات

٧٦٠٠ إلى حـــ / النقدية أو الدائنين

البيع :

١١٧٠٠ من حـــ / النقدية أو المدينين

١١٧٠٠ إلى حـــ / المبيعات

الأقفال :

٧٦٠٠ من حـــ / قائمة الدخل

٧٦٠٠ إلى حـــ / المشتريات

٤٠٥٠ من حـــ / قائمة الدخل

٤٠٥٠ إلى حـــ / بضاعة أول المدة

٣١٥٠ من حـــ / بضاعة آخر المدة

٣١٥٠ إلى حـــ / قائمة الدخل

قائمة الدخل وفق نظام الجرد المستمر

مبيعات		١١٧٠٠
تكلفة البضاعة المباعة:		
بضاعة أول المدة	٤٠٥٠	
مشتريات	٧٦٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	١١٦٥٠	
يطرح : بضاعة آخر المدة	(٣١٥٠)	
تكلفة البضاعة المباعة		(٨٥٠٠)
مجمل الربح		٣٢٠٠

قائمة الدخل وفق نظام الجرد الدوري

مبيعات :	١١٧٠٠
– تكلفة البضاعة المباعة	(٨٥٠٠)
مجمل الربح	٣٢٠٠

خطوات تقييم المخزون السلعي :

نادرا ما تكون كمية المبيعات مساوية لكمية المشتريات خلال الفترة ، ولذلك فإن المخزون السلعي إما أن يكون أكثر أو أقل من حاجة الوحدة الاقتصادية . ونتيجة لذلك لا بد من توزيع تكاليف البضاعة المتاحة للبيع بين :

١ـــ المخزون السلعي آخر المدة .

٢ـــ البضاعة المباعة .

علماً أن تكلفة البضاعة المتاحة للبيع هي عبارة عن تكلفة المخزون السلعي في أول المدة مضافا إليها تكلفة المشتريات أو تكلفة السلع التي تم إنتاجها خلال الفترة . أمـــا تكلفة البضاعة المباعة فهي تمثل تكلفة السلع المتاحة للبيع مطروحا منها المخزون السلعي في نهاية الفترة المالية . وهذا ما أدى إلى بروز مشكلتين أساسيتين هما :

١ـــ تحديد كمية المخزون السلعي آخر المدة .

٢ـــ تسعير المخزون .

ولذلـــك تشمل إجراءات تقييم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات التالية :

أ ـــ معرفة عناصر المخزون السلعي .

بـــ معرفة عناصر تكلفة المخزون السلعي .

جـــ تدفق المخزون .

وفي الفقرات التالية سوف أقدم شرحا مفصلا لهذه العناصر كما يلي :

عناصر المخزون السلعي :

يشـــمل المخزون السلعي كافة البضائع التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها .وتتضمن بالإضافة إلى ذلك السلع والمواد

الأولـــية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولم تدخل المخازن حـــتى تاريخ الجرد ، كما تشمل أيضا البضائع الموجودة لدى الوكلاء كبضائع أمانة . والبضائع التي تم الاتفاق على شحنها للعملاء

ومن عناصر المخزون السلعي ما يلي :

البضائع بالطريق :

يقصـــد بالبضائع بالطريق السلع تامة الصنع والنصف مصنعة والمواد الأولية والمهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها خلال الفترة المالية والتي لم تدخل فعلا في مخازن الوحدة الاقتصادية .

والمشـــكلة الأساسية التي تثار عن البضائع بالطريق هي هل تعتبر هذه البضائع من ضمن مفردات المخزون السلعي آخر المدة أم لا ، وهذا يتوقف على شروط تسليم البضـــاعة . فـــإذا كـــان الاتفاق بين البائع والمشتري ينص على تسليم البضاعة محل الشحن (F.O.B) يعني ذلك أن البائع يخلي مسئوليته في اللحظة التي يتم فيها شحن البضـــاعة . وهي بذلك تعتبر من عناصر المخزون السلعي أما إذا كان شرط التسليم محل المشتري (C I F) ، والذي يعني انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري عند وصولها إلى مخازنه أو ميناء المستورد ولهذا فإن هذه البضائع لا تعتبر من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة . ولذلك عند تحديد ما إذا كانت البضاعة التي لا زالت في الطريق يجـــب أن تدخل في مخزونآخر المدة أم لا . يجب الرجوع إلى شروط الاتفاق بين البائع والمشتري [1] .

---

[1] د. محمد عباس حجازي 'مصدر سابق ، صفحة ٥١٩

بضائع الأمانة :

يـــتم التعامل في بضائع الأمانة بواسطة نظام الوكالة حيث يقوم مالك البضاعة ويسمى الموكل (Consingee) بإيداعها في حيازة شخص آخـــر يسمى الـــوكيل (Consinger) بهـــدف بيعها لحسابه ، وتقتصر التزامات الوكيل طبقا لهذه العقود عـــلى استخدام الحنكة والعناية عند اتخاذ القرارات والاتفاقات التجارية اللازمة لبيع البضائع دون أي التزامات مادية أخرى . وعندما يتم بيع هذه البضائع ، يقوم الوكيل بخصـــم العمولات والسمسرة المستحقة له وكذلك أي مصروفات متعلقة بالمعاملة من قيمة المبيعات وسداد المتبقي للوكيل .

وبـــناء على ما تقدم تعتبر بضاعة الأمانة مملوكة للموكل قانونا لحين بيعها من قـــبل الوكيل ، وفي حالة عدم بيعها لا بد من إدراجها ضمن محتويات المخزن السلعي آخر المدة، ويجري الإفصاح عنها بقائمة المركز المالي كأصل من الأصول المتداولة .

طلبيات العملاء :

قـــد يكـــون في نهايـــة الفترة التجارية العديد من الطلبيات التي ترد للوحدة الاقتصـــادية من العملاء للحصول على البضائع إلا أنها لم تتمكن من شحنها . ولذلك فإن هذه البضائع تعتبر من عناصر المخزون السلعي آخر المدة التي يجب إدراجها بقوائم الجـــرد والإفصـــاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون السلعي الأخرى . ويســـتثنى منها فقط البضائع التي يتم إبقاؤها لدى الوحدة الاقتصادية بناء على طلب من العميل .

الجرد الفعلي للمخزون السلعي :

يقصـــد بالجرد الفعلي المخزون ، الحصر الفعلي لكمية كل صنف من أصنافه وتحديد القيمة الجزئية والإجمالية للأصناف المختلفة وذلك بعد تحديد الكمية المتبقية من كـــل نـــوع مضروبة في تكلفة الوحدة الواحدة تسمى عملية تحديد الكميات المتبقية بالجـــرد الفعلي ، أما تحديد قيمته فيطلق عليها بتسعير المخزون ، ويتم الحصر الفعلي لكمـــية المخـــزون بواسطة العد والوزن حسب طبيعته ، ويعتبر الجرد الفعلي إحدى مقايـــيس المحاسبة الذي يسمى بالمقياس الطبيعي على أن يجري الجرد الفعلي للمخزون السلعي مرة واحدة على الأقل كل سنة وعلى وجه الخصوص عند إعداد القوائم المالية ومـــا عدا ذلك فإن هذه العملية تتم أيضا عند التسليم والاستلام وفي فترات استبدال الأشخاص من ذوي المسؤولية المادية في المخازن والمعارض ، وبعد الكوارث الطبيعية ، وتتم أيضا بموجب إجراءات تحقيق الجهات القانونية (المحاكم) .

وفي جميع حالات الجرد يجب أن يتم بشكل مفاجئ. من قبل الفريق (اللجنة) المكلـــف بعمـــيلة الجـــرد. الذي يقوم بالحصر الفعلي الشامل لكافة أصناف المخزون وإثـــبات كمياتها بقوائم تسمى بقوائم الجرد متضمنة مواصفات كل صنف منها وسعر الوحدة الوحدة، وعند الانتهاء من حصر البضاعة وإدراجها في قائمة الجرد تبدأ عملية تسعير البنود في القائمة على أساس ثمن التكلفة.

وبعـــد الانـــتهاء مـــن الحصر الفعلي وتسعير المخزون تجري مقارنة الرصيد الدفـــتري للبضائع مع الموجود الفعلي بموجب بيانات قوائم الجرد للوصول إلى النتائج النهائـــية للجرد ، ثم يتم التوقيع عليها من قبل أعضاء فريق الجرد ومصادقة الشخص

الذي بعهدته البضائع الذي يفترض إذا لم يكن أحد أعضاء فريق الجرد أن يكون مرافقا لهم عند الجرد . وبموجب نتائج الجرد يقدم الشخص ذو المسؤولية المادية توضيحا عن سبب النقص أو الزيادة في المخزون عند وجودها .

ومن الأمور التي يجب مراعاتها في هذا الصدد هو تجنب الحصر المزدوج لبعض عناصر المخزون أو السهو عن حصر بعض البنود الأخرى وكذلك الأخطاء التي تؤدي لنتائج غير دقيقة. ولملافات المحاذير السابقة يتم استخدام بطاقات يتم ترقيمها ترقيما متسلسلا لكل صنف من أصناف المخزون تملأ من قبل أحد أعضاء الفريق . وعند الانتهاء من عملية الجرد يتم نقل بيانات بطاقات الجرد إلى قوائم الجرد التي تأخذ الشكل التالي :

نوع البضاعة	رقم بطاقة الجرد	الكمية	تكلفة الوحدة	القيمة

عناصر تكلفة المخزون السلعي :

يقصد بعناصر تكلفة المخزون السلعي ،المصروفات والنفقات التي تحمل قيمتها على تكلفة المخزون السلعي المتمثلة بعناصر الكلفة التي لها علاقة مباشرة في عمليات الحصول على السلع ونقلها إلى محل المشتري وإذا كانت هناك عمليات إنتاجية إضافية

عـــلى الســـلع المشتراه فيضاف إليها كافة تكاليف الإنتاج حتى تصبح السلعة جاهزة للبيع .ويمكن أن نحدد عناصر تكاليف المخزون السلعي بالمصروفات التالية :

١ – سعر شراء السلع .

٢ – مصروفات الشحن والتأمين على المشتريات .

٣ – تكلفة العمالة والمصروفات الصناعية اللازمة لإنتاج السلع .

ويمكـــن أن نضيف إلى العناصر السابقة مصروفات إدارة المشتريات والمخازن والمصروفات الأخرى . إلا أن صعوبة توزيع هذه المصروفات بين المصروفات الإدارية ومصـــروفات المخـــزون السلعي فقد تم اعتبارها من المصروفات الايراديه التي تحمل بالكامل على دخل الفترة وتقفل في نهاية السنة بقائمة الدخل .

إلا هناك نوعان من المصروفات لا يزال الجدل قائما حولهما وهما [1] :

١ــ مصـــروفات التســـويق **Selling Expenses** وهي جميع المصروفات اللازمة والضرورية لانتقال السلع من المنتج إلى المستهلك . وهي بالتالي لازمة لأعداد الســـلع للبـــيع فلذلـــك يمكـــن معاملتها معاملة تكاليف المخزون السلعي الأخرى. كمصـــروفات الـــنقل مـــن المستودعات إلى صالات العرض أو العملاء ومصروفات التعبيـــئة والتغليف لأن هذه المصروفات من الناحية العملية تضيف قيمة جديدة للسلع المنتجة .

---

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت : مصدر سابق ، صفحة ٢٥٧ ــ ٢٥٨ .

٢ــ مصروفات الفوائد I nterest Cost تعتبر هذه المصروفات ناجمة عن العملــيات التمويلية للحصول على المخزون السلعي وهي بذلك لا يمكن اعتبارها من ضــمن عناصر تكلفة المخزون وإنما تعتبر كمصروفات إيراديه تعالج معالجة مصروفات إدارة المشــتريات والمخــازن ، كما أنه ليس من المحبذ الانخراط في العمليات الحسابية المطولــة لتحمــيل المعاملات التجارية اليومية المتعددة بنصيبها من مصروفات الفوائد الضئيلة والتي لا تبرر النفعة المتوقعة منها.

تسعير المخزون السلعي :

يعتبر موضوع تسعير المخزون السلعي من المواضيع التي تدرس بشكل موسع في مادة المحاسبة ، لكون المخزون السلعي أحد عناصر الأصول المتداولة الهامة والكبيرة بنفس الوقت بالإضافة لكونه من العناصر الرئيسية التي تحدد صافي ربح الفترة باعتبار البضاعة تسجل عند الشراء بسعر التكلفة وعند البيع تسجل بسعر البيع المتضمن سعر التكلفة (سعر الشراء + مصاريف الشراء) مضافا إليه هامش الربح الذي يعتبر إيرادا ناجمـــا عـــن البيع يقفل بحساب دخل الفترة تطبيقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات .ولذلـــك فإنـــه من المفروض اختيار طريقة تسعير مناسبة. ولذلك تعتبر طرق تسعير المخزون السلعي من القضايا المهمة لإدارة الوحدة الاقتصادية والمستثمرين.

إلا أن تسعير المخزون يرتبط بمشكلتين رئيستين هما :

أولا : تحديـــد الطريقة التي بواسطتها يتم احتساب الوحدات التي يتم صرفها من المخزون السلعي . ومن أهم الطرق التي يتم بواسطتها احتساب الوحدات المنصرفة من المخزون السلعي هي ما يلي :

١ــ التمييز المحدد .

٢ــ متوسط التكلفة .

٣ــ الوارد أولا صادرا أولا .

٤ــ الوارد أخيرا صادر أولا.

ثانــيا : تحديــد الطريقة التي بواسطتها يتم تحديد تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي ، ولتحديد تكلفة وحدات المخزون تستخدم إحدى الطرق التالية:

١. سعر التكلفة .

٢. سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل .

٣.صافي القيمة المتحققة .

٤. سعر الاستبدال .

٥. سعر البيع

أولا : تدفق المخزون وفق مبدأ التكلفة :

كثيرا ما تتعرض أسعار السلع إلى تغيرات متعددة أثناء الفترة المحاسبية ، وهذا يــؤدي إلى اخــتلاف أسعار السلع المشتراة مما نجم عنها مشكلة اختيار أسعار الشراء لتقيــيم المخزون السلعي في آخر المدة . وللتغلب على هذه المشكلة يتم استخدام عدد من الطرق التي تم الإشارة إليها فيما سبق حيث يمكن بواسطتها معرفة التكلفة الفعلية للســلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة ، ولتوضيح كيفية تطبيق هذه الطرق نفترض البيانات التالية :

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدات	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	٥٠	٤٠	٢٠٠٠
٢/١	مشتريات	٢٥	٤٥	١١٢٥
٢/١	مشتريات	٢٥	٥٠	١٢٥٠
٧/١	مشتريات	٢٥	٦٠	١٥٠٠
٩/١	مشتريات	٢٥	٦٥٠	١٦٢٥
	البضاعة المتاحة للبيع	١٥٠		٧٥٠٠
	الوحدات المباعة	٩٠		
	المخزون السلعي آخر المدة	٦٠		

١ــ تقيم المخزون السلعي بواسطة التمييز المحدد :

بموجــب هــذه الطريقة يتم تحديد أسعار المخزون آخر المدة حسب تواريخ الشــراء التي تمت خلال العام كما هي واردة بفاتورة الشراء . فإذا كانت الوحدات المتبقــية من المخزون السلعي آخر المدة كما هي بالمثال ٦٠ وحدة واستطعنا أن نميزها عــلى أســاس أن ٢٥ وحــدة مــن وحدات المخزون السلعي آخر المدة كانت من مشتريات ١/٢ ، و ٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١ ، و ١٥ وحدة من مشتريات ١/ ٩ . فإن تكلفة المخزون السلعي آخر الفترة يمكن احتسابها وفق الآتي :

٢٥ وحدة من مشتريات ٢/١ ،سعر الوحدة ٤٥ دينار	١١٢٥ دينار
٢٠ وحدة من مشتريات ٣/١ ،سعر الوحدة ٥٠ دينار	١٠٠٠ دينار
١٥ وحدة من مشتريات ٩/١ ، سعر الوحدة ٦٥ دينار	٩٧٥ دينار
تكلفة مخزون آخر الفترة (بطريقة التمييز المحدد)	٣١٠٠ دينار
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٧٥٠٠ دينار
يطرح : المخزون السلعي آخر المدة	(٣١٠٠) دينار
تكلفة البضاعة المبيعة (بطريقة التمييز المحدد)	٤٤٠٠ دينار

وبالرغم من جاذبية هذه الطريقة لكن قد يكون من المتعذر تطبيقها في الحياة العملية أن لم تكن مستحيلة لصعوبة تمييز المخزون السلعي المنصرف ارتباطا بطريقة الخزن والصرف وبالتالي يصعب تحديد تكلفة البضاعة المتاحة للبيع وتكلفة مخزون آخر الفترة ومن ثم تكلفة البضاعة المباعة .

٢ـ طريقة متوسط التكلفة :

بموجب هذه الطريقة يستخرج متوسط التكلفة للمخزون السلعي باستخدام المعادلة التالية :

$$\frac{\text{إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحة للبيع}} = \text{متوسط التكلفة المرجح}$$

علما أن متوسط التكلفة المرجح المستخدم لتحديد تكلفة المخزون السلعي آخر المدة يسمى بهذه التسمية عند استخدام نظام الجرد الدوري ، أما في حالة

نظـــام الجـــرد المستمر فيطلق عليه بالمتوسط المتحرك . ولتوضيح هذه الطريقة نعرض المثال التالي :

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠٠	٢	٢٠٠٠
١/ ٢	مشتريات	٣٠٠٠	٥	١٥٠٠٠
١/ ٢	مشتريات	٥٠٠٠	٤	٢٠٠٠٠
١/٧	مشتريات	٣٥٠٠	٣	١٠٥٠٠
٢٠ /١١	مشتريات	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠
٥/٣	البضاعة المتاحة للبيع	١٤٥٠٠		٥٥٥٠٠
	المبيعات	(٧٥٠٠)		
	مخزون آخر المدة	٧٠٠٠		

أولا :بموجب نظام الجرد الدوري :

١ـــ متوسط التكلفة المرجح = $\frac{\text{إجمالي تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{عدد الوحدات المتاحة للبيع}}$

= $\frac{٥٥٥٠٠}{١٤٥٠٠}$

= ٣,٨٢٧ دينار تقريباً

٢ـــ تكلفة المخزون آخر المدة =

متوسط التكلفة المرجح × عدد وحدات مخزون آخر المدة

= ٧٠٠٠ ×٣,٧٢٨

= ٢٦٧٨٩ دينار تقريباً

٣ـــ تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة =

عدد الوحدات المباعة × متوسط التكلفة المرجح

= ٧٥٠٠ × ٣,٨٢٧

= ٢٨٧٠٣ دينار تقريبا

٤ ـ تكلفة البضاعة المتاحة للبيع =

تكلفة المخزون آخر المدة + تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة

= ٢٦٧٨٩ + ٢٨٧٠٣

= ٥٥٤٩٢ دينار

٥ـــ الفرق بين تكلفة البضاعة المتاحة للبيع الظـــاهرة بـــالجدول والتكلفـــة المستخرج بموجب الفقرة (٤) والبالغة ٨ دينار (٥٥٥٠٠ – ٥٥٤٩٢) هي نتيجـــة تقريب متوسط التكلفة المرجح الذي هو في الواقع ٣,٨٢٧٥٨ دينار .

ثانيا :بموجب نظام الجرد المستمر :

لتحديد متوسط التكلفة المتحرك (المتغير) في الوحدات الاقتصادية التي تتبـــع نظام الجرد المستمر نتبع الخطوات التالية لحل المثال السابق :

البيان	المشتريات والمبيعات	الرصيد
مخزون أول المدة		١٠٠٠وحدة ×٢ = ٢٠٠٠ دينار
مشتريات١ /٢	٣٠٠٠ وحدة × ٥ = ١٥٠٠٠ دينار	٤٠٠٠ وحدة× ٤,٢٥ دينار=١٧٠٠٠ دينار
مشتريات ٣/١	٥٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٢٠٠دينار	٩٠٠٠وحدة× ٤,١١ دينار =٣٦٩٩٠ دينار
مبيعات ٣/٥	٧٥٠٠ وحدة × ٤,١١ = ٣٠٨دينار	١٥٠٠وحدة ×٤,١١ دينار=٦١٦٥ دينار
مشتريات ٧/١	٣٥٠٠وحدة × ٣ دينار = ١٠٥٠٠دينار	٥٠٠٠ وحدة×٣,٣٣٣ دينار=١٦٦٦٥دينار
مشتريات ١١/٣	٢٠٠٠ وحدة × ٤ دينار = ٨٠٠٠ دينار	٧٠٠٠وحدة×٣,٥٢دينار=٢٤٦٤٠دينار

مـــن المـــثال الســـابق ولاســـتخراج متوسط التكلفة المتحرك نلاحظ أنه يتم استـــخراج متوسط جديد لتكلفة الوحدات المتاحة للبيع بعد كل عملية شراء أو بيع ويكـــون المتوســـط المـــتحرك مختلف عن الذي يسبقه أو الذي يليه حيث أن المتوسط المتحرك لمخزون أول المدة كان ٢ دينار بينما أصبح لمشتريات ٢/١ بمبلغ ٤,٢٥ دينار وهو عبارة عن ٤٠٠٠ وحدة تم استخراجه بجمع عدد وحدات المخزون أول المدة + عـــدد الوحدات المشتراة في ٢/١، ثم تم احتساب تكلفة مخزون أول المدة وأضفنا إليها تكلفـــة مشـــتريات ٢/١ أي ١٥٠٠٠ ديـــنار + ٢٠٠٠ دينار فأصبح الناتج لدينا ١٧٠٠٠ دينار وبقسمة ١٧٠٠٠ دينار على الوحدات لاستخراج المتوسط المتحرك للتكلفة.

وتتميز طريقة متوسط التكلفة بسهولتها وواقعيتها في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة إلا أنه يمكن اتباعها في الوحدات الاقتصادية التي تمـــتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي لصعوبة تحديد أسعار السلع المباعة والسلع الباقية آخر المدة.

٣ــ طريقة الوارد أولا – صادر أولا :

تعتمد طريقة الوارد أولا – صادر أولا على أساس أن البضاعة التي يتم الحصول عليها أولا تباع أولا، وبذلك فهي تراعي التسلسل الزمني في عملية صرف المخزون السلعي من المشتريات التي ترد إلى المخازن ولتوضيح ذلك نفترض ما يلي:

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠	٤,٥	٤٥٠
٣/١٠	مشتريات	١٥٠	٥	٧٥٠
١٠/٢٠	مشتريات	٢٠٠	٦	١٢٠٠
١٢/١٥	مشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	البضاعة المتاحة للبيع	٥٥٠		٣٤٠٠

وفي ١٢/٣١ كانت نتيجة الجرد الفعلي تشير إلى وجود ١٥٠ وحدة متبقية بالمخازن والمطلوب تحديد تكلفة المخزون السلعي وفق طريقة الوارد أولا – صادر أولا.

الحل :

أ– تمهيد الحل:

بما أن المخزون السلعي آخر المدة كان ١٥٠ وحدة فهذا يعني أن عدد الوحدات المباعة خلال السنة كانت ٤٠٠ وحدة أي البضاعة المتاحة للبيع مطروحا منها مخزون آخر المدة (٥٥٠ – ١٥٠ = ٤٠٠) وبما أن هذه الطريقة تفترض أن الوحدات التي ترد لمخازن الوحدة تباع أولا ولذلك فإن مخزون أول المدة + مشتريات ٣/١٠ + ١٥٠ وحدة من مشتريات ١/٢٠ هي التي تتم بيعها والمتبقي هو عبارة عن ٥٠ وحدة من مشتريات ١٠/٢٠ وكامل الوحدات المشتراة في ١٢/١٥ .

أولا : الحل وفق نظام الجرد الدوري:

١- الوارد أولا – صادر أولا

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	التكلفة الإجمالية
١٠/٢٠	المتبقي من المشتريات	٥٠	٦	٣٠٠
١٢/١٥	المشتريات	١٠٠	١٠	١٠٠٠
	مخزون آخر المدة	١٥٠		١٣٠٠

٣- تكلفة البضاعة المباعة:

تكلفة البضائع المعدة للبيع – مخزون آخر المدة

= ٣٤٠٠ – ١٣٠٠

٢١٠٠ دينار تكلفة البضاعة المباعة

ويمكن ترتيب الحل بالشكل التالي:

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع ٣٤٠٠

– تكلفة مخزون آخر المدة ١٣٠٠

تكلفة البضاعة المباعة ٢١٠٠ دينار

ثانيا: باستخدام نظام الجرد المستمر:

عند استخدام نظام الجرد المستمر فإن تكلفة المبيعات تحدد على أساس تكلفة المشتريات التي تم بيعها ووفق تسلسلها الزمني ولذلك تكونتكلفة المخزون السلعي في آخر المدة وتكلفة السلع المباعة كالآتي:

البيان	الوارد			الصادر			الرصيد		
	سعر	وحدة	قيمة	سعر	وحدة	قيمة	سعر	وحدة	قيمة
مخزون ١/١	٤,٥	١٠٠	٤٥٠				٤,٥	١٠٠	٤٥٠
مشتريات ٣/١٠	٥	١٥٠	٧٥٠				٥	١٥٠	٧٥٠
								٢٥٠	١٢٠٠
مبيعات ٣/٢٠				٤,٥	١٠٠	٤٥٠			
١١٠ وحده									
				٥	١٠	٥٠	٥	١٤٠	٧٠٠
مشتريات ٣/١٠	٦	٢٠٠	١٢٠٠				٦	٢٠٠	١٢٠٠
								٣٤٠	١٩٠٠
مبيعات ١٠/١				٥	١٤٠	٧٠٠			
٢٦٠ وحده				٦	١٢٠	٧٢٠	٦	٨٠	٤٨٠
مشتريات ١٠/٢٠	١٠	١٠٠	١٠٠٠				١٠	١٠٠	١٠٠٠
								١٨٠	١٤٨٠
مبيعات ١٢/١٧				٦	٣٠	١٨٠	٦	٥٠	٣٠٠
٣٠ وحده							١٠	١٠٠	١٠٠٠
								١٥٠	١٣٠٠

ولذلك عند مطابقة الرصيد وفق نظام الجرد المستمر سوف يكـــون مطـــابق لتكلفة بضاعة آخر المدة بموجب الجرد الدوري والذي هو في الطريقتين ١٣٠٠ دينار. علما أن كمية المبيعات المشار إليها بموجب الجرد المستمر تم الحصول عليها من بطاقـــة صنف المخازن .

ملاحظات حول طريقة الوارد أولا ـــ صادرا ولا بموجب الجرد المستمر :

أ ـ بمـا أن مجمـوع وحدات المخزون السلعي خلال العام هو ٥٥٠ وحدة والمبـيعات الإجمالـية خـلال العام هي ٤٠٠ وحدة فإذا الوحدات المتبقية آخر المدة تساوي ١٥٠ وحدة.

ب ـــ مشـتريات ٣/١٠ بلغت ١٥٠ وحدة فإذا التكلفة الإجمالية تساوي عدد وحدات شراء ٣/١٠ × تكلفة شراء الوحدة في نفس التاريخ = ١٥٠ × ٥ = ٧٥٠ ديـنار . وبالـتالي الرصيد في ١٠ /٣ هو عبارة عن تكلفة مخزون أول المدة + تكلفة مشتريات ٣/١٠ = ٧٥٠ + ١٢٠٠ دينار

جـ ـــ في ٢٠ /٣ تم بيع ١١٠ وحدة ١٠٠ وحدة بسعر ٤,٥ من مخزون أول المدة و ١٠ وحدات من مشتريات ١٠ /٣ بسعره ٥ دينار والمتبقي ١٤٠ وحدة مـن مشتريات ٣/١٠ وبالتالي فالرصيد المتبقي في نفس التاريخ هو ١٤٠ وحدة من مشتريات ٣/١٠ بتكلفة ٥ دينار للوحدة الواحدة إذا تكون تكلفة رصيد المخزون في ٢٠ /٣ = ١٤٠ × ٥ = ٧٠٠ دينار .

د ـــ رصيد ١٠/٢٠ عبارة عن تكلفة المشتريات بهذا التاريخ + رصيد ٢٠/ ٣ = ٧٠٠ ديـنار رصـيد ٢٠ /٣ + ١٢٠٠ دينار = ١٩٠٠ دينار .ونطبق نفس الخطوات على بقية العمليات حتى نصل إلى تكلفة مخزون آخر المدة .

٤ــ طريقة الوارد أخيراً ـــ صادر أولا :

أسـاس طـريقة الـوارد أخيراً ـــ صادر أولا تقوم على افتراض أن البضاعة التي يتم الحصـول علـيها أخـيرا تباع أولا ،أي أن البضاعة التي تدخل ضمن ملكية الوحدة

الاقتصادية أخيرا تخرج من مخازنها أولا . وهي من حيث التطبيق العملي عكس طريقة الوارد أولا ــ صادر أولا .ولتوضيح ذلك نستخدم بيانات المثال السابق :

الوارد أخيراً ــ صادر أولا ــ نظام الجرد الدوري

البيان	الوارد			الصادر			الرصيد		
مخزون ١/١	٤,٥	١٠٠	٤٥٠				٤,٥	١٠٠	٤٥٠
مشتريات ٣/١٠	٥	١٥٠	٤٥٠				٥	١٥٠	٤٥٠
								٢٥٠	٩٠٠
مبيعات ٢٠ /١٢				٥	١١٠	٥٥٠	٤,٥	١٠٠	٤٥٠
١١٠ وحده							٥	٤٠	٢٠٠
								١٤٠	٦٥٠
مشتريات ٢٠/١٠	٦	٢٠٠	١٢٠٠					٢٠٠	١٢٠٠
								٣٤٠	١٨٥٠
مبيعات ١/١٠				٦	٢٠٠	١٢٠٠			
٢٦٠ وحده				٥	٤٠	٢٠٠	٤,٥	٨٠	٣٦٠
				٤.٥	٢٠	٩٠			
مشتريات ٢٠ /١٠	١٠	١٠٠	١٠٠٠				١٠	١٠٠	١٠٠٠
								١٨٠	١٣٦٠
مبيعات ١٧ /١٢				١٠	٣٠	٣٠٠	٤,٥	٨٠	٣٦٠
٣٠ وحده							١٠	٧٠	٩٠٠
								١٥٠	١٢٦٠

تعتبر الطريقة الأخيرة من أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون لآن قياس الدخل لا بد أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق لارتباطها بأحدث أسعار مشتريات البضاعة لغرض قياس الدخل فإن تدفق التكلفة قد يكون أكثر معنى من التدفق المادي للبضاعة فالمؤيدين لهذه الطريقة يرون بأن قياس الدخل يجب أن يعتمد على الأسعار السائدة في السوق، ومن ثم يجب مقابلة إيراد المبيعات بالتكلفة الجارية للبضاعة المباعة.

ففـــي ظـــل هذه الطريقة تحدد تكلفة البضاعة المبيعة على أساس الأسعار السائدة في السوق لأنها ترتبط في معظمها بأحدث المشتريات[١].

وعـــند إجـــراء مقارنة بين طرق تسعير المخزون السلعي التي تم شرحها سابقا نلاحـــظ أن كل واحدة من الطرق الأربعة تعتمد على فرضية مختلفة لتدفق المخزون، ولـــو كانت هذه الافتراضات تعطي تكلفة واحدة لتدفق المخزون لكانت جميع الطرق تعطي نفس النتيجة، إلا أن الواقع العملي لا يبرر ذلك حيث التغير المستمر بالأسعار. وبالـــتالي فـــإن الطرق السابقة تعطي قيما مختلفة لكل من المخزون آخر المدة وتكلفة البضـــاعة المباعة وبالتالي تعطي أيضا قيما مختلفة لصافي دخل الفترة. لأن الطريقة التي تعطـــي أقـــل قيمة لتكلفة البضاعة المباعة تعطي أعلى قيمة لمجمل الربح وبالتالي لصافي الدخـــل، ممـــا يظهر مخزون آخر المدة بقيمة أعلى بقائمة المركز المالي. أما الطريقة التي تعطـــي أقل قيمة فتأتي نتائجها مغايرة للطريقة التي تعطي أكبر قيمة على صافي الدخل بقائمة الدخل ومخزون آخر المدة بقائمة المركز المالي[٢].

تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون السلعي :ـ

تـــتوقف تكلفة الوحدة الواحدة من المخزون على الطريقة المتبعة في تسعيرها، ففي الحياة العملية توجد العديد من الطرق المستخدمة لهذا الغرض إلا أن أكثر الطرق شـــيوعا وقـــبولا في هذا المجال هي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لانسجامها مع الحـــيطة والحـــذر ، بالإضافة إلى شيوع هذه الطريقة وقبولها فإن التكلفة التاريخية في تسعير المخزون تعتبر أكثر الأسس انسجاما مع المبادئ المحاسبية. ولكن قد تحدث بعض

---

(١) فالتر ميجس، روبيرت ميجس: مصدر سابق، صفحة ٥٦٩.

(٢) د. خالد أمين عبد الله وآخرون: مصدر سابق، صفحة ٢٤٢.

الظروف التي تجعل من الصواب تقويم المخزون السلعي بأقل من تكلفته ، والذي يعني تخفيض تكلفة المخزون بالقيمة الجديدة انسجاما مع الظروف التي دفعت بالوحدة الاقتصادية لهذا التخفيض. مما ينجم عنه خسارة تمثل الفرق بين تكلفة المخزون والقيمة الجديدة والأمر الأساسي الذي يدفع الوحدة الاقتصادية لتخفيض تكلفة المخزون هو هبوط أسعار السلع في الأسواق ، هذا الأمر يجعل الوحدة الاقتصادية تأخذ مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. فلذلك إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة يجب والحالة هذه أن تعتمد الوحدة الاقتصادية في تقييم مخزونها على سعر السوق، والمقصود بسعر السوق هو تكلفة استبدال السلع في تاريخ التقييم، وعلى الرغم من أن التكلفة تعد الأساس الأكثر ملائمة لقياس المخزون السلعي ، إلا أنه في ضوء انخفاض قيمة المخزون نتيجة عوامل معينة مثل التلف ، أو التقادم أو هبوط مستويات الأسعار قد تجد الوحدة الاقتصادية أنه من الأنسب قياس المخزون السلعي على أساس أكثر تحفظا يتمثل في التكلفة أو السوق أيهما أقل. ووفقا لهذا الأساس يتم تحميل الخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة المخزون على إيرادات نفس الفترة التي حدثت بها الخسارة[1] .

ومن الأمور التي يجب مراعاتها عند تطبيق قاعدة السوق أوالتكلفة ايهما أقل هما الالتزام بالحد الأقصى وبالحد الأدنى لسعر السوق بحيث لا يزيد ولا يقل عن صافي القيمة المتحققة . فالحد الأقصى الذي يطلق عليه القيمة الصافية المتحققة أو القابلة للتحقق تتمثل في الآتي :

سعر بيع العنصر في دورة النشاط التجاري العادي –التكلفة التقديرية للتسويق

[1] د. خيرت ضيف وآخرون: مصدر سابق، صفحة ١٦٣.

ولتوضيح ذلك نفترض أن التكلفة التقديرية لتسويق أحد عناصر المخزون تبلغ دينار واحد . وسعر بيع هذا العنصر في السوق تبلغ ١٨ دينار ، فلذلك تكون القيمة الصافية القابلة للتحقق ١٧ دينار (١٨ دينار سعر البيع في السوق – دينار تكلفة التسويق).

أما الحد الأدنى فهو عبارة عن القيمة الصافية القابلة للتحقق مطروحا منه هامش الربح العادي فإذا كان معدل هامش الربح ١٠% فيكون الحد الأدنى ١٥,٢٠٠ دينار (١٨ دينار سعر البيع) – (١ دينار تكلفة التسويق + ١,٨٠٠ دينار هامش الربح).

مثال :

البيانات التالية لعدد من عناصر المخزون السلعي التي ظهرت في ٣١ /١٢ / ٢٠٠٢ م في مخازن إحدى الشركات التجارية .

العنصر	الكمية	تكلفة الوحدة بالدينار	
		الفعلية	السوق
أ	٢٠	٢٠٠	١٨٠
ب	١٦	٤٠٠	٤٥٠
جـ	١٠٠	١٠٠	١٢٠
د	١٦٠	١٨٠	١٤٠

المطلوب : تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي آخر المدة لكل عنصر من العناصر أولا ولإجمالي المخزون ثانيا .

الحل :

العنصر	الكمية	تكلفة الوحدة		المجموع		التكلفة أو السوق
		الفعلية	السوق	الفعلية	السوق	أيهما أقل
أ	٢٠	٢٠٠	١٨٠	٤٠٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠
ب	١٦	٤٠٠	٤٥٠	٦٤٠٠	٧٢٠٠	٦٤٠٠
جـ	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
د	١٦٠	١٨٠	١٤٠	٢٨٨٠٠	٢٢٤٠٠	٢٢٤٠٠
المجموع				٤٩٢٠٠	٤٥٢٠٠	٤٢٤٠٠

أ ــ قيمة المخزون السلعي لكل عنصر :

العنصر أ ٣٦٠٠ دينار

العنصر ب ٦٤٠٠ دينار

العنصر جــ ١٠٠٠٠ دينار

العنصر د ٢٢٤٠٠ دينار

ب ــ قيمة المخزون السلعي الإجمالي للعناصر = ٤٢٤٠٠ دينار

ملاحظة :

عــند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تتم المقارنة بين التكلفة الفعلية الاجمالــية مع سعر السوق الإجمالي أي يتم مقارنة ٤٩٢٠٠ دينار مع ٤٢٤٠٠ دينار .ويتم أختيار أقل السعرين ، وهو ٤٢٤٠٠ دينار .

مثال :

فـــيما يلي بيانات لثلاثة عناصر من المخزون السلعي ، المطلوب تحديد القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون وفقا لأسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل .

عناصر المخزون	تكلفة الإحلال الجارية	الحد الأقصى	الحد الأدنى
أ	١٢	١١	١٠
ب	١٠	٩	٨
ج	٧	٩	٨

الحل :

الأســـاس في اختيار القيمة السوقية التي تستخدم في قياس المخزون يجب أن لا تـــزيد عـــن الحـــد الأقصى ولا تقل عن الحد الأدنى ، وأيضا أن هذه القيمة في ضوء البدائل السوقية الثلاثة تمثل القيمة المتوسطة . وعلى ضوء ذلك تكون القيمة السوقية الواجب استخدامها كأساس في قياس المخزون للعناصر السابقة وفقا لأسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل هي :

عناصر المخزون	القيمة السوقية للبديل
أ	١١
ب	٨
جـ	٧

قواعد قياس المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل :

في الحـــياة العملية توجد ثلاث قواعد يتم بموجبها القياس على أساس التكلفة أوالسوق أيهما أقل وهذه القواعد هي :

١ــ قياس المخزون على أساس العناصر.

٢ــقياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسة.

٣ــ القياس على أساس إجمالي المخزون .

وفيما يلي شرح مفصل لكل قاعدة من القواعد الثلاث السابقة:

أولا : قياس المخزون على أساس العناصر :

بموجـــب هذه القاعدة يتم مقارنة سعر السوق مع سعر التكلفة ويعتمد السعر الأقـــل بـــين السعرين ، فإذا كان سعر التكلفة أقل من سعر السوق يتم اختيار سعر التكلفة ، أما إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة فيتم اعتماد سعر السوق .

مثال :

فيما يلي بيانات خاصة بالمخزون السلعي لإحدى الشركات وذلك في ٣١/١٢/٢٠٠٢م :

الأصناف	الكمية	سعر التكلفة	سعر السوق
	وحدة	دينار	دينار
المجموعة الأولى			
العنصر (أ)	٢٠٠	١٥	١٧
العنصر (ب)	٣٠٠	١٢	١١
العنصر (جـ)	٤٠٠	١٤	١٣
المجموعة الثانية			
العنصر (أ)	٢٥٠	١٠	٩
العنصر (ب)	٣٠٠	١١	١٢
العنصر (جـ)	٣٥٠	١٣	١٤

المطلوب : قياس المخزون السلعي في ٣١/١٢/٢٠٠٢ م على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة لعناصر المخزون :

الحل :

الأصناف	الكمية	أسعار الوحدة		القياس على أساس أقل السعرين	
		التكلفة	السوق	سعر القياس	قيمة المخزون
	وحدة	دينار	دينار	دينار	دينار
المجموعة الأولى					
أ	٢٠٠	١٥	١٧	١٥	٣٠٠٠
ب	٣٠٠	١٢	١١	١١	٣٣٠٠
جـ	٤٠٠	١٤	١٣	١٣	٥٢٠٠
المجموعة الثانية					
أ	٢٥٠	١٠	٩	٩	٢٢٥٠
ب	٣٠٠	١١	١٢	١١	٣٣٠٠
جـ	٣٥٠	١٣	١٤	١٣	٤٥٥٠
المخزون السلعي في ١٢/٣١	١٨٠٠				٢١٦٠٠

ثانيا : قياس المخزون على أساس المجموعات الرئيسية:

يتم قياس المخزون السلعي بموجب هذه القاعدة على أساس مقارنة قيمة إجمالي المخزون السـلعي لكلا السعرين (التكلفة أو السوق) ويتم اختيار أقلهما .وعند تطبيق هذه القـاعدة على المثال السابق يتم اعتماد سعر التكلفة أساسا لتقيم المخزون السلعي في ٢٠٠٢ والبالغ ٢٢٥٥٠ دينار لأنه يمثل أقل السعرين.

معالجة انخفاض قيمة المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل :

هــذه الخســائر في قوائمهــا المالية . ولمعالجة هذه الواقعة تستخدم إحدى الطريقتين التاليتين :

(١) طريقة التخفيض المباشر .

(٢) طريقة مخصص المخزون (التخفيض غير المباشر) .

وسوف نقوم بشرح هاتين الطريقتين بشيء من التفصيل وعلى النحو التالي :

أ ــ طريقة التخفيض المباشر

تظهر قيم المخزون السلعي بالقوائم المالية وفق طريقة التخفيض المباشر بالسعر الأقــل دون عمل تسوية حسابية مباشرة للخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار . إلا أن هــذه الخســائر سوف تترك أثرها على المخزون السلعي الظاهر في القوائم المالية آخر المــدة وبصورة غير مباشرة .وذلك بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المباعة بمقدار يعادل الفــرق بــين التكلفة الأصلية للمخزون والقيمة السوقية . بمعنى أخر أن اتباع طريقة التخفــيض المباشــر للمخزون تؤدي إلى عدم إظهار الخسارة الناتجة عن هبوط السعار بقائمــة الدخل . ولتوضيح ذلك نفترض أن التكلفة الأصلية للمخزون السلعي كانت في إحــدى المنشآت ١٠٢٠٠ دينار ونتيجة الجرد الفعلي في نهاية الفترة كانت القيمة الســوقية ٩٢٠٠ دينار ، علما أن المخزون السلعي في أول المدة كان بمبلغ ٢٥٠٠٠ ديــنار ، والمشتريات خلال الفترة بلغت ١٧٠٠٠ دينار ، وقيمة المبيعات خلال نفس الفترة بلغت ٤٥٠٠٠ دينار . ولذلك سوف تظهر قائمة الدخل على النحو التالي :

قائمة الدخل في ٣١/٢/

المبيعات		٤٥٠٠٠ دينار
-تكلفة السلع المباعة :		
المخزون السلعي أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٧٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٢٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة (سعر السوق)	(٩٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		(٣٢٨٠٠)
الربح الإجمالي		١٢٢٠٠

وبهـــذا يتضـــح أن أعداد قائمة الدخل وفق الطريقة السابقة لا يتم فيها الإفصاح عن الخســـارة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع ، وإنما تظهر قيمة المخزون السلعي آخر المدة بقيمة السوق مباشرة.

إلا أن بعـــض المحاســـبين يـــرون بأن إثبات قيمة المخزون السلعي بسعر السوق دون الإفصاح عن التكلفة الأصلية يتنافى مع مبدأ التكلفة ، لأنه وكما ذكرنا يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المباعة بمقدار الانخفاض في سعر السوق . ولمعالجة هذه الحالـــة يجب أن يتم تقويم المخزون السلعي بالتكلفة الأصلية ويجري إثباتها في الســـجلات المحاسبية على أساس هذه القيمة ، ثم يتم عمل قيد منفصل بمقدار الخســـائر الناجمة عن هبوط أسعار المخزون السلعي آخر المدة ، وبهذا الإجراء

يفصح عن التكلفة الأصلية والقيمة السوقية وخسائر هبوط أسعار المخزون في القوائم المالية ولبيان إجراءات المعالجة الأخيرة نستخدم بيانات المثال السابق حيث يتم معالجة المخزون السلعي في آخر المدة للمنشأة المذكورة بالقيدين التاليين .

١٠٢٠٠ من حـ / المخزون السلعي

١٠٢٠٠ إلى حـ / الدخل

(تسجيل المخزون السلعي آخر المدة)

١٠٠٠ من حـ / خسائر هبوط أسعار البضائع

١٠٠٠ إلى حـ / المخزون السلعي

(إثبات هبوط أسعار المخزون السلعي بالأسواق آخر المدة)

وبذلك يتم الإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار المخزون السلعي بقائمة الدخل والتكلفة الأصلية للمخزون حيث تظهر قائمة الدخل وفق المعالجة الأخيرة على النحو التالي :

المبيعات		٤٥٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة		
المخزون السلعي أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٧٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٢٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة (بالتكلفة)	(١٠٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		٣١٨٠٠
الربح الإجمالي الأولى		١٣٢٠٠
ناقصا الخسارة الناتجة عن هبوط القيمة السوقية للمخزون السلعي (غير محققه)		(١٠٠٠)
الربح الإجمالي النهائي		١٢٢٠٠

رغم أن الإجراء الأخير يعتبر أكثر قبولا من الإجراء الأول ، إلا أنه يبقى ناقصا للتناقص الواضح بين التكلفة الأصلية التي سوف تظهر بقائمة الدخل وقيمة المخزون حسب أسعار السوق التي تظهر بقائمة المركز المالي . ولذلك ولمعالجة هذه الظاهرة يفضل استخدام طريقة مخصص المخزون .

٢ـــ طريقة مخصص المخزون (التخفيض غير المباشر) :

بمقتضى هذه الطريقة ولمعالجة الاختلاف بين التكلفة الأصلية والقيمة السوقية في حالة هبوط أسعار البضائع يتم عمل مخصص لهبوط أسعار البضائع يكون مساويا لقيمة الخسارة الناتجة عن هبوط الأسعار . على أن يتم الإفصاح عن التكلفة الأصلية وخسائر هبوط البضائع ومخصص هبوط أسعار البضائع بالقوائم المالية ز ولذلك تكون المعالجة المحاسبية للمثال السابق وفق القيود التالية :

١٠٠٠ من حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

١٠٠٠ إلى حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط القيمة السوقية للمخزون آخر الفترة المحاسبية)

١٠٢٠٠ من حـــ/ المخزون السلعي

١٠٢٠٠ إلى حـــ / الدخل (أ.خ)

(إثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

١٠٠٠ من حـــ / الدخل (أ . خ)

١٠٠٠ إلى حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

(قفل حساب خسائر هبوط أسعار البضائع بقائمة الدخل)

وبهــذا يـتم اظهار المخزون السلعي آخر المدة بقائمتي الدخل والمركز المالي بالـتكلفة الأصلية حيث يظهر المخصص بقائمة المركز المالي ببند مستقل مطروحا من المخزون السلعي بالتكلفة .

ويـتم معالجـة مخصص هبوط أسعار البضائع في السنة التالية لأعداد القوائم المالية كمعالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

مـثال : ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة السعادة التجارية كما في ١٢/٣١ /٢٠٠٢م : ٢٥٠٠٠ ديـنار مخـزون أول المـدة ، ١٥٠٠٠ ديـنار مشتريات ، ٤٨٠٠٠ دينار مبيعات ،١٠٠٠ دينار مخصص هبوط أسعار البضائع .

وعند الجرد اتضح أن :

المخـــزون الســـلعي آخـــر المدة بسعر التكلفة ٢٢٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠ دينار .

المطلوب :

١ــ إجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي آخر المدة في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٢ م.

٢ــ بـــيان أثـــر العملـــيات السابقة بعد إجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة

٣ــ تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ٢٠٠٢/١٢/٣١ م.

الحل :

أــ تمهيد الحل :

قيمة الخسائر الناجمة عن هبوط الاسعار

= التكلفة الأصلية للمخزون – سعر السوق

= ٢٢٠٠ – ١٧٠٠ = ٥٠٠

وبما أن الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة تشير إلى وجود مخصص لهبوط أسعار البضائع بمبلغ ١٠٠٠ دينار لذلك لا داعي من عمل مخصص جديد وإنما تجري عملية تخفيض مبلغ المخصص السابق بمقدار الخسارة الجديدة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع والبالغة ٥٠٠ دينار واعتبار الفرق إيراد يرحل لقائمة الدخل .

٢ـــ قيد التسوية :

٥٠٠ من حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

٥٠٠ إلى حـــ /الدخل

(تخفيض مخصص هبوط أسعار المخزون السلعي بأخر الفترة المحاسبية)

٣ـــ قيد الإقفال :

٢٢٠٠ منحـــ /المخزون السلعي

٢٢٠٠ إلى حـــ / الدخل

(إثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٢ـــ قيد التسوية :

٧٠٠ من حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

٧٠٠ إلى حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط أسعار البضائع)

٣ـــ قيد الأقفال :

٣٥٠٠ من حـــ/ المخزون السلعي

٣٥٠٠ إلى حـــ / الدخل

(اثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٤ـــ قائمة الدخل الجزئية :

قائمة الدخل لشركة السعادة التجارية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١

المبيعات		٤٨٠٠٠دينار
تكلفة السلع المباعة		
المخزون أول المدة	٢٥٠٠٠	
المشتريات	١٥٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٤٠٠٠٠	
المخزون السلعي آخر المدة	(٢٢٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		٣٧٨٠٠دينار
الربح الإجمالي الأولي		١٠٥٠٠
يضاف فرق مخصص هبوط أسعار البضائع		٥٠٠
الربح الإجمالي النهائي		١٠٧٠٠

٥ـــ قائمة المركز المالي الجزئية

قائمة المركز المالي

لشركة السعادة التجارية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١

الأصول المتداولة:	
مخزون آخر المدة	٢٢٠٠دينار
يطرح: مخصص هبوط أسعار البضائع	(٥٠٠)
	١٧٠٠

مثال :

ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة الأسواق الوطنية كما في ٣١/ ١٢ /٢٠٠٢ م ٢٢٠٠٠ دينار مخزون أول المدة ، ١٣٠٠٠ دينار مشتريات ، ٤٧٠٠٠ دينار مبيعات ، وعند الجرد في ١٢/٣١/اتضح الاتي :

قدر المخزون السلعي آخر المدة على أساس سعر التكلفة بمبلغ ٣٥٠٠ دينار وبسعر السوق ١٧٠٠ دينار ، ويراد عمل مخصص لهبوط أسعار البضائع .

المطلوب :

١ـ إجراء قيود التسوية والإقفال الخاصة بالمخزون السلعي آخر المدة .

٢ـ بيان أثر العمليات السابقة بعد إجراء قيود التسوية والإقفال على الحسابات المختصة

٣ـ تصوير قائمتي الدخل والمركز المالي الجزئيتين في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

الحل :

أ ـ تمهيد الحل :

خسائر هبوط أسعار البضائع = ٣٥٠٠ المخزون بالتكلفة – ٢٨٠٠ المخزون بسعر السوق = ٧٠٠ دينار

وبما أن الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة لا تشير إلى وجود مخصص سابق فيجب والحالة هذه عمل مخصص بمبلغ ٧٠٠ دينار يعتبر خسارة هبوط أسعار بضائع . يحمل على دخل الفترة.

٢ـــ قيد التسوية :

٧٠٠ من حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

٧٠٠ إلى حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

(إثبات خسائر هبوط أسعار البضائع)

١ـــ قيد الأثبات :

٣٥٠٠ من حـــ/ المخزون السلعي

٣٥٠٠ إلى حـــ / الدخل

(اثبات المخزون السلعي آخر الفترة المحاسبية)

٧٠٠ من حـــ /الدخل (أ . خ)

٧٠٠ إلى حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع

(تحميل خسائر هبوط أسعار البضائع على دخل الفترة)

٤ـــ حسابات الأستاذ المختصة :

حـــ / خسائر متوقعة هبوط أسعار البضائع له

٧٠٠	إلى حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع	٧٠٠	من حـــ / الدخل
٧٠٠		٧٠٠	

حـــ / مخصص هبوط أسعار البضائع

٧٠٠	رصيد يظهر بقائمة المركز المالي	٧٠٠	من حـــ / خسائر هبوط أسعار البضائع
٧٠٠		٧٠٠	

٥- قائمة الدخل لشركة الأسواق الوطنية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

المبيعات		٤٧٠٠٠ دينار
تكلفة السلع المباعة		
مخزون أول المدة	٢٢٠٠٠	
المشتريات	١٣٠٠٠	
السلع المتاحة للبيع	٣٥٠٠٠	
المخزون آخر المدة	(٣٥٠٠)	
تكلفة السلع المباعة		(٣١٥٠٠) دينار
الربح الإجمالي الأولي		١٥٥٠٠
ناقصا الخسائر الناتجة عن هبوط الأسعار		(٧٠٠)
الربح الإجمالي النهائي		١٤٨٠٠

٦-قائمة المركز المالي لشركة الأسواق الوطنية

في ٢٠٠٢/١٢/٣١م

الأصول المتداولة :	
المخزون السلعي بالتكلفة	٣٥٠٠ دينار
يطرح :مخصص هبوط أسعار البضائع	(٧٠٠)
المخزون السلعي بسعر السوق	٢٨٠٠

عيوب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل :

بالرغم من شيوع استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقيم المخزون السلعي آخر المدة ، لما تتميز بها من بساطة وسهولة الاستخدام في الممارسات المهنية ، إلا أن هذه القاعدة قد اتسمت ببعض نواحي القصور التي قلت من أهميتها ، والتي دفعت بالمحاسبية الاستعاضة عنها أحيانا بالطرق البديلة الأخرى. حيث وجهت إلى هذه القاعدة بعض الانتقادات . ولعل أبرز هذه الانتقادات التي وجهت إليها .

١ـ تعترف قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل بالقيمة المنخفضة للمخزون السلعي آخر المدة حينما تكون أسعار السوق أقل من أسعار التكلفة ، في الوقت الذي لا يجري الاعتراف بارتفاع الأسعار عندما يكون سعر السوق أكبر من سعر التكلفة . بينما يتم الاعتراف بهذه الزيادة عند بيع الأصل ، مما يترتب عليه تخفيض أرباح الفترة التي يجري فيها تقيم المخزون السلعي لصالح الفترة التي يتم فيها البيع.

٢ـ نظراً لتعدد أسس تحديد القيمة السوقية للمخزون السلعي فإن تقيمه آخر المدة بموجب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل سوف يقدم قيما مختلفة حسب

الأســـاس المستخدم في تحديدها ،إذ أن أساس التكلفة الإحلالية للمخزون يختلف عن أســـاس صافي القيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي وهذان الأساسان يختلفان عن أســـاس صـــافي القـــيمة المحتمل تحقيقها من المخزون السلعي بعد طرح هامش الربح الاعتيادي منه .

وتأسيســـا على ما تقدم نجد بأن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تبتعد في التطبـــيق عـــن القواعد والمباديء المحاسبية المتعلقة بالقياس والتحقق . إلا أنه يبدو بأن هـــذه القاعدة قد تأثرت بدرجة كبيرة بمبدأ التحفظ في تقييم المخزون السلعي ، ولكن هـــذا لا يمنع من اتباع هذه القاعدة عندما يتوفر دليلا ماديا ملموسا على هبوط قيمة المخـــزون الســـلعي في الأسواق ، الذي من شأنه إحداث خسائر في الفترات المحاسبية التالية .

قياس المخزون على أساس التقدير :

في فترات معينة يصعب على الوحدة الاقتصادية إجراء الجرد الفعلي للمخزون الســـلعي ، أو يصعب تحديد تكلفة بعض العناصر أو مجموعة منها. مما يضطر المحاسب عـــلى أثرها إلى استخدام القواعد التقديرية لقياس المخزون السلعي ، وفي الممارسات المهنية توجد العديد من هذه القواعد إلا أن أكثر هذه الطرق شيوعا هما :

١ــ قاعدة مجمل الدخل

٢ــ قاعدة أسعار التجزئة

قـــاعدة اجمالي الدخل أين شرح القاعدة والمثال الخاص بها لكي نبدأ بعد ذلك بحل المثال .

أولا : قاعدة إجمالي الدخل :

تستطيع الوحدة الاقتصادية من استخدام قاعدة إجمالي الدخل عندما تكون هناك علاقة ثابتة نسبيا بين المبيعات وتكلفة السلع المباعة في فترات مختلفة لتقييم مخزونها السلعي وذلك عند تعذر إجراء الجرد الفعلي للمخزون السلعي ، ولتحقيق استخدام هذه القاعدة لا بد من اتباع الآتي :

١ـ تحديد معدل هامش الدخل الإجمالي من المبيعات بالاعتماد على بيانات السنوات السابقة .

٢ـ تقدير تكلفة السلع المباعة وذلك بضرب معدل هامش الدخل الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة من مبيعات الفترة .

٣ـ يتم طرح هامش الدخل الناتج من قيمة المبيعات للتوصل إلى تكلفة السلع المباعة تقديرياً.

٤ـ تجري عملية تقدير تكلفة المخزون السلعي وذلك بطرح تكلفة السلع المباعة (التقديرية) من تكلفة السلع المتاحة للبيع.

مثال :

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان مراجعة إحدى الشركات بتاريخ ٣١/١٢/ ٢٠٠٢ م:

مخزون أول الفترة ٨٠٠٠٠ دينار ، المشتريات ٢٨٠٠٠٠ دينار ، ٤٠٠٠٠٠ دينار مبيعات .وإذا عملت أن البيانات التاريخية لهذه الشركة تشير إلى أن هامش الدخل الإجمالي يشكل ٢٥% من المبيعات .

المطلوب : تقدير تكلفة المخزون السلعي في نهاية الفترة باستخدام قاعدة إجمالي الدخل

الحل :

هامش الدخل الإجمالي = المبيعات × نسبة هامش الدخل

= ٤٠٠٠٠٠ × ٢٥% = ١٠٠٠٠٠ دينار

مخزون أول المدة (بالتكلفة)		٨٠٠٠٠
زائدا:		
المشتريات (بالتكلفة)		٢٨٠٠٠٠
تكلفة السلع المتاحة للبيع		٣٦٠٠٠٠
ناقصاً :		
تقدير تكلفة السلع المباعة :		
مبيعات	٤٠٠٠٠٠	
ناقصاً الدخل الإجمالي (٢٥%)	(١٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠)
التكلفة التقديرية للمخزون السلعي في نهاية المدة		٦٠٠٠٠

وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد هامش الدخل يمكن استخراجه باستخدام معامل نسبة الدخل من تكلفة البضاعة وذلك بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الدخل إلى تكلفة البضاعة المباعة} = \frac{\text{نسبة الدخل إلى المبيعات}}{\text{١٠٠} - \text{نسبة الدخل على المبيعات}}$$

ثانيا : قاعدة أسعار التجزئة :

يتم استخدام هذه القاعدة في الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات البيع بالتجزئة وخصوصا في المنشآت ذات الأقسام ، نظراً لملائمة هذه القاعدة وطبيعة عمل هذه المنشآت ، لتعاملها في أغلب الأحيان بسلع متجانسة .

وهـــذه القـــاعدة لا تختلف من حيث الجوهر إلى حد معين عن قاعدة هامش الدخل الإجمالي التي تم التطرق إليها سابقا ، ولتطبيق هذه القاعدة يتم اتباع الخطوات التالية :

١ـــ تحديد قيمة المخزون على أساس أسعار البيع .

٢ـــ يتم تحويل المخزون إلى أسعار التكلفة .

وأســـاس هذه القاعدة لقياس قيمة المخزون السلعي آخر المدة التقديري هي النسبة التي يتم إضافتها إلى تكلفة المخزون للوصول إلى أسعار البيع . ولأجل استخدام هذه القاعدة لا بد من الاحتفاظ ببيانات عن مخزون أول المدة والمشتريات خلال المدة وفـــق أســـعار البيع بالتجزئة بالإضافة إلى بيانات أسعار التكلفة . ومتى ما توفرت مثل هـــذه البيانات في سجلات الوحدة الاقتصادية يمكن تحديد البضاعة المتاحة للبيع لكل مـــن أسعار البيع بالتجزئة وأسعار التكلفة. وبعد ذلك يتم طرح قيمة المبيعات من قيمة أسعار البيع بالتجزئة للبضاعة المتاحة للبيع لنحصل على مخزون آخر المدة بأسعار البيع ثم يـــتم تحويـــل قـــيمة مخزون آخر المدة من أسعار التجزئة إلى أسعار التكلفة وذلك باســـتخدام نســـبة التكلفة إلى سعر التجزئة خلال الفترة الحالية [1] ، وبذلك يمكن تقيم المخـــزون الســـلعي آخر المدة بأسعار التكلفة بصورة تقديرية دون اللجوء إلى الجرد الفعـــلي . وخلاصـــة هـــذه القاعدة هي اعتمادها على النسبة التي تضاف إلى التكلفة لتحديد أسعار البيع خلال الفترة . وهي تختلف عن قاعدة هامش الدخل فقط من حيث اعتماد الأخيرة على هامش الدخل الإجمالي السائد في السنوات السابقة الذي يفترض أن تكون ثابتة من سنة إلى أخرى .

---

[1] د. محمد عباس حجازي ، مصدر سابق ، صفحة ٥٧٨ . ص .

وفيما يلي مثال نبين فيه كيفية تطبيق أسعار التجزئة عند تقدير مخزون آخر المدة .

	أسعار التكلفة دينار	أسعار البيع بالتجزئة دينار
مخزون أول المدة	١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
صافي المشتريات	١٩٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
السلع المتاحة للبيع	٢٩٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠

$$\text{معدل التكلفة} = \frac{\text{السلع المتاحة للبيع بأسعار التكلفة}}{\text{السلع المتاحة للبيع بأسعار التجزئة}} \times ١٠٠$$

$$= \frac{٢٩٠٠٠٠}{٣٤٠٠٠٠} \times ١٠٠$$

$$= ٨٥,٢٩ \%$$

يطرح مبيعات الفترة	٢٧٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بسعر البيع بالتجزئة	٦٥٠٠٠

٦٥٠٠٠ × ٨٥,٢٩% = ٥٥٤٣٨,٥ دينار مخزون آخر المدة بالتكلفة

تمارين الفصل السابع

١. ما أهمية دراسة المخزون السلعي ، وما هي الآثار المترتبة على تقييمه آخر المدة.

٢. مـا هـي العناصر التي يمكن أن تدرج ضمن تكلفة المخزون . وما هي الاعتبارات الـتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقرير ادراج بعض عناصر التكاليف ضمن تكلفة المخزون من عدمه.

٣. مـا المقصود بنظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر . وما هو الفرق بينهما . مثل لذلك .

٤. مـا هـي الصيغة التي بموجبها يتم تحديد تكلفة البضاعة المباعة وفق نظام الجرد الدوري .

٥. كـيف يـتم تطبيق إجراءات الجرد الفعلي للمخزون السلعي . وما هي الأمور التي يجب مراعاتها لتلافي الأخطاء في عملية الجرد الفعلي .

٦. ما هي أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي . ولماذا .

٧. مـاذا يعـني الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر السوق عند تقيم المخزون السلعي .

٨. اجب بنعم أو لا عما يأتي مع تبرير وجهة نظرك باختصار شديد :

- لا تختلف طريقة إجمالي الدخل عن طريقة التجزئة كأساس لتقيم المخزون .
- إن أثر الخطأ في تقيم المخزون سوف يمتد إلى أكثر من عنصر .
- يعتبر المخزون السلعي من عناصر الأصول المتداولة .
- يـتم الإفصاح عن المخزون السلعي بقائمة المركز المالي بالنسبة للشركات التجارية بشكل إجمالي .

- بموجب نظام الجرد المستمر لا يستدعي الأمر حسابا خاصا لتسجيل المشتريات .
- حساب العجز أو الزيادة بالمخزون السلعي حساب وسيط .
- تعتبر بضاعة الأمانة من عناصر المخزون السلعي .
- لا تعتبر طلبيات العملاء من ضمن عناصر المخزون السلعي آخر المدة.
- تعتبر مصروفات الفوائد الناجمة عن تمويل الحصول على المخزون إحدى عناصر تكلفته.
- لا يمكن اتباع طريقة متوسط التكلفة في احتساب تكلفة المخزون السلعي والبضائع المباعة خلال الفترة في الوحات الاقتصادية التي تمتلك كميات كبيرة من المخزون السلعي .
- تعتبر طريقة الوارد أخيراً صادراً أولا من أفضل الطرق المستخدمة في تسعير المخزون السلعي .
- لا يوجد مبرر مقبول للإفصاح عن الخسارة الناجمة عن هبوط أسعار البضائع .
- يعتبر اثبات قيمة المخزون بسعر السوق دون الإفصاح عن التكلفة الأصلية منافي لمبدأ التكلفة .
- إن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تعتبر من القواعد المقبولة لتقييم المخزون السلعي .
- تتلائم قاعدة أسعار التجزئة مع المنشآت الاقتصادية ذات الأقسام .

٩. أكمل العبارات التالية :

- إن أي خطـأ في تحديـد قـيمة المخـزون السلعي سيؤدي إلى عدم دقة ....

- بموجـب نظـام الجرد الدوري يتم تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات في حساب يسمى ....

- إن العجـز في المخـزون آخر الفترة يحمل على ....عندما يثبت بأن سـبب .... ناجم عن عدم تقصير أمين المستودع كأن يكون ذلك بسـبب ....أمـا إذا كـان بسبب التقصير أو السرقة فإن الشخص المسؤول ....

- في حالـة توقـع حدوث نقص كبير في المخزون السلعي خلال الفترة القادمة فإنه يمكـن معالجـة الـنقص المحـتمل ....وذلـك تطبـيقا لمـبدأ ....

- لتحقـيق تطبيق نظام الجرد المستمر يتطلب الأمر العديد من ....لتحقيق هدف استخدام هذا النظام وهو ....على المخزون السلعي .

- نـادرا مـا تكـون كمية المبيعات مساوية لكمية .... خلال الفترة ، ولذلـك فـإن المخـزون السـلعي إمـا أن يكـون ....أو ....مـن حاجـة الوحدة الاقتصادية ونتيجة لذلك لا بد من توزيع تكاليف ....بين ....و ....

- تشمل إجراءات تقييم المخزون السلعي في آخر المدة على الخطوات التالية :

١ - ....

٢ - ....

- يشـــمل المخـــزون الســـلعي كافـــة ....التي تعود ملكيتها للوحدة الاقتصـــادية وبصـــرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها ، وتضمن بالإضافة إلى ذلك ....و ....و ....التي تم التعاقد عـــلى شـــرائها مـــن الموردين ولكـــن ....كمـــا تشـــمل أيضـــا ....

- قد يكون في نهاية الفترة المحاسبية العديد من الطلبيات التي ترد للوحدة الاقتصادية مـــن العمـــلاء للحصول على البضائع إلا أنها لم تتمكن ....ولذلك فإن البضائع تعتبر من عناصر ....التي يجب إدراجها بقوائم الجرد والإفصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون .ويستثنى منها فقط ....

(١٠) البيانات التالية تخص إحدى المنشآت الصناعية .

التاريخ	البيان	عدد الوحدات	تكلفة الوحده
٢٠٠٢/١١/١	مخزون أول المدة	١٠٠	٢٠
٢٠٠٢/١/٢	مشتريات	٥٠	١٥
٢٠٠٢/١/١٠	مشتريات	١٥٠	٢٥
٢٠٠٢/١/١٥	مشتريات	٢٥٠	٣٢
٢٠٠٢/١/٢٢	مشتريات	٣٢٠	١٣
٢٠٠٢/١/٢٨	مشتريات	٤٢٠	١٧

وعـــند الجـــرد في نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٢ اتضح أن المخزون السلعي آخـــر المـــدة بلغ ٢٥٠ وحده وقد استطاع المحاسب أن يميزها على أساس أن ١٠٠ وحدة من مشتريات ١/٢٢ والباقي من مشتريات ٢٨ /١ .

المطلوب :

١. تحديد تكلفة مخزون آخر الفترة .

٢. تكلفة البضاعة المتاحة للبيع .

٣. تكلفة البضاعة المباعة.

باستخدام الطرق التالية :

١.طريقة التميز المحدد.

٢. طريقة متوسط التكلفة (المرجح ، والمتحرك).

٤. طريقة الوارد أولا صادر أولا على أساس الجرد الدوري والمستمر.

٥. طريقة الوارد أخيرا صادر أولا على أساس نظام الجرد الدوري والمستمر.

١١ . البيانات التالية ظهرت في ٢٠٠٢/١٢/٣١

العنصر	الكمية	التكلفة الأصلية	تكلف السوق
١	٢٠٠	١٠٠٠	١٢٠٠
٢	٣٠٠	٢٥٠٠	٢٤٠٠
٣	١٦٠	٧٥٠	٧٤٠
٤	١٢٠	١٢٠	١١٠

المطلوب :

تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لاستخراج قيمة المخزون السلعي آخر المدة لكل عنصر ولإجمالي المخزون .

١٢. ظهـــرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة لشركة نونو التجارية كما في ١٢/٣١/ ٢٠٠٢ م (٥٥٠٠٠ ديـــنار) مخـــزون أول المدرة ، ٢١٠٠٠ دينار مشتريات خلال الفترة ٦٨٠٠٠ دينار مبيعات .

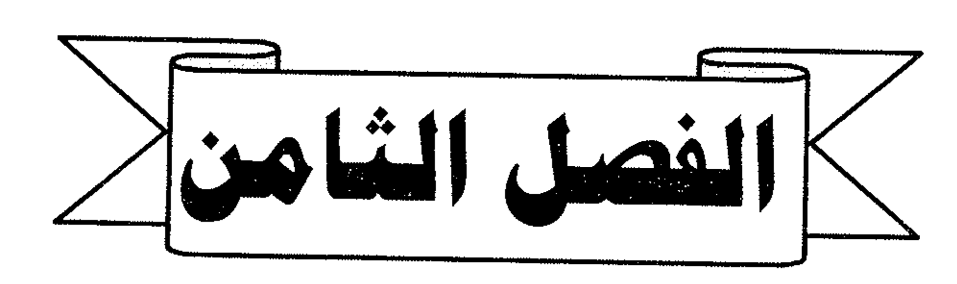
وعند الجرد في ١٢/٣١ /اتضح ما يلي :

١ـــ قـــدر المخـــزون السلعي آخر المدة على أساس سعر التكلفة بمبلغ ٧٨٠٠ دينار وسعر السوق ٧٤٠٠ دينار .

المطلوب :

١ـــ معالجة هبوط اسعرا المخزون بموجب طريقة التخفيض المباشر .

٢ـــ معالجة هبوط أسعار المخزون بموجب طريقة مخصص البضاعة .



الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

ERRORS & CORRECTIONS

الفصل الثامن

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

ERRORS AND CORRECTIONS

مقدمة :

المحاسبة علم يعتمد على مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد في تحليل وتسجيل وتبويب وتضيف العمليات المالية لغرض استخراج نتيجة أعمالها وبيان المركز المالي في فترة محاسبية محددة . ومرور العمليات بهذه المراحل فمن البديهي الوقوع في بعض الأخطاء المحاسبية والتي تعود إلى أسباب متعددة منها عدم الإلمام الكافي بالمبادىء والأسس والقواعد المحاسبية أو الإهمال والتقصير من العاملين في مجال المحاسبة ، أو بقصد الاختلاس أو السرقة ،أو بغرض اخفاء بعض البيانات المحاسبية عن الغير . وعند قيام المدققيين بمراجعة الدفاتر والسجلات المحاسبية تكتشف هذه الأخطاء وحال اكتشافها يجب القيام بتصحيحها بالطرق المناسبة وحسب مكان وقوع الخطأ . فالخطأ إما يكون خطأ القيد في دفتر اليومية أو خطأ الترحيل في دفتر الأستاذ ويمكن تقسيم الأخطاء المحاسبية إلى ثلاثة أنواع حسب تاريخ اكتشافها وهي :

١ـ أخطاء تكتشف أثناء السنة المالية وقبل إعداد ميزان المراجعة

٢ـ أخطاء تكتشف أثناء السنة المالية وبعد إعداد ميزان المراجعة

٣ـ أخطاء تكتشف في سنوات مالية لاحقة .

طرق تصحيح الأخطاء

تعـــتمد طــريقة تصحيح الأخطاء على مكان وقوع الخطأ .فإذا كان الخطأ في دفـــتر الأســـتاذ و فإنها تتخذ أشكالا مختلفة .فقد يقع الخطأ أثناء الترحيل إلى حساب خاطيء . وقد يقع الخطأ عند الترحيل إلى جانب خاطئ في الحساب الصحيح .كما قد يقـــع الخطأ أحيانا في نقل الأرقام عند الترحيل . نظرا لأن القانون التجاري لم يشر إلى دفـــتر الأستاذ كدفتر قانوني ولم يتطلب خلو دفتر الأستاذ من الشطب أو الكشط فأنه يمكـــن تصحيح أخطاء الترحيل عن طريق الشطب ثم التصحيح على أن يقوم المحاسب المخـــتص بالتوقـــيع بجانـــب التصحيح .أما إذا حدث الخطأ في القيد بدفتر اليومية أو اليومـــيات المســـاعدة، فيجـــب عندها إجراء التصحيح بقيود محاسبية في الدفاتر لأن القـــانون اشـــترط عدم الكشط أو الشطب أو المحو فيه حتى لا يفقد أهميته القانونية وهناك طريقتين لتصحيح خطأ القيد هما :

١ــ الطريقة المطولة

٢ــ الطريقة المختصرة.

الطريقة المطولة :

يـــتم بموجبها تصحيح الأخطاء عن طريق إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي أو مغاير له وبعد ذلك يتم إثبات القيد الصحيح .

الطريقة المختصرة :

وحسب هذه الطريقة يتم تصحيح أخطاء القيد بقيد واحد يتضمن إلغاء جانب القيد الخاطئ دون الحاجة إلى إلغاء القيد كله .

أنواع الأخطاء :

الأخطاء التي تكتشف أثناء السنة المالية وقبل إعداد ميزان المراجعة ، ويندرج تحت هذا النوع من الأخطاء الآتي :

أ . الخطاء التي لا تؤثر على تعادل جانبي ميزان المراجعة وهي :

١. أخطاء الحذف :

وهي الأخطاء التي تنجم عن عدم إثبات العمليات المالية بدفتر اليومية العامة مما يؤدي إلى عدم إظهارها في كلا الجانبين المدين والدائن أو خطأ في حذف ترحيل عملية بكاملها من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ ويتم التصحيح لكلا النوعين كما في المثل التالي :

مثال :

في ٢٠٠٢/١٠/١ اتضح أن عملية شراء أثاث من قبل المنشأة نقداً وبمبلغ ٥٠٠ دينار لم تثبت عند حدوثها في بداية السنة .ويتم التصحيح بإثبات قيد التصحيح بتاريخ اكتشافها بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١ وكالتالي :

٥٠٠ من حـ / الأثاث

٥٠٠ إلى حـ / النقدية ١/١٠/٢٠٠٢

أمـا في حالـة عـدم ترحيل عملية بكاملها إلى دفتر الأستاذ فيتم التصحيح بترحيل العملية إلى دفتر الأستاذ حال اكتشاف الخطأ أثناء السنة المالية

٢ . أخطاء الارتكاب :

تتميز أخطاء الارتكاب والتي لا تؤثر على توازن الميزان بأنها متماثلة في جانبي القيد الخاص باثبات العمليات المالية ومن أمثلة هذه الأخطاء ما يلي :

أ . أخطاء في أسماء الحسابات

غالـبا ما تحدث هذه الأخطاء نتيجة التشابه في أسماء الحسابات . فقد يشتري المشـروع بضاعة من المورد ناصر محمد بمبلغ ١٠٠٠ دينار على الحساب غير أنه يتم تسجيلها بطريق الخطأ بإسم المورد ثامر محمد وكما يلي :

١٠٠٠ من حـ /المشتريات

١٠٠٠ إلى حـ /المورد ثامر محمد

وبترحيل جانب القيد الدائن لحساب المورد ثامر محمد ينجم عن ذلك استبدال حساب دائـن بحسـاب آخـر دائن مما لا يؤثر على توازن الميزان ويتم التصحيح ذلك وفقا للطريقة المطولة على النحو التالي :

الغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

١٠٠٠ من ح / المورد ثامر محمد

١٠ إلى حـ / المشتريات

ومن ثم يتم إثبات القيد الصحيح

٠٠٠ من حـ /المشتريات

١٠٠٠ إلى حـ /المورد ناصر محمد

أمـا في حالة استخدام الطريقة المختصرة في تصحيح الخطأ السابق فيتطلب تصحيح الحساب الدائن والذي وقع فيه الخطأ بجانب الحساب الدائن الصحيح على النحو التالي :

١٠٠٠ من حـ / المورد ثامر محمد

١٠٠٠ إلى حـ / المورد ناصر محمد

ب ـ أخطاء في إثبات مبالغ

تحـدث أحيانا عند تسجيل المبالغ في جانبي القيد بقيمة أكبر أو أقل بما لا يؤثر عـلى توازن الميزان والتصحيح يكون إما بالطريقة المطولة أو الطريقة المختصرة وعلى النحو التالي :

مثال :

بـاع المشروع على الحساب إلى العميل جمال بضاعة بمبلغ ٥٣٠٠ دينار على الحسـاب غير أنه تم إثبات العملية خطأ بجعل المبلغ للعملية ٣٥٠٠ بدلا من ٥٣٠٠ وكالتالي :

٣٥٠٠ من حـــ/العميل جمال

٣٥٠٠ إلى حـــ/المبيعات

فالتصحيح يكون بالطريقة المطولة كالآتي :

إلغاء القيد الخاطيء بقيد عكسي .

٣٥٠٠ من حـــ/المبيعات

٣٥٠٠ إلى حـــ/العميل جمال

إثبات القيد الصحيح

٥٣٠٠ من حـــ/العميل جمال

٥٣٠٠ إلى حـــ/المبيعات

أمـــا اســـتخدام الطريقة المختصرة لتصحيح الخطأ السابق فإنه يستلزم زيادة جانبي القيد الخاطيء بمبلغ الفرق وقدره ١٨٠٠ دينار وكما يلي :

١٨٠٠ من حـــ/العميل جمال

١٨٠٠ إلى حـــ/المبيعات

جـــ ــــالخطأ في تكرار قيد عملية مالية أو تكرار ترحيلها

في حالة تكرار قيد عملية مالية فقيد التصحيح يكون فقط بالطريقة المختصرة وهـــو الغـــاء القيد المكرر بعكسه في دفتر اليومية أما الخطأ في تكرار الترحيل فيكون التصحيح بشطب المبالغ التي تكرر ترحيلها مع توقيع من قام بالشطب

د ـــ الخطأ في نقل أرقام طرفي القيد عند الترحيل

ويـــتم التصـــحيح هـــنا بشـــطب الخطأ واثبات الصحيح مع توقيع من قام بالتصحيح

٣ـــ الأخطاء الفنية

وهي الأخطاء التي ترتكب نتيجة لعدم الإلمام بالمباديء المحاسبية المتعارف عليها ما يؤدي إلى الخطأ وعدم التفرقة بين الحسابات ومثل هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن الميزان

مثال :

دفعـــت إحـــدى المؤسسات بتاريخ ١/١٠/ ٢٠٠٢ مبلغ وقدره ٥٠٠ ينار كمصاريف نقل للماكنة المشتراة نقداً وقد قام المحاسب بإثبات القيد التالي

٥٠٠ من حـــ/ مصاريف نقل

٥٠٠ إلى حـــ / النقدية

١/١٠/٢٠٠٢

التصحيح : بما أن الخطأ هو في عدم التفرقة بين المصروف الرأسمالي الذي يجب أن يضاف لحساب الماكنة والمصروف الإيرادي الذي يقفل في نهاية الفترة بقائمة الدخل فيكون قيد التصحيح بالطريقة المطولة على النحو التالي :ـــ

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

٥٠٠ من حـــ/النقدية

٥٠٠ إلى حـــ/مصاريف النقل ١/١٠/٢٠٠٢

إثبات القيد الصحيح

٥٠٠ من حـــ/ المكائن

٥٠٠ إلى حـــ/النقدية

أمـــا التصـــحيح بالطـــريقة المختصرة فيتم تصحيح جانب القيد الخطأ بإلغائه واثبات الصحيح مكانه وكالتالي :

٥٠٠ من حـــ/المكائن

٥٠٠ إلى حـــ /مصاريف النقل

٤. الأخطاء المعوضة أو المتكافئة :ـــ

وهـــي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض بأن يلغي أثر خطأ ما أثر خطأ آخر فإذا وقع خطأ كان من نتيجته زيادة الجانب المدين من حساب معين بمبلغ ١٠٠ دينار

مـــع وقـــوع نفـــس الخطأ في الجانب الدائن من حساب آخر فإن مثل هذه الأخطاء المتكافئة لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

مثال :ـــ

بـــتاريخ ١ /٢ اشـــترى خالد بضاعة بقيمة ٤١٠٠ دينار بموجب شيك فقام المحاسب بتسجيل العملية في القيد التالي :

٤٢٠٠ من حـــ/المشتريات

٤١٠٠ إلى حـــ /البنك

/٢/١

وبتاريخ ٣/١٥ دفع خالد نقدا المصاريف التالية

٢٨٠٠ دينار رواتب ، ١٥٠٠ دينار إيجار محل ، ٣٠٠ دينار مصروف دعاية وإعلان وتم إثباتها كالتالي :

من مذكورين

٢٨٠٠ حـــ/الرواتب

١٥٠٠ حـــ/إيجار المحل

٣٠٠ حـــ/مصروف دعاية وإعلان

٤٧٠٠ إلى حـــ/النقدية

وبـــناء على ما تقدم نجد أن الخطأ الذي وقع فيه المحاسب في عملية ١ /٢ هو زيـــادة الطرف المدين حـــ /المشتريات بمقدار ١٠٠ دينار . والخطأ الذي وقع فيه في قيد عملية ٣/١٥ هو زيادة الطرف الدائن حـــ/ النقدية بقيمة ١٠٠ دينار وهنا نقوم

بتصحيح القيد في العملية الأولى بعيدا عن العملية الثانية وبالطريقة المطولة لأن كل منهم عملية مستقلة عن بعضها البعض وتمت بتاريخين منفصلين وتكون عن النحو التالي:

تصحيح العملية الأولى في ١/ ٢

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

٤١٠٠ من حـ/البنك

٤٢٠٠ إلى حـ/المشتريات

إثبات الصحيح

٤١٠٠ من حـ/المشتريات

٤١٠٠ إلى حـ/البنك

تصحيح العملية الثانية في ٣/١٥

إلغاء القيد الخاطئ بقيد عكسي

٤٧٠٠ من حـ/النقدية

إلى مذكورين

٢٨٠٠ حـ/الرواتب

١٥٠٠ حـ/إيجار المحل

٣٠٠ حـ/مصاريف دعاية وإعلان

إثبات القيد الصحيح

من مذكورين

٢٨٠٠ حـــ/الرواتب

١٥٠٠ حـــ/إيجار المحل

٣٠٠ حـــ/ مصاريف دعاية وإعلان

٤٦٠٠ إلى حـــ/النقدية

ويـــرى قســم مـــن المحاسبين أنه من الممكن إجراء قيد تصحيحي للعمليتين بالطريقة المختصرة في آن واحد :

١٠٠ من حـــ/النقدية

١٠٠إلى حـــ/المشتريات

ب ـــ الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة

١. أخطاء الحذف : وتتمثل في

- عدم ترحيل أحد جانبي العملية دون الجانب الآخر.

ويـــتم التصـــحيح بإكمال عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ بإثبات المبلغ الغير مرحل وحسابه إلى جانبه

٢. أخطاء الارتكاب وتتمثل في

أ. الخطـــأ في إثبات مبلغ العملية في طرف واحد من القيد في اليومية وفي دفتر الاستاذ بالزيادة أوالنقصان.

مثال :

باعت محلات الأمل بضاعة بقيمة ١٥٠٠ دينار إلى عماد وبموجب ورقة تجارية تستحق بعد مرور سنة من تاريخه

فيسجل المحاسب القيد التالي :

١٥٠٠ من حـــ/أوراق قبض

١٠٠٥ إلى حـــ/المبيعات

هذا النوع من الأخطاء يصحح فقط بالطريقة المطولة وعلى النحو التالي :

إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي

١٠٠٥ من حـــ/المبيعات

١٥٠٠ إلى حـــ/أوراق قبض

إثبات القيد الصحيح

١٥٠٠ من حـــ/أوراق القبض

١٥٠٠ إلى حـــ/المبيعات

ب ـــ الترحيل إلى الجانب غير الصحيح من الحساب الصحيح:

يـــتم إثبات العملية في دفتر اليومية بالطريقة الصحيحة لكن عند الترحيل يتم ترحيل أحد طرفي القيد في دفتر الأستاذ وإلى الجانب غير الصحيح .فلو فرضنا تم شراء بضاعة مـــن خالد بمبلغ ٥٠٠ دينار على الحساب .وتم إثباتها بالأسلوب الصحيح في الدفاتر وكما يلي :

٥٠٠ من حـــ/المشتريات

٥٠٠ إلى حـــ/خالد

ولكـــن عند ترحيل طرف القيد حساب خالد إلى دفتر الأستاذ تم ترحيله إلى الجانب المدين من حـــ/خالد بدلا من الجانب الدائن . والتصحيح هو بشطب الخطأ ونقله إلى جانبه الصحيح بعد التوقيع عليه.

جـــ ــ الخطأ في نقل الأرقام عند الترحيل

وذلـــك عندما يكون المبلغ المثبت في دفتر اليومية مثلا ٥٨ دينار فيرحل إلى أحد طرفي القـــيد باعتباره الرقم ٨٥ وتصحيحه بشطب الرقم الخطأ واثبات الرقم الصحيح مع توقيع من قام بالتصحيح.

د ــ الخطأ في تكرار الترحيل

كأن يكون بتكرار الترحيل إلى أحد جانبي القيد ويكون التصحيح بشطب المبلغ الذي تكرر ترحيله مع توقيع من قام بالشطب .

تصـــحيح الأخطاء خلال السنة الحالية التي وقعت فيها وبعد عمل ميزان المراجعة

وتعني اكتشاف الأخطاء بعد ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ وعمل ميزان المراجعة .وقبل أعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي . وتعالج تصحيح الأخطاء حسب نوع الخطأ وتأثيره على تعادل ميزان المراجعة إلى:

الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة

ويـــتم تصـــحيح هـــذه الأخطاء في حال اكتشافها في دفتر اليومية أو الأستاذ باتباع التصحيح بالطريقة المطولة أو المختصرة للأخطاء الظاهرة في دفتر اليومية .أما الأخطاء الظاهـــرة في دفـــتر الأســـتاذ فتصحح بالشطب واثبات الصحيح مع التوقيع عليها .

الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة.

في حالة عدم تطابق مجموع الحقل المدين مع مجموع الحقل الدائن في ميزان المراجعة رغـــم الجهـــود لاكتشـــاف الخطأ ولكن لم يتم اكتشافها . نفي هذه الحالة يجوز فتح حســـاب يسمى حساب معلق أو حساب فروقات الدفاتر لغرض توازن الميزان مؤقتا يســـجل فيه الفرق الذي يوضع في العمود الأقل مجموعا ، ميزان المراجعة بحيث يصبح مجمـــوع الجانب المدين مساويا للجانب الدائن . وبالتالي فحساب المعلق أما أن يكون مدينـــا ، أو دائنا . فإذا كان مديناً ولم يتم اكتشاف الأخطاء ، يجب إظهاره في الميزانية في جانـــب الأصـــول لحـــين اكتشاف الفرق وإقفاله .وإذا كان دائنا يظهر في جانب الخصـــوم .ويكـــون حساب المعلق مدينا متى ما كان مجموع المبالغ المدينة أو الأرصدة المديـــنة أقـــل مـــن مجموع المبالغ الدائنة أو الأرصدة الدائنة والعكس صحيح وهذا الحســـاب لا يحـــتاج إلى إثباته في دفتر اليومية وإنما يفتح له حساب في دفتر الأستاذ . وفي حالة اكتشاف الأخطاء والتي أدت إلى ظهور الفرق تصحح تلك الأخطاء ، بجعل الحســـاب المعلـــق نفسه طرفا لكل عملية تصحيح بينما يكون الطرف الآخر من قيد التصـــحيح هو الحساب الخطأ مدينا أو دائنا حسب الحالة. ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي :ـــ

في ٢٠٠٢/١٢/٣١ اســـتخرج ميزان المراجعة لمحلات سامر التجارية فكانت أرصدته كالـــتالي مجموع الأرصدة المدينة ١٥٥٠٠ دينار ومجموع الأرصدة الدائنة ١٧١٠٠ دينار ، وقد فتح بالفرق حساب معلق ، وإليك ميزان المراجعة :

ميزان المراجعة لمحلات سامر التجارية كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢٥٠	ــــ	الخزينة
٣٠٠٠	ــــ	البنك
ــــ	٣٦٠٠	المبيعات
٤١٠٠	ــــ	المشتريات
٩٠٠	ــــ	مدينون
١٠٠٠	ــــ	رواتب
٣٠٠٠	ــــ	سيارات
٥٠٠	ــــ	أثاث
٥٠٠	ــــ	أوراق قبض
ــــ	٢٠٠٠	أوراق دفع
ــــ	٢٥٠٠	دائنون
ــــ	٩٠٠٠	رأس المال
١٥٥٠٠	١٧١٠٠	المجموع

وقد تبين أن هناك مجموعة من الأخطاء الدفترية تفاصيلها كالآتي :

١. تم بيع بضاعة إلى محلات الأندلس بملغ ٧٠٠ دينار وبوجب كمبيالة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/١٥ سجلت في دفتر اليومية وقد رحل المبلغ لحساب المبيعات ولم يرحل إلى حساب أوراق القبض.

٢. الرصيد الصحيح للدائنين بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ هو ٢٣٠٠ دينار.

٣. في ٦/٢٠ اشـــترت المحلات أثاث بمبلغ ٢٠٠ دينار نقدا تم اثباتها في دفتر اليومية كمشتريات

٤. في ٨/٥ تم سداد ورقة دفع قيمتها ٦٠٠ دينار نقدا لم يتم تنزيلها من حـــ / أوراق الدفع .

٥. في ١١/١ دفعت المحلات رواتب لموظفيها بمقدار ٧٥٠ دينار نقدا ، وقد رحّل المبلغ لحساب الرواتب خطأ بمبلغ ٥٧٠ دينار.

٦. سدد العميل خالد مبلغ ٩٠ دينار نقدا لم تنزل من حسابه.

المطلوب : تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها بعد اعداد ميزان المراجعة مع تصوير الحساب المعلق وإعداد ميزان المراجعة المعدل

الحل :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	البيان
١٥٥٠٠		مجموع الأرصدة المدينة
	١٧١٠٠	مجموع الأرصدة الدائنة
١٦٠٠		ح/ المعلق أو حساب فروقات الدفاتر
١٧١٠٠	١٧١٠٠	

قيود والتصحيح تكون كالتالي :ـــ

٧٠٠ من حـــ/أوراق القبض

٧٠٠ إلىحـــ/المعلق

(تصحيح الخطأ الذي سبب نقص أ .قبض)

٢٠٠ من حـــ/الدائنيين

٢٠٠ إلى حـــ/المعلق

(تصحيح الخطأ الذي سبب زيادة رصيد الدائنون)

التصحيح بالطريقة المختصرة

٢٠٠ من حـــ/الأثاث

٢٠٠ إلى حـــ/المشتريات

(إثبات جانب القيد الصحيح وإلغاء الخطأ والذي لا يؤثر على توازن الميزان)

٦٠٠ من حـــ/أ.دفع

٦٠٠ إلى حـــ/المعلق

١٩٠ من حـــ/الرواتب

١٩٠ إلى حـــ/المعلق

٩٠ من حـــ/المعلق

٩٠ حـــ/العميل خالد (مدينون)

منه	حـــ/المعلق		له
١٦٠٠	رصيد مدين ٢٠٠٢/١٢/٣١	٧٠٠	من حـــ/أ.قبض
٩٠	إلى حـــ/العميل خالد	٢٠٠	من حـــ/الدائنين
		٦٠٠	من حـــ/أ .دفع
		١٩٠	من حـــ/الرواتب
١٦٩٠		١٦٩٠	

ميزان المراجعة المعدل بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١

أرصدة مدنية	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٢٥٠٠	ـــــــ	الخزينة
٣٠٠٠	ـــــــ	البنك
ـــــــ	٣٦٠٠	المبيعات
٣٩٠٠(١)	ـــــــ	المشتريات نقصت ٢٠٠ دينار
٨١٠ (٢)	ـــــــ	مدينون نقصت ٩٠ دينار
١١٩٠(٣)	ـــــــ	رواتب زادت ١٩٠ دينار
٣٠٠٠	ـــــــ	سيارات
٧٠٠ (٤)	ـــــــ	أثاث زادت ٢٠٠ دينار
١٢٠٠ (٥)	ـــــــ	أوراق قبض زادت ٧٠٠ دينار
ـــــــ	١٤٠٠ (٦)	أوراق دفع نقصت ٦٠٠ دينار
ـــــــ	٢٣٠٠ (٧)	دائنون نقصت ٢٠٠ دينار
	٩٠٠٠	رأس المال
١٦٣٠٠	١٦٣٠٠	المجموع

أخطاء تكتشف في السنة التالية مع عدم وجود حـــ/المعلق

وهـــي الأخطاء التي ترتكب في سنة مالية معينة غير أنه يتعذر اكتشافها إلا في سـنة مالـية لاحقـة . لأن توازن الميزان لا يعني عدم وجود أخطاء، إذ أن هناك من الأخطــاء المحاسـبية التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة فإذا تم اكتشافها في السنة التالية، فإن مثل هذه الأخطاء يترتب على وقوعها زيادة أو تخفيض صافي الدخل للفترة الـتي وقع فيها الخطأ، إذا كان الخطأ قد أثر على الحسابات التي تتألف منها الحسابات الختامـية (حــــ / المـتاجرة وحـــ / الأرباح والخسائر) ، كالمشتريات والمصاريف والمبـيعات والإيـرادات . وتأثـر صـافي الدخل (نتيجة أعمال المشروع) بالزيادة والنقصان يؤثر في النهاية على رأس المال أو الحساب الجاري لصاحب المشروع فلا بد إذن مـن تصـحيح الخطـأ في السـنة التالية عن طريق حـــ/ رأس المال فإذا لم تثبت المصـاريف أو المشتريات في السنة السابقة تؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة رأس المـال في السنة التالية . لذلك يكون قيد التصحيح بتخفيض رأس المال وكذلك الحال للإيـرادات والمبـيعات. أما إذا كان الخطأ قد أثر على حسابات شخصية أو حقيقية كالأصول أو الخصوم فيتم التصحيح عن طريق هذه الحسابات.

مثال :ـــ

أ. خلال عام ٢٠٠١ اشترى المشروع بضاعة على الحساب من المورد أحمد بمـبلغ ١٥٠٠ ديـنار غير أن الفاتورة المؤيدة لعملية الشراء لم تثبت في الدفاتر ولم يكتشف الخطأ إلا في عام ٢٠٠٢ .

ب. وبـــنفس العام ٢٠٠١ اشترى المشروع أثاث بقيمة ٢٠٠٠ دينار سدد القيمة بموجب شيك تم إثباتها في دفتر اليومية على أنها مشتريات وليست أثاث . وتم اكتشافها في عام ٢٠٠٢ علماً أن الأثاث يندثر بنسبة ١٠% سنويا حسب القسط الثابت.

جـــــ ودفع المشروع بنفس العام مبلغ ٣٠٠ دينار كمصاريف شحن الماكنة المشتراة تم إثباتها في السجلات كمصاريف إيرادية علما أن الماكنة تندثر بنسبة ٢٠ % سنويا .

د. كذلك في عام ٢٠٠١ عند ترحيل مبلغ ٥٠٠ دينار لحساب المورد محمود، رحلت بالخطأ لحساب المورد محمد.

المطلـــوب : إثبات قيود التصحيح علماً أنه تم اكتشافها في عام ٢٠٠٢ وأن هذه الأخطاء لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة

الحل :

(١) ١٥٠٠ من حـــ/ رأس المال

١٥٠٠ إلى حـــ / المورد أ؛مد

(تصحيح عدم إثبات العملية في السنة السابقة)

(٢) ٢٠٠٠ من حـــ/الأثاث

٢٠٠٠ إلى حـــ/رأس المال

(تصحيح الخطأ الناتج عن تحميل حـــ/المشتريات بقيمة الأثاث المشترى)

٢٠٠ من حـــ/راس المال

٢٠٠ إلى حـــ/متراكم الاندثار

(تصحيح الخطأ الناتج عن عدم إثبات مصروف اندثار الأثاث للعام السابق)

(٣) ٣٠٠ من حـــ/الماكنة

٣٠٠ إلى حـــ/رأس المال

(تصحيح الخطأ الناتج عن تحميل حـــ/مصاريف إيرادية بقيمة جزءين الماكنة المشتراة)

٦٠ من حـــ/رأس المال

٦٠إلى حـــ/متراكم اندثار الماكنة

(تصحيح الخطأ الناتج عن عدم إثبات جزء من مصروف استهلاك الماكنة للعام السابق
٣٠٠ × ٢٠ %)

٥٠٠ من حـــ/المورد محمد

٥٠٠ إلى حـــ/المورد محمود

(تصحيح الترحيل الخطأ الذي سجل عام ٢٠٠١)

تصحيح الخطاء في السنة التالية مع وجود حـــ/المعلق :-

لتصـــحيح الأخطاء التي حدثت في السنة السابقة ولم يتوازن الميزان ، ولم تكتشف في ســـنة حدوثهـــا. لذلك لابد من عمل توازن ميزان المراجعة لغرض إعداد الحسابات الختامـــية والمركز المالي . ويتم عمل توازن الميزان عن طريق استخدام الحساب المعلق (حســـاب فروقات الدفاتر) .إلى أن يتم اكتشاف الأخطاء ، لعدم إمكانية اكتشافها .ويظهـــر رصـــيد الحساب المعلق في الميزانية في جانب الأصول إذا كان مدينا ، وفي جانـــب الخصـــوم إذا كان دائناً وعند اكتشاف الأخطاء في السنة التالية ، لا بد من تصحيح هذه الأخطاء فيكون أحد طرفي قيد التصحيح هو الحساب المعلق ،أما الطرف الآخـــر فـــيكون تـــبعا لنوع الحساب الذي تأثر بالخطأ فإذا كان الخطأ في الحسابات الشخصـــية أو الحقيقـــية كالأصـــول أو الخصـــوم فيكون الطرف الآخر أحد هذه الحسابات، أما إذا كان الطرف الخطأ أحد حسابات النتيجة كالمصروفات والإيرادات والمبـــيعات والمشـــتريات والذي يؤثر في النهاية على حـــ/ رأس المال فيكون الطرف الآخـــر هـــو رأس المـــال وإذا تم اكتشاف جميع الأخطاء يتم إقفالها بالحساب المعلق وإغلاقه.

مثال : بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ تم استخراج ميزان المراجعة لأحد المشاريع التجارية . فـــإذا علمـــت أن مجموع الأرصدة المدينة ٥٢٨٠٠ دينار ومجموع الأرصدة الدائنة ٥١٠٠٠ دينار .وقد اتخذت الإجراءات لموازنة الميزان مؤقتاً ولكنه لم يتم اكتشاف لم يتم اكتشاف الاخطاء إلا في عام ٢٠٠٢ وكانت كالتالي :

١. لم تثبت دائنية أحد الموردين (سلامة) بالدفاتر وقدرها ٥٠٠ دينار

٢. سداد ورقة دفع وقيمتها ١٠٠ دينار لم تنزل من حـــ/أ .دفع .

٣. ظهـــر أن البضـــاعة المباعة إلى خالد في عام ٢٠٠١ وقدرها ٧٥٠ دينار رحلت لحساب خالد ولم ترحل لحساب المبيعات .

٤. اســـتلم المشـــروع في عـــام ٢٠٠١ ورقة قبض من محلات النصر بقيمة ٣٥٠ تم ترحيلها بمبلغ ٥٣٠ دينار بدلا من ٣٥٠ .

٥. عـــند ترحـــيل مبلغ ١٠٠٠ دينار لحساب العميل صلاح .رحل بالخطأ ولحساب العميل لصالح.

٦. رحـــل مـــبلغ ٢٣٥ ديـــنار مـــردودات مشـــتريات إلى الجانـــب المديـــن من حـــ/المشتريات.

المطلوب :

إثبات القيود اللازمة لتصحيح هذه الأخطاء مع تصوير الحساب المعلق .

الحل :

توازن الميزان مؤقتاً

الأرصدة المدينة	الأرصدة الدائنة	البيان
٥٢٨٠٠	ــــــــ	مجموع الأرصدة المدينة
ــــــــ	٥١٠٠٠	مجموع الأرصدة الدائنة
ــــــــ	١٨٠٠	حـــ/ المعلق أو حـــ/فروقات
٥٢٨٠٠	٥٢٨٠٠	

قيود التصحيح

٥٠٠ من حـــ المعلق

٥٠٠ إلى حـــ/ المورد سلامة

(إثبات أحد العملاء والتي دائنية)

١٠٠ من حـــ/أ .دفع

١٠٠ إلى حـــ/المعلق

(إثبات سداد أ. دفع والتي لم تترل)

٧٥٠ من حـــ /المعلق

٧٥٠ إلى حـــ/رأس المال

(تصحيح خطأ عدم إثبات المبيعات وأدى إلى تقليل رأس المال)

١٨٠ من حـــ/المعلق

١٨٠ إلى حـــ/أ.قبض

(تصحيح خطأ في ترحيل حـــ/أ. قبض)

١٠٠٠ من حـــ/العميل صلاح

١٠٠٠ إلى حـــ/العميل صالح

٤٨٠ من حـــ/المعلق

٤٨٠ إلى حـــ/راس المال

منه	حـــ/ المعلق	له
٥٠٠ إلى حـــ/المورد سلامة		١٨٠٠ رصيد دائن
٧٥٠ إلى حـــ/ راس المال		١٠٠ من حـــ/أ .دفع
١٨٠ إلى حـــ/أ .قبض		
٤٨٠ إلى حـــ/رأس المال		
١٩٠٠		١٩٠٠

تمارين الفصل الثامن

١ــ ما هي أنواع الأخطاء المحاسبية

٢ــ طرق تصحيح الأخطاء في دفتر اليومية وطرق تصحيحها في دفتر الأستاذ

٣ــ ما المقصود بالأخطاء التي لا تؤثر على توازن الميزان والأخطاء التي تؤثر على توازن الميزان.

٤ــ أسباب ارتكاب المحاسب للأخطاء المحاسبية.

٥ــ ما المقصود بأخطاء القيد وأخطاء الترحيل ولماذا لا يسمح في أخطاء القيد الحك والشطب.

٦ــ اذكر أنواع الأخطاء الدفترية مع مثال لكل نوع .

٧ــ فيما يلي بعض القيود المحاسبية والتي ظهرت في دفاتر محلات الهلال والمطلوب تصحيح هذه القيود على أساس صحة شرح القيود :

٥٠٠٠ من حـ/المشتريات

٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

المطلوب :

١. تصـــحيح هـــذه الأخطـــاء بفرض أنه تم اكتشافها في نهاية عام ٢٠٠٢ .

٢. تصحيح هذه الأخطاء بفرض أنه تم اكتشافها في عام **٢٠٠٣** .

٣. تصوير الحساب المعلق مع إعداد ميزان المراجعة المعدل بعد إجراء التصحيح.

الفصل التاسع

الطرق المحاسبية

الفصل التاسع
الطرق المحاسبية

مقدمة

كان لظهور الثورة الصناعية في أوربا أبرز الأثر في تغيير الحياة الاقتصادية للمجتمعات تغيراً جوهرياً، تمثل بظهور تنظيمات اقتصادية تجمع بين التوسع الأفقي والعمودي في رؤوس الأموال والطاقة الانتاجية، إستجابة للتطورات الحديثة في مجال التقنية الصناعية.

وقد انعكس هذا التطور على المحاسبة التي استجابت بدورها لحاجة الشركات التي برزت عقب التغيرات الاقتصادية التي حدثت أبان الثورة الصناعية، كما هي عليه في السابق في طرق محاسبية تنسجم مع الأشكال الاقتصادية التي كانت سائدة قبل ذلك. ولعل التغيير الذي حدث كان منصب على أيجاد طرق محاسبيه تتلائم والتوسع في الانتاج، ولذلك ظهرت بدلاً من النظم التقليدية، نظم محاسبيه ذات الدفاتر المتعددة، التي تقوم على مجموعة من الدفاتر المحاسبيه الأساسية يلازمها أخرى مساعده والتي عرفت بالطريقة الفرنسية، والإنجليزية والألمانية والأمريكية.

الطرق المحاسبية :

سبق وأن تناولنا كيفية تسجيل العمليات المالية التي يقوم بها المشروع الفردي في دفتر اليومية العامة، ثم تحليها إلى دفتر الأستاذ العام، مفترضين أن العمليات التي تتم في مشروع فردي يتسم بصغر عملياته ما يتيح للمالك من تسجيل عملياته وترحليها أولاً بأول. غير أنه مع التطور الاقتصادي ظهرت الحاجة إلى مشاريع كبيرة لتلبي حاجات المجتمع.

فقد برزت مشكلة تسجيل العمليات المالية وترحيلها إلى الحسابات المختصة أولاً بأول كما كان في المشاريع الصغيرة. وقد نتج عن ذلك أنه لم يعد في وسع العاملين في المشروع بيان نتيجة عملياته المختلفة في الوقت المناسب والسرعة المطلوبة. ولكي يتمكن المشروع من التغلب على هذه المشكلة فقد استقر الفكر المحاسبي عل استخدام عدد من اليوميات المساعدة بجانب دفتر اليومية العامة، بالإضافة إلى عدد آخر من دفاتر الأستاذ المساعدة لدفتر الأستاذ العام.

وتنقسم دفاتر اليومية المساعدة إلى نوعين رئيسين هما

١) دفاتر اليومية المساعدة الخاصة بالعمليات النقدية

٢) دفاتر اليومية المساعدة الخاصة بعمليات إثبات الشراء والبيع الآجل وما يتصل بهما

فالنوع الأول يشتمل على دفتر يومية الصندوق أو البنك ودفتر صندوق النثريات ويتم فيها إثبات العمليات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية عن طريق الخزينة أو البنك وأيضاً مصاريف نثرية المشروع النقدية.

أما النوع الثاني فيشتمل على دفتر يومية المشتريات الآجلة ودفتر يومية المبيعات الآجلة ودفاتر اليومية المساعدة لمردوداتهما، كذلك يشتمل على يومية أوراق القبض ويومية أوراق الدفع. ويجب التنويه إلى أن استخدام هذه الدفاتر المساعدة لا يؤدي إلى

الاســتغناء عن دفتر اليومية العامة الذي يجب الاحتفاظ لتسجيل بعض العمليات المالية الــتي لا تظهــر في دفاتر اليومية المساعدة مثل : قيود الأقفال والقيد الانتاجي وقيود تصحيح الأخطاء. وقيود التسويات الجردية في نهاية العام.

بالنسبة لدفاتر الأستاذ المساعدة فهناك دفتر أستاذ العملاء، ودفتر أستاذ الموردين واللـــذان يعتـــبران من أكثر دفاتر الأستاذ المساعدة شيوعاً في الاستخدمات واللذان يشـــتملان عـــلى حســـاب خاص مستقل لكل من عملاء وموردين المشروع اللذان يـــتعاملان مـــع المشروع بالبيع والشراء المؤجل. واستخدام الدفاتر المساعدة أيضاً لا يـــؤدي إلى الاستغناء عن دفتر الأستاذ العام الذي تدخل فيه الحسابات التي لم تظهر في دفاتر الأستاذ المساعدة مثل حساب رأس المال والمسمومات والحسابات الأخرى.

وبجانـــب الدفاتر المحاسبية السابقة يحتفظ المشروع بدفاتر أخرى تحليلية وإحصائية تســـتخدم في تحليل البيانات الإجمالية بالإضافة إلى إظهار بيانات إضافية تعتبر ضرورية لدراسة نتائج المشروع واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

وأخيراً تلخيص البيانات الموجودة بالدفاتر والتي تعرض في قوائم مالية تظهر نتائج الأعمال والمركز المالي، والتقارير المالية التي تعتبر أساساً لإتخاذ القرارات الإدارية وحل مشـــاكل المشـــروع وسوف نتطرق إلى دراسة طرق المحاسبة الأكثر استخداماً وتتمثل هذه الطرق بالآتي :-

١. الطريقة الإيطالية
٢. الطريقة الفرنسية
٣. الطريقة الإنجليزية
٤. الطريقة الألمانية
٥. الطريقة الأمريكية

أولاً : الطريقة الإيطالية :

تتميز هذه الطريقة ببساطتها وملائمتها للمشروعات الصغيرة. لكن لا تلائم المشاريع الكبيرة نظراً لتعدد وتكرار العمليات المالية فيها مما يترتب عليه ضخامة عمليات القيد في دفتر اليومية والترحيل إلى الأستاذ بالإضافة إلى تكرار القيود المتشابهة في دفتر اليومية.

وتعتمد هذه الطريقة على دفتر يومية واحد تسجل فيه جميع العمليات المالية أو أولاً بأول من واقع مستندات مؤيدة لها وحسب تسلسل تاريخي. ومن ثم ترحيل هذه العمليات إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، ومن واقع هذه الحسابات يتم إعداد ميزان المراجعة ومن ثم إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي.

ثانياً : الطريقة الفرنسية

تستند هذه الطريقة على مجموعة من الدفاتر المساعدة والتي تتحدد على ضوء العمليات المتكررة وذات الطبيعة المتماثلة بشكل يتفق ونواحي النشاط الرئيسي للمشروع بالإضافة إلى دفتر اليومية المركزي ودفتر الأستاذ العام.

وتقوم هذه الطريقة على استخدام نوعين من الدفاتر هما

١) الدفاتر المساعدة

٢) الدفاتر العامة

بالنسبة للنوع الأول والتي تشمل دفاتر اليومية المساعدة ودفاتر الأستاذ والمساعدة ففي دفاتر اليومية المساعدة تسجل فيها العمليات المتكررة في المشروع. وقد جرت العادة على الاحتفاظ بمجموعة من دفاتر اليومية المساعدة تبعاً لظروف واحتياجات المشروع.

ومســك المشــروع بموجــب هذه الطريقة دفاتر يومية مساعدة خاصة بعمليات البـيعات الآجلــة والمشتريات الآجلة ومردوداها وأوراق القبض والدفع والنقدية في الخزينة والبنك وصندوق المصروفات النثرية.

أمـــا دفاتر الأستاذ المساعدة فيتم الاحتفاظ بمجموعة من دفاتر الأستاذ المساعدة مـــثل دفتر أستاذ مساعد العملاء والذي يخصص فيه حساب شخصي لكل من عملاء المشـــروع، ودفـــتر استاذ مساعد الموردين، والذي يخصص فيه أيضاً حساب شخصي لكـــل مـــن مورديـــن المشـــروع، ويتم الترحيل من اليوميات المساعد والتي تؤثر في الحســـابات الشخصـــية للعملاء أو الموردين إلى هذه الحسابات بدفتري أستاذ مساعد العملاء والموردين وبصورة يومية.

٢- الدفاتر العامة :-

ويشمل دفتر اليومية العامة (المركزي) ودفتر الأستاذ العام ففي دفتر اليومية العامة تسجل فيه في نهاية كل فترة دورية أسبوعياً أو شهرياً قيود إجمالية بإجمالي عمليات كل من اليوميات المساعدة. كما تسجل في دفتر اليومية العامة العمليات التي لا يخصص لها دفتر يومية مساعدة خاصة بها مثل :

أ- عمليات بيع وشراء الأصول الثابتة

ب- تجير الأوراق التجارية أو رفضها

حـ- قيود إعدام الديون

ء- قيود تصحيح الأخطاء

هـ- قيود التسويات الجردية.

و- قيود فتح واقفال الدفاتر.

أما دفتر الأستاذ العام فيدخل فيه جميع حسابات المشروع بما فيها حسابي النقدية بالخزينة والبنك أولاً بأول وباستثناء الحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين فإنها ترحل في هذه الحالة مره بالتفصيل إلى الحسابات الشخصية بدفتري استاذ العملاء والموردين، ومرة ثانية إلى الحسابات الإجمالية للعملاء أو الموردين بدفتر الأستاذ العام وذلك حتى يمكن مطابقة مجموع الحسابات الشخصية للعملاء أو الموردين مع رصيد حساباتها الإجمالية. ومن واقع هذه الحسابات يمكن إعداد ميزان المراجعة.

مزايا الطريقة الفرنسية

١) تقسيم العمل على عدد كبير من الموظفين بحيث تكفل تسجيل العمليات وخصوصاً في المشاريع الكبيرة في الوقت المناسب.

٢) كما أن وجود حسابات شخصية للموردين والعملاء يتيح العرف على مراكزهم عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الحسابات الإجمالية يكفل إيجاد نظام سليم للرقابة الداخلية لهذه الحسابات.

٣) تعذر حدوث التزوير بالدفاتر نتيجة لتوزيع مسؤولية التسجيل والترحيل على أكثر من موظف.

عيوبها :-

١- كثرة عدد الدفاتر المستخدمة وزيادة التكلفة.

٢- الحاجة إلى عدد كبير من الموظفين وبالتالي يؤدي إلى الإرباك في العمل وزيادة العبء المالي وسنوضح كيفية استخدام هذه الطريقة بالمثال التالي :-

مثال :-

في ٢٠٠٢/١/١ بدأ كمال مشروعه التجاري وكانت أرصدته كالتالي:

.... (المبالغ بالدينار) ٢٢٠٠ إنـاث، ٩٠٠٠ بضاعة، ٣٠٠٠ بنك، ١٦٠٠ الخزينة، ١٨٠٠موردون (١١٠٠ حسن، ٧٠٠ حامد)، ١٤٠٠٠ رأس المال.

وفيما يلي العمليات المالية التي قام بها كمال خلال شهر كانون الثاني

في ١/٢ باع بضاعة بمبلغ ٨٠٠ نقداً بعد منح خصم قدرة ٤٩.

في ١/٤ دفع نقداً ٥٠٠ دينار عن إيجار المحل لهذا الشهر

في ٦ منه دفع مبلغ ٦٠ بموجب شيك على البنك لأحد الموظفين المسؤول عن صندوق المصروفات النثرية للصرف على نثرية الوحدة

في ٧ منه اشترى بضاعة من هاني بمبلغ ١٢٠٠ بخصم تجاري ١٠% ونقدي ٤% إذا تمَ السداد خلال شهر.

في ٨ منه باع بضاعة إلى سامي بمبلغ ٥٠٠ على الحساب.

في ٨ منه قبل كمبياله لأمر حسن بمبلغ ٦٠٠ سداداً من دينه تستحق الدفع بعد شهرين.

وبنفس التاريخ رد بضاعة إلى هاني قيمتها ٨٠ لاختلافها عن المواصفات

في منه سحب كمبياله على سامي بمبلغ ٣٠٠ دينار تستحق الدفع بعد مرور شهرين وقد قبلها سامي.

في ١٠ منه باع بضاعة إلى أحمد بمبلغ ٩٠٠ بموجب كمبياله قيمتها ٦٠٠ تستحق بعد مرور شهر والباقي على الثقة.

في ١١ منه سحب مبلغ ٦٠٠ من خزينة المشروع وأودعه في البنك.

في ١٢ منه رد أحمد بضاعة قيمتها ٨٠ لعدم مطابقتها للمواصفات.

في ١٣ منه اشتري بضاعة من مأمون بمبلغ ١٥٠٠ على الحساب

في ١٥ منه سدد نصف المستحق لها في شيك عن البنك.

في ١٧ منه سدد الموظف المسؤول عن صندوق النثرية المصروفات التالية

٦ طوابع بريد، ٨ إكراميات، ١٢ تلفون وبرق، ١٤ مصاريف نقل.

في ٢٠ منه رد بضاعة إلى مأمون قيمتها ٦٠ لمخالفتها المواصفات.

في ٢٥ منه بلغت مشترياته من البضاعة ١٢٠٠ منها ٤٠٠ عن طريق الخزينة والباقي بشيك في ٢٧ منه ظهر الكمبياله المسحوبة على أحمد إلى مأمون سداداً لجزء من حسابه

من ٢٨ منه اشترى بضاعة من حامد بمبلغ ١٤٠٠ بموجب كمبياله بمبلغ ٥٠٠ تستحق بعد مرور شهر والباقي على الثقة.

في ٢٩ منه باع إلى قاسم بضاعة بمبلغ ٨٠٠ حصل منه ٢٠٠ نقداً والباقي على الحساب في ٣٠ منه رد قاسم بضاعة بمبلغ ٤٠ لوجود عيب فيها.

في ٣١ منه دفع نقداً المصاريف التالية أجور العمال ٤٠٠ مصاريف كهرباء ٨٠ .

المطلوب :

١- تسجيل العمليات السابقة باليوميات المساعدة لمشروع كمال طبقاً للطريقة الفرنسية

٢- تسجيل قيود واليومية المركزية.

٣- تصوير حسابات الأستاذ بدفتري أستاذ مساعد للعملاء والموردين.

٤- تصوير حسابات الأستاذ العام.

٥- إعداد وميزان المراجعة بالأرصدة في ٢٠٠٢/١/٣١

الحل : التسجيل في اليوميات المساعدة

دفتر يومية المبيعات الآجلة

المبلغ	أسم العميل	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠	سامي	١			١/٨
٩٠٠	أحمد	٢			١/١٠
٨٠٠	قاسم	٣			١/٢٩
٢٢٠٠					

دفتر يومية مردودات المبيعات

المبلغ	أسم العميل	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠	أحمد	١			١/١٢
٤٠	قاسم	٢			١/٣٠
١٢٠					

دفتر يومية المشتريات الآجلة

المبلغ	أسم المورد	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
١٠٨٠	هاني	١			١/٧
١٥٠٠	مأمون	٢			١/١٣
١٤٠٠	حامد	٣			١/٢٨
٣٩٨٠					

دفتر يومية مردودات المشتريات

المبلغ	أسم المورد	رقم القيد	رقم السند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٨٠	هاني	١			١/٨
٦٠	مأمون	٢			١/٢٠
١٤٠					

دفتر يومية أوراق القبض

المبلغ	اسم العميل	رقم الورقة	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ الورود	تاريخ التحرير	المدة	تاريخ الاستحقاق	مكان الدفع	ملاحظات
٣٠٠	سامي			١/٩	١/٩	شهرين	٣/٩	عمان	
٦٠٠	أحمد			١/١٠	١/١٠	شهر	٢/١٠	عمان	تظهير كمبياله مأمون ١/٢٦
٩٠٠									

دفتر يومية أوراق الدفع

المبلغ	اسم الورد	رقم الورقة	رقم صفحة الأستاذ	تاريخ الإصدار	تاريخ التحرير	المدة	تاريخ الاستحقاق	مكان الدفع	ملاحظات
٦٠٠	حسن			١/٨	١/٨	شهرين	٣/٨	عمان	
٥٠٠	حامد			١/٢٨	١/٢٨	شهر	٣/٢٨	عمان	
١١٠٠									

المقبوضات

دفتر النقدية التحليلي

منه	ب	البيان	رقم القيد	رقم المستند	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
		من مذكورين	١			٢٠٠٢/١/١
٢٢٠٠		حـــ/الأثاث				
٩٠٠٠		حـــ/البضاعة				
٣٠٠٠		حـــ/البنك				
١٦٠٠		حـــ/الخزينة				
		إلى مذكورين				
	١٨٠٠	حـــ/إجمالي الدائنين				
	١٤٠٠٠	حـــ/رأس المال				
		(إثبات القيد الافتتاحي)				
٦٠٠		من حـــ/إجمالي الدائنين	٢			٢٠٠٢/١/٢٦
		(مأمون)				
	٦٠٠	أوراق القبض				
		(تظهير الكمبياله إلى مأمون)				
١٢٠		من حـــ/مردودات المبيعات	٤			٢٠٠٢/١/٣٠
	١٢٠	إلى حـــ/إجمالي المدينين				
		(إجمالي يومية مردودات المبيعات)				
٣٩٨٠		من حـــ/المشتريات				٢٠٠٢/١/٣١
	٣٩٨٠	إلى حـــ/إجمالي الدائنين	٥			
		(إجمالي يومية المشتريات الآجلة)				
١٤٠		من حـــ/إجمالي الدائنين				٢٠٠٢/١/٣١
	١٤٠	إلى حـــ/المشتريات				
		(إجمالي يومية مردودات المشتريات)				

٩٠٠		من حـــ/ أوراق القبض		٢٠٠٢/١/٣١
	٩٠٠	إلى حـــ/إجمالي المدينين		
		(إجمالي يومية أوراق القبض)		
١١٠٠		من حـــ/إجمالي الدائنين	٨	٢٠٠٢/١/٣١
	١١٠٠	إلى حـــ/أوراق دفع		
		(إثبات تسديد الدائنين)		
		من مذكورين	٩	٢٠٠٢/١/٣١
٩٦٠		حـــ/النقدية بالخزينة		
٦٠٠		حـــ/النقدية بالبنك		
٤٠		حـــ/خصم مسموح به		
		إلى مذكورين		
	٨٠٠	حـــ/المبيعات		
	٢٠٠	حـــ/إجمالي المدينون		
	٣٠٠	حـــ/النقدية بالخزينة		
		(إجمالي جانب المقبوضات)		
		من مذكورين	١٠	٢٠٠٢/١/٣١
١٢٠٠		حـــ/المشتريات		
٥٠٠		حـــ/إجمالي دائنون		
٥٠٠		حـــ/الإيجار		
٦٠		حـــ/صندوق النثرية		
٤٠٠		حـــ/أجور العمل		
٨٠		حـــ/ مصاريف مياه كهرباء		
		إلى مذكورين		
	١٣٨٠	حـــ/النقدية في الخزينة		
	١٣٤٠	حـــ/النقدية في البنك		
	٢٠	حـــ/الخصم المكتسب		

(إجمالي جانب المدفوعات بدفتر النقدية التحليلي)

		من مذكورين	١١	٢٠٠٢/١/٣١
٦		حـ/طوابع بريدية		
٨		حـ/إكراميات		
١٢		حـ/تلفون وبرت		
١٤		حـ/مصاريف نقل		
	٤٠	إلى حـ/صندوق المصروفات النثرية		

(إجمالي المصروفات النثرية)

دفتري الأستاذ المساعد

أ- استاذ مساعد المدينين

حـ/ سامي

منه	له
٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات	٣٠٠ من حـ/ أوراق القبض
	٢٠٠ رصيد ١٢/٣١ مدين
٥٠٠	٥٠٠

حـ/أحمد

منه	له
٩٠٠ إلى حـ/المبيعات	٨٠ من حـ/مردودات المبيعات
	٦٠٠ من مردودات القبض
	٢٢٠ رصيد مدين ١٢/٣١
٩٠٠	٩٠٠

حـ/قاسم

منه	له
٥٠٠ إلى حـ/ المبيعات	٤٠ من حـ /مردودات المبيعات
	٢٠٠ من حـ/ النقدية في الخزينة
	٥٦٠ رصيد مدين ١/٣١
٨٠٠	٨٠٠

ب- أستاذ مساعد الدائنين

حـ/حسن

منه	له
٦٠٠ إلى حـ/أ.دفع	١١٠٠ من مذكورين
٥٠٠ رصيد دائن في١/٣١	
١١٠٠	١١٠٠

حـ/حامد

فيه	له
٥٠٠ إلى حـ/أ.دفع	٧٠٠ من مذكورين
١٦٠٠رصيد دائن في ١/٣١	١٤٠٠ من حـ/المشتريات
٢١٠٠	٢١٠٠

حـ/هاني

منه	له
٨٠ إلى حـ/مردودات مشتريات	١٠٨٠ من حـ/المشتريات
٤٨٠ إلى حـ/البنك	
٢٠ إلى حـ/خصم المكتب	
٥٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	
١٠٨٠	١٠٨٠

حـ/مأمون

فيه	له
٦٠ إلى حـ/مردودات مشتريات	١٥٠٠ من حـ/المشتريات
٦٠٠ إلى حـ/أوراق قبض	
٨٤٠ رصيد دائن في ١٢/٣١	
١٥٠٠	١٥٠٠

٤- دفتر الأستاذ العام

حـ/الأثاث (١)

منه	له
٢٢٠٠ إلى مذكورين	٢٢٠٠ رصيد مدين ١/٣١
٢٢٠٠	٢٢٠٠

حـ/البضاعة (٢)

فيه	له
٩٠٠٠ إلى مذكورين	٩٠٠٠ رصيد مدين في ١/٣١
٩٠٠٠	٩٠٠٠

حـ/البنك (٣)

منه	له
٣٠٠٠ إلى مذكورين	١٣٤٠ من مذكورين
٦٠٠ إلى مذكورين	
	٢٢٦٠ رصيد مدين
٣٦٠٠	٣٦٠٠

حـ/الخزينة (٤)

فيه	له
١٦٠٠ إلى مذكورين	١٣٨٠ من مذكورين
٩٦٠ إلى مذكورين	٦٠٠ من مذكورين
	٥٨٠ رصيد مدين في ١/٣١
٢٥٦٠	٢٥٦٠

حـ/إجمالي الدائنين (٥)

منه	له
٦٠٠ إلى حـ/م.قبض	١٨٠٠ من مذكورين
١٤٠ إلى حـ/مردودات مشتريات	٣٩٨٠ من حـ/المشتريات
١١٠٠ إلى حـ/أ.دفع	
٣٥٤٠ رصيد مدين في ١/٣١	
٥٧٨٠	٥٧٨٠

حـ/رأس المال (٦)

فيه	له
	١٤٠٠٠ من مذكورين
١٤٠٠٠ رصيد دائن في ١٢/٣١	
١٤٠٠٠	١٤٠٠٠

حـ/أوراق قبض (٧)

منه	له
٩٠٠ إلى حـ/إجمالي المدينين	٦٠٠ من حـ/إجمالي المدينين
	٣٠٠ رصيد مدين في ١/٣١

حـ/إجمالي المدينين (٨)

فيه	له
٢٢٠٠ إلى حـ/المبيعات	١٢ من حـ/مردودات المبيعات
	١٠٠ من مذكورين
	٩٨ رصيد مدين في ١/٣١
٢٢٠٠	٢٢٠٠

حـ/المبيعات (٩)

منه	له
٣٠٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	٢٢٠٠ من حـ/ إجمالي المدينين
	٨٠٠ من مذكورين
٣٠٠٠	٣٠٠٠

حـ/مردودات المبيعات (١٠)

فيه	له
٦٠ إلى حـ/إجمالي المدينين	٦ رصيد مدين
٦٠	٦٠

ح/المشتريات (١١)

منه	له
٣٩٨٠ إلى ح/إجمالي الدائنين	٥١٨٠ رصيد مدين في ١/٣١
١٢٠٠ إلى مذكورين	
٥١٨٠	٥١٨٠

ح/مردودات المشتريات (١٢)

فيه	له
١٤٠ رصيد دائن	١٤٠ من ح/اجمالي الدائنين
١٤٠	١٤٠

ح/أوراق الدفع (١٣)

منه	له
١١٠٠ رصيد دائن في ١/٣١	١١٠٠ من ح/إجمالي الدائنين
١١٠٠	١١٠٠

ح/خصم مسموح به (١٤)

فيه	له
٤٠ إلى ح/مذكورين	٤٠ رصيد مدين في ١/٣١
٤٠	٤٠

ح/الإيجار (١٥)

منه	له
٥٠٠ إلى مذكورين	٥٠٠ رصيد مدين في ١/٣١
٥٠٠	٥٠٠٠

ح/صندوق نثرية المشروع (١٦)

فيه	له
٦٠ إلى مذكورين	٤ من مذكورين
	٢ رصيد مدين في ١/٣١
٦٠	٦٠

ح/أجور العمال (١٧)

منه	له
٤٠٠ إلى مذكورين	٤٠٠ رصيد مدين في ١/٣١
٤٠٠	٤٠٠

ح/مصاريف مياه وكهرباء (١٨)

فيه	له
٨٠ إلى مذكورين	٨٠ رصيد مدين في ١/٣١
٨٠	٨٠

منه	حـ/خصم مكتسب (١٩) له
٢٠ رصيد دائن في ١/٣١	٢٠ من مذكورين
٢٠	٢٠

فيه	حـ/طوابع بريدية (٢٠) له
٦ حـ/صندوق نثرية الوحدة	٦ رصيد مدين في ١٢/٣١

منه	حـ/إكراميات (٢١) له
٨ إلى حـ/ صندوق نثرية	٨ رصيد مدين في ١/٣١
٨	٨

فيه	حـ/تلفون وبرت (٢٢) له
١٢ إلى حـ/صندوق النثرية	١٢رصيد دائن في ١/٣١
١٢	١٢

منه	حـ/مصاريف نقل (٢٣) له
١٤ إلى حـ/ صندوق نثرية الوحدة	١٤ رصيد مدين في ٣١ \١
١٤	١٤

٤ – ميزان المراجعة

ميزان المراجعة بالأرصدة في ٢٠٠٢/١/٣١

رصيد مدين	رصيد دائن	اسم الحساب	رقم صفحة الأستاذ
٢٢٠٠		أثاث	١
٩٠٠٠		بضاعة	٢
٢٢٦٠		النقدية في البنك	٣
٥٨٠		النقدية في الخزينة	٤
	٣٥٤٠	إجمالي الدائنين	٥

	١٤٠٠٠	رأس المال	٦
٣٠٠		أوراق القبض	٧
٩٨٠		إجمالي المدينين	٨
	٣٠٠٠	المبيعات	٩
١٢٠		مردودات المبيعات	١٠
٥١٨٠		المشتريات	١١
	١٤٠	مردودات المشتريات	١٢
	١١٠٠	أوراق الدفع	١٣
٤٠		خصم مسموح به	١٤
٥٠٠		الإيجار	١٥
٢٠		صندوق النثرية الوحدة	١٦
٤٠٠		أجور العمال	١٧
٨٠		مصاريف نور ومياه	١٨
	٢٠	خصم مكتب	١٩
٦		طوابع مالية	٢٠
٨		إكراميات	٢١
١٢		تلفون وبرق	٢٢
١٤		مصاريف نقل	٢٣
١٠٨٥٠	١٠٨٥٠	المجموع	

ثالثاً : الطريقة الإنجليزية

تقـــوم هـــذه الطريقة أسوة بالطريقة الفرنسية على استخدام مجموعة من اليوميات المتخصصـــة التي يطلق عليها باليوميات الأصلية حيث يسجل فيها العمليات المتكررة وذات الطبـــيعة المتشـــابهة، كمـــا يخصـــص دفتر اليومية للعمليات الأخرى لتسجيل العملـــيات الـــتي ليس لها يومية خاصة بها. ولا يختلف تصميم اليوميات الأصلية عن اليومـــيات المساعدة في الطريقة الفرنسية، كما لا يختلف تصميم دفتر يومية العمليات الأخرى عن تصميم دفتر اليومية المركزي.

ويـــتم ترحيل قيود العمليات المتعلقة بالعملاء والموردين أولاً بأول من اليوميات الأصـــلية ومن يومية العمليات الأخرى إلى الحسابات المختصة بدفتري أستاذ العملاء والموردـــن، أما إجماليات اليوميات الأصلية فيتم ترحليها في نهاية كل فترة دورية غالباً مـــا تكـــون شهرية إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام مباشرة دون حاجة إلى إجراء قيود إجمالية بدفتر اليومية العامة كما في الطريقة الفرنسية.

وفيما يلي الدفاتر المستعملة بموجب هذه الطريقة :

١. دفاتر اليومية الأصلية :-

حيـــث يـــتم تسجيل العمليات المتكررة والمتشابهة، وتتشابه هذه الدفاتر عن تلك الدفاتـــر المســـاعدة في الطـــريقة الفرنسية سوى أن العمليات ترحل منها مباشرة إلى الحسابات في دفتر الأستاذ العام، بما في ذلك إجمالي العملاء وإجمالي الموردين.

٢. دفتر اليومية للعمليات الأخرى :

يســـجل فـــيه العملـــيات التي ليس لها يومية خاصة بها، لعدم تكرارها، مثل قيود والتســـوية وقـــيود الإفتـــتاح والأقفال وقيود تصحيح الأخطاء وقيود إعدام الديون وغيرهـــا، وتـــرحل هذه العمليات إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام، إلا إذا

كان القيد يتعلق بأحد حسابات الأستاذ المساعدة ففي هذه الحالة يرحل القيد مرة إلى الحساب الإجمالي في دفتر الأستاذ العام وأخرى إلى الحساب المختص في دفتر الأستاذ المساعد حتى يتحقق التطابق بين أرصدة حسابات الأستاذ المساعد ورصيد حسابها الإجمالي.

٣- دفاتر الأستاذ المساعدة :

وتحتوي على الحسابات المختصة بالعملاء والموردين، وترحل إليها العمليات من دفاتر اليومية المساعدة مباشرة وأحياناً من دفتر اليومية للعمليات الأخرى.

٤- دفتر الأستاذ العام :

ويشمل هذا الدفتر جميع حسابات المشروع باستثناء الحسابات الشخصية والتي يستعاض عنها بحسابين إجماليين للعملاء والموردين. أما حسابات النقدية بالخزينة والبنك وصندوق المصروفات النثرية.

فتستخدم دفتر نقدية كيومية وأستاذ كيومية وأستاذ في آن واحد. ويعني ذلك عدم وجود حسابات مستقلة لهم بدفتر الأستاذ العام. ونتيجة لذاك يتم تسجيل أرصدة أول المدة وآخر المدة لهذه الحسابات في دفاتر اليومية الخاصة بها.

وتتميز هذه الطريقة بإنخفاض حجم العمل الكتابي كما في الطريقة الإنجليزية. وذلك لعدم إجراء القيود والإجمالية في نهاية الفترة بدفتر اليومية والإكتفاء فقط بترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام. وكذلك التوفير في الجهد لعدم فتح حسابات للنقدية سواء بالبنك والخزينة أو صندوق النثرية بدفتر الأستاذ العام

رابعاً : الطريقة الألمانية

تشبه هذه الطريقة إلى حد ما الطريقة الإيطالية وتتميز هذه الطريقة باستخدام دفترين لليومية هما دفتر يومية خاص بالعمليات النقدية ودفتر يومية آخر للعمليات

الأخـرى في المشروع. ويمكن تجزئة دفتر اليومية الخاص بالعمليات النقدية إلى دفترين أحدهمـا خـاص بالمقبوضات والآخر للمدفوعات في حالة اتساع العمليات النقدية في المشروع.

وتستـخدم أيضاً دفتر الأستاذ العام والذي يرحل إليه جميع عمليات المشروع من دفتري اليومية الخاص بالعمليات النقدية، والعمليات الأخرى.

تتلائم هذه الطريقة المشاريع الصغيرة والمشاريع التي تكثر فيها العمليات النقدية.

خامساً : الطريقة الأمريكية

تعـتمد هـذه الطـريقة على استخدام دفتر واحد ستخدم كيومية واستاذ في آن واحـد، حيث تسجل فيه قيود اليومية لمختلف العمليات، ثم يتم ترحيلها إلى حسابات الأستاذ المختصة في نفس الدفتر. ويتكون هذا الدفتر من جانبين رئيسيين الأول الجانب الأيمـن يمـثل دفـتر اليومية. أما الجانب الأيسر فيمثل دفتر الأستاذ. وعادة ما تحدد الحسـابات الرئيسـية في المشـروع ويخصص لكل منها خانتين الأولى للمبالغ المدينة والثانـية للمـبالغ الدائـنة ومن أمثلة الحسابات الرئيسية النقدية في الخزينة والبنك والمشـتريات والمبيعات والمدينون والدائنون. وتخصص لباقي الحسابات خانتان للمبالغ المدينة والدائنة مع بيان أسم الحساب.

ويأخذ هذا الدفتر الشكل التالي :

اليومية									دفتر اليومية والأستاذ								الأستاذ		
مبلغ		بيان		رقم القيد		رقم المستند		التاريخ	النقدية بالخزينة		النقدية بالبنك		المشتريات والمبيعات		المدينون والدائنون		حسابات متنوعة		
منه	له								منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	اسم الحساب

وتتميز هذه الطريقة بتوفير الوقت والجهد في عمليات التسجيل والترحيل، إلا أنها لا تناسب المشاريع الكبيرة حيث تتعدد الخانات بحيث يصعب تطبيقها عملياً.

مثال :-

في ٢٠٠٢/٢/١ بدأ سمير عمله التجاري برأسمال قدره ١٠٠٠٠ دينار أودعه في خزينة المشروع.

في ٥ منه اشترى من محلات الأمل بضاعة بمبلغ ١٦٠٠ دينار على الحساب.

في ٨ منه دفع إيجار المحل بمبلغ ١٢٠ دينار نقداً.

في ١٠ منه سحب مبلغ ٢٠٠٠ دينار من خزينة المشروع وأودعها في البنك لصالح المشروع الجديد في ١٢ منه باع بضاعة إلى سامي بمبلغ ٦٠٠ دينار نقداً.

في ١٥ منه اشترى بضاعة من محلات، الحامد بمبلغ ٨٠٠ دينار بموجب شيك على البنك في ١٨ منه دفع مصاريف نقل المشتريات بمبلغ ٢٠ دينار نقداً.

في ٢٠ منه اشترى أثاث للعمل بمبلغ ٥٠ دينار نقداً.

في ٢٥ منه باع بضاعة إلى سامر بمبلغ ٦٠٠ دينار ومنح له خصماً نقدياً قدره ٢٠ دينار لقاء سداد قيمة البضاعة نقداً.

في ٣٠ منه باع بضاعة إلى عدنان بمبلغ ٢٠٠ دينار على الحساب

المطلوب تسجيل العمليات المالية أعلاه بدفتر اليومية والأستاذ طبقاً للطريقة الأمريكية.

تمارين الفصل التاسع

١- وضح بشكل موجز الدفاتر التي تستخدم في المشاريع وأنواع هذه الدفاتر؟

٢- هناك عدة طرق محاسبية تستخدم في المشاريع والتي تحدد المشاريع باستخدام أنواع معينة من الدفاتر اذكر هذه الطرق المحاسبية.

٣- قارن بين طرق المحاسبة وأيهما أكثر استخداماً من غيره.

٤- تتشابه الطريقة الإنجليزية مع الطريقة الفرنسية في كثير من النقاط وضح أوجه التشابه والاختلاف بين الطريقتين.

٥- تمتاز الطريقة الأمريكية بالبساطة هل تصلح هذه الطريقة للمشاريع الكبيرة : مع توضيح الدفاتر المستخدمة في هذه الطريقة.

٦- في ٢٠٠٢/٤/١ ظهرت الأرصدة التالية لمحلات حسان التجارية نقدية بالخزينة ١٠٠٠ دينار، نقدية بالبنك ٢٠٠٠٠ دينار.

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شهر نيسان

في ٤/٥ اشترت المحلات بضاعة بمبلغ ١٢٠٠٠ دينار من شركة النصر. سددت مبلغ ٥٠٠٠ دينار بشيك، وقدمت سنداً أذنياً بمبلغ ٥٠٠٠ دينار ويستحق السداد بعد مرور شهرين، أما الباقي فقد اتفقت على تسديده خلال شهر.

في ٤/١٠ باعت إلى محلات إحسان بضاعة بمبلغ ١١٠٠ دينار قبض نصف المبلغ بشيك والباقي بموجبه سند أذني يستحق السداد بعد مرور شهر.

في ٤/١٥ دفعت إيجار محلاتها عن ستة أشهر قيمته ١٦٨٠ دينار.

في ٤/٢٠ بلغت المبيعات النقدية بالخزينة ١١٠٠٠ دينار. قد أودعت بحسابها الجاري بالبنك ١٠٠٠٠ دينار من النقدية بالخزينة.

في ٤/٢٥ اشترى صاحب المحلات أثاث لمنزله بمبلغ ٣٠٨٠ دينار ودفع قيمته بموجب شـيك في ٤/٣٠ بلغـت المشتريات النقدية بموجب شيكات ٧٠٠٠ دينار، وبنفس التاريخ باع إلى حامد بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ دينار على الحساب.

المطلوب :

إثـبات العملـيات السـابقة في اليوميات التي تراها مناسبة لكل نوع والترحيل إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وذلك بافتراض

أ- استخدام المحلات الطريقة الإنجليزية.

ب- استخدام المحلات الطريقة الفرنسية.

في ٢٠٠٢/٢/١ بدأت محلات الأناقة عملها التجاري برأسمال مقدارة ١٥٠٠٠دينار أودع منها ١٠٠٠٠ دينار في البنك والباقي في خزينة المحلات.

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال شه شباط

في ٢/٥ اشترى أثاث بقيمة ٤٠٠ دينار، دفع ثمنه بموجب شيك.

في ٢/٨ اشـترت بضـاعة قيمتها ١٦٠٠٠ دينار، دفع ١٢٠٠ دينار نقداً، ٦٠٠٠ دينار شيك وحرر بالباقي أوراق دفع للمورد قاسم محمد

في ٢/١٢ باعت بضاعة قيمتها ١٥٠٠ دينار نقداً

في ٢/١٥ باعت بضاعة إلى محلات جاسم بمبلغ ١٨٠٠ دينار على الحساب

في ٢/٢٠ دفعت إيجار المحل الشهري والبالغ ٣٠٠ دينار نقداً.

في ٢/٢٢ دفعت المصاريف التالية وبموجب شيكات

٣٠٠ رواتب، كهرباء ومياه ١٠٠

في ٢/٢٥ اشـترى سـيارة لـنقل البضائع بمبلغ ٣٠٠٠ دينار من شركة السيارات الحديثة على الحساب

في ٢/٢٨ باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار، استلمت منها ١٠٠٠ دينار نقداً والباقي بموجب ورقة قبض تستحق بعد مرور شهرين.

المطلـــوب : إثبات العمليات في دفتر اليومية والاستاذ لمحلات الأناقة وحسب الطريقة الأمريكية مع إعداد ميزان المراجعة لهذه المحلات.

المراجع الإضافية

أولاً - الكتب العربية

١- د. أحمد رجب عبد العال في مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت. بدون سنة نشر.

٢- د. أحمد نور : المحاسبة المالية ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية. ١٩٨٣

٣- د. خالد أمين، فوزي غرايبه وآخرون: أصول المحاسبة، دار جون وايلي، نيويورك، ١٩٨٣.

٤- د.ضيف ضيف، أحمد رجب عبد العا، ومحمد شوقي بشاري، المحاسبة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.

٥- د.صالح رزق وعبد الكريم زواتي : أصول المحاسبة، منشورات دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٠.

٦- نالتر يجس وروبرت يجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب وصفي عبد الفتاح أو المكارم وآخرون، الطبعة الأولى، دار المريخ، السعودية، ١٩٨٣.

٧- د. حمد مطر، المحاسبة المالية : الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، الطبعة الثانية، دار حنين، عمان، الأردن، ١٩٩٥.

٨- ومجد محمد أحمد خليل : مقدمة في علم المحاسبة، دار الجامعات المصرية، الأسكندرية، ١٩٨٣.

٩- د. محي الدين طرابزوني : الأصول العلمية لمبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، السعودية، ١٩٨٥.

١٠- د. وليد الحيالي : المحاسبة المتوسطة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين عمان، ١٩٩٦.

ثانياً : الكتب الأجنبية

1- Arthur Hindmarch and Richard Mark : Accounting, Introduction, Macmillan, Publishers Ltd. London 1984.

2- American Accounting Association " Report Of Committed On Social Costs : The Accounting Review, Supplement To Volume XLX, 1975.

3- Davidson Sidney and Others., Intermediate Accounting : Concept, Methods, and Uses – Fourth Edition, Chicago : The Dryden Press. 1985.

4- Helmkan John, Imdieke , and Smith R : Principles Of Accounting, John – Wiley and Sons , 1983.

5- Horngren, C.T. and Harsionm W.T., Accounting, Prentice – Hall , Inc., Englewood , Citts , New Jersey , 1989.

6- Smith , J.K. and Keith , e.M, " Accounting Princeiples ". McGraw – Holl Book Company , New York . 1982

7- Stephen A-zett and Thomas F. Keller. Financial Accounting Theory, Mac Graw- Hill Book Company New York 1987.

8- Welesch, Glenn , A. and Chorales T. Zlatkovich, Intermediate Accounting : Eight Edition, Homewood, Boston, USA, 1989.

9- Walker , Michheal C. and Stowe, John D., Decomposition Analysis Of Financial Statements. Journal Of Business, Finance and Accountancy 62, 1979.

10- William w . Pyle and Icermit D. Larson Fundamental Accounting Principles, Richard D, Irwin , Inc . Homewood Illinois 1985.